العدد
610

الاقتصاد

تقرير..
بداية مثيرة للترفيه الرقمي!

الملف..
قفزات الاحتياطي.. شهادة ثقة دولية

كريبتف..
كهرباء المناطيد الشمسية!

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

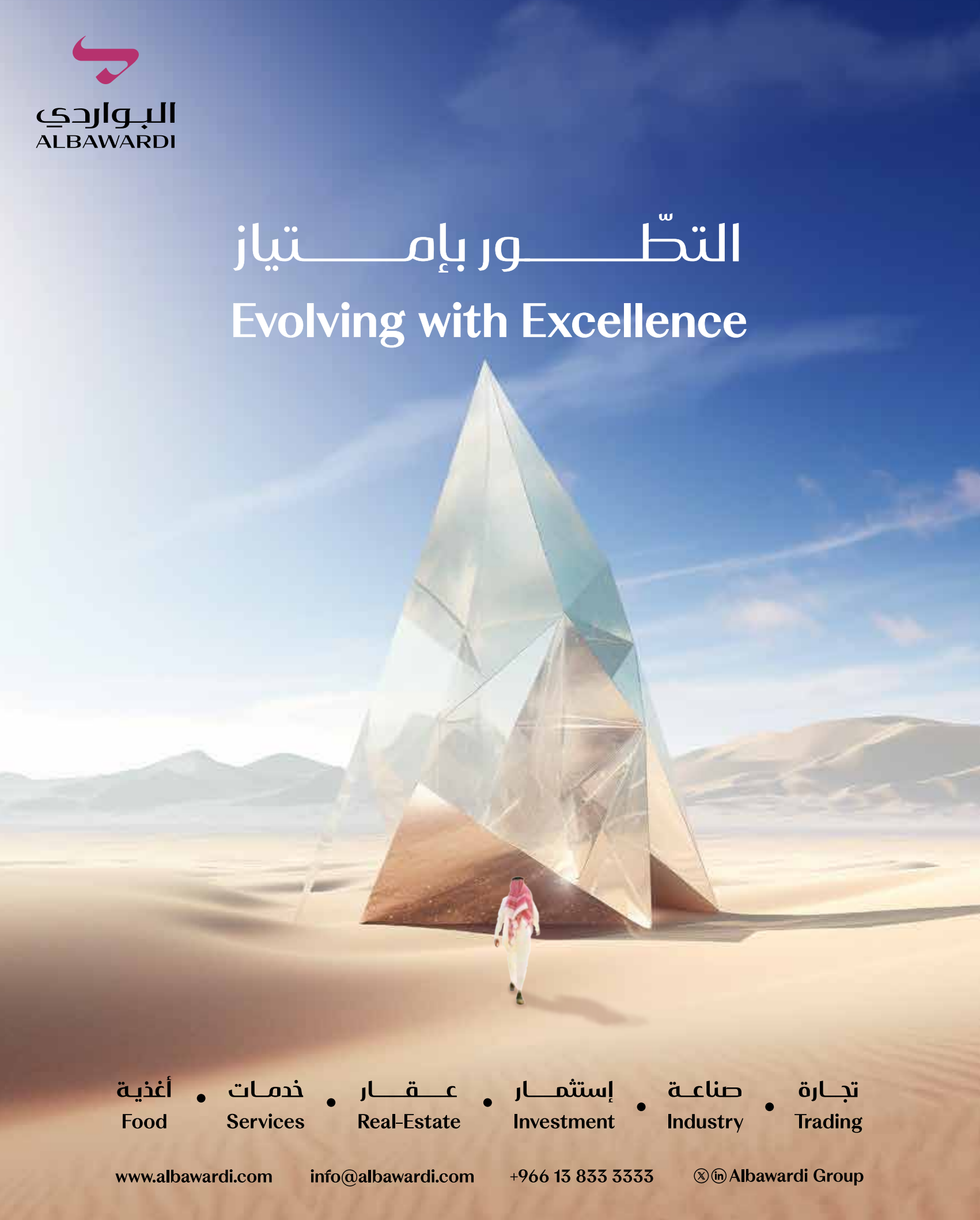
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصاد

مجلة اقتصادية تصدر عن غرفة الشرقية

العدد 610

يوليو/أغسطس 2024م
(ذو الحجة/محرم 1446هـ)
السنة السابعة والخمسون

الرئيس
بدر بن سليمان الرزيزاء

النائب الأول للرئيس
حمد بن محمد البوعلي

النائب الثاني للرئيس
حمد بن محمد العمار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
بدر بن محمد العبدالكريم
حمد بن حمود الحماد
سعد بن فضل البوعينين
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيز بن محمد العثمان
فهد بن عبدالله الفراج
فهد بن هذال المطيري
قصي بن عبدالله الجشي
ماجد بن إبراهيم الجميح
محمد بن عبدالمحسن الراشد
محمد بن علي المجدوعي
ناصر بن راشد آل بجاش
ناصر بن عبدالعزيز الأنصاري
نوف بنت عبدالعزيز التركي

الأمين العام
عبدالرحمن بن عبدالله الوابل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمد بن سعد القويزاني

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

الثروة السيادي.. حدث غير عادي!

يشهد اقتصادنا الوطني تغيرات جوهرية في سيرورة نموه وتطوره، ورغم ما يُعاصره من تغيرات عالمية وإقليمية تعصف بالاقتصاد العالمي من حين لآخر، إلا أنه استطاع مواصلة طريقه في تحقيق مستهدفاته، باعتماده آليات اقتصادية مبتكرة وجديدة، وأخرى أعاد اكتشافها بما يواكب التطورات الاقتصادية المتلاحقة، والتي على رأسها "صندوق الثروة السيادي"، الذي شهد نقلة نوعية منذ ربطه بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عام 2015م، ومن ثم إطلاق برنامجه بنسختيه الأولى والثانية، وبات يضطلع بدور حيوي في تحقيق أهداف رؤية 2030م.

وقد حقق الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية، "طفرةً في نموه" وأداءً استثنائيًا، وحصد أصداءً محلية وعالمية عالية، برفعه من إجمالي أصوله الخاضعة تحت إدارته إلى نحو 3.47 تريليون ريال (925 مليار دولار)، وقفزه بإيراداته قفزة مثيرة للاهتمام بنهاية عام 2023م لتتجاوز 88.3 مليار دولار، مقارنة بـ 44 مليارًا عام 2022م أي بزيادة نحو 100%، ووصل بعدد شركاته التي تم تأسيسها ضمن محفظته إلى 95 شركة في عديد من القطاعات الحيوية، مقارنة بـ 71 شركة في العام 2022م، ومساهمته في استحداث أكثر من 1.1 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة محليًا وعالميًا.

وهو ما يمكن تسميته بلا مبالغة بـ"الظاهرة الاقتصادية"، أي الحدث غير العادي؛ إذ يختلف الصندوق السيادي السعودي عن بقية الصناديق السيادية الأخرى، فبقدر انعكاسه لواقع الاقتصاد الوطني ونموه، وتجسيده للنهضة الاقتصادية التي تمر بها البلاد على كافة الأصعدة، بقدر تأكيده في ظل الأرقام أعلاه على استراتيجيته الواعدة ونظامه الفعّال في إدارة قياس الأداء، ومدى مرونته في التعاطي مع المتغيرات من حوله، فضلاً عن ممارساته الراسخة التي عززت من نجاحه في تحقيق النمو المتواصل، ودائمًا ما تؤكد مكانته يومًا بعد الآخر كواحد من أكبر وأهم صناديق الثروة السيادية في العالم.

ومن ضمن رؤيته وأهدافه وصفقاته التي يعقدها واستثماراته المحلية والعالمية التي تستهدف الإنسان أولاً بتحسين جودة حياته، ومراجعته المستمرة لأدائه وقراءته الصائبة في استشراف المستقبل، وتبنيه لقيم العمل الدؤوب وسعيه المستمر لاستثمار الفرص الواعدة، والإمكانيات المتوفرة، والهمة العالية. هنا يمكنني القول إنه ربما نحتفل قريبًا بكونه الصندوق الأكبر عالميًا.

الملف

قفزات الاحتياطي.. شهادة ثقة دولية 6

اقتصاديات

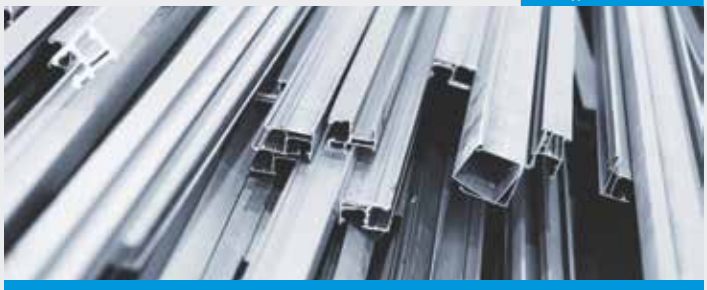

ألومنيوم غير تقليدي! 14

الصناعات البحرية.. عملاق سعودي قادم 20

الاستزراع السمكي.. قطاع واعد 26

أسواق

الصناديق الفورية.. هل تُغير قواعد اللعبة؟ 32

الاتصالات والتقنية.. ست سنوات من النمو 38

"بنك معلومات" الطاقة المتجددة 44

تحليل

لماذا ينتظر الشخص العادي قرار الفائدة؟ 50

كريتيف

أتمتة اللحوم! 52

كهرباء المناطيد الشمسية! 58

تقرير

بداية مثيرة للترفيه الرقمي! 74

لاقندر

مضخات حرارية! 62

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 80

ثروات

البطالة تتراجع! 68

رأي

الفيدرالي في أزمة توقيت قراراته 31
عبدالعزيز المقبل

التأمين الاجتماعي والتأمين "الخاص"! 49
محمد اليامي

ستة "سلندر" وثلاثة "غيار"! 73
صباح التركي

الملف

الأصول الاحتياطية

قفزات الاحتياطي.. شهادة ثقة دوليـــة

الاقتصاد - هيئة التحرير

تمنح الأصول الاحتياطية لأي بلد نقاطًا للقوة، ومنها عدم تذبذب واستقرار العملة، والاستقلالية في السياسات النقدية، وكذلك القدرة على مواجهة الأزمات. وبشكلٍ عام، فقد أبرزت الأزمات الدولية المتلاحقة، أهمية الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية في التحوط من الأزمات والتصدي لها.

ويعد مستوى الاحتياطيات الدولية من العوامل التي توفر مناخًا من الاطمئنان للمستثمرين في جدوى الاستثمار في هذه الدول بعد تطبيق حزمة من الحوافز والامتيازات المقررة لرأس المال، فهي بمثابة مقياسًا رئيسًا لقدرة الدولة على تغطية الواردات، وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية، ودعم استقرار سعر صرف العملات، وامتصاص الصدمات الاقتصادية محليةً كانت أو عالمية.

وتمثل الاحتياطيات الدولية مؤشرًا مهمًا للعلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كما تعتبر الاحتياطيات مخزونًا من الأصول الخارجية للدولة، وتشمل الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والودائع الأجنبية، والسندات التي تحتفظ بها البنوك المركزية، والسلطات النقدية، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج، ويختلف تكوينها من بلد إلى آخر، ويمكن أن يتغير بمرور الوقت مع قيام البلدان بتعديل سياساتها النقدية، ووفقًا لصندوق النقد الدولي أصول متاحه لتمويل احتياجات ميزان المدفوعات، وللتأثير على سعر الصرف، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة، وبالتالي تعد الاحتياطيات مفهومًا إجماليًا وليس مفهومًا صافيًا، حيث لا يشمل الخصوم الخارجية المستحقة على السلطات النقدية.

وبذلك تستطيع الدولة التي تتمتع بمستوى مناسب وآمن من تلك الاحتياطيات مواجهة الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها ميزان المدفوعات، وتجنب الآثار الناجمة عن هذه الصدمات، مثل الأضرار إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل ذي التكلفة المرتفعة، أو اضطرار الدولة إلى فرض قيود ورقابة على الواردات، الأمر الذي قد يؤثر في النهاية على مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، أو اضطرار الدولة لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها مما ينجم عن ذلك من آثار سلبية جمة على الاقتصاد المحلى.

وفي ظل توجهات المملكة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط ضمن رؤية 2030م، تشهد الأصول الاحتياطية للمملكة بالخارج قفزات متتالية؛ إذ ارتفعت وفقًا لما أظهرته النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي، خلال شهر يوليو 2024م، لأعلى مستوى لها من أكثر من عام ونصف، وذلك بنحو 1.754 تريليون ريال (467.76 مليار دولار)؛ وكانت قد ارتفعت كذلك في مايو الماضي بقيمة 85.5 مليار ريال وبنسبة 5%، لتصل إلى 1753 مليار ريال، هذا وارتفع إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بنسبة 6% تقريبًا على أساس سنوي، ليصل إلى 1.75 تريليون ريال (466 مليار دولار)، مقارنة بـ1.65 تريليون ريال (440 مليار دولار) في الفترة نفسها من العام السابق، والذي

يرجع إلى الحركة المتزايدة للأنشطة غير النفطية والتي تُسهم حاليًا بما نسبته 51% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومن المستهدف أن تصل إلى 65% وفقًا لرؤية 2030م.

واللافت في تزايد الأصول الاحتياطية للمملكة، أنه يأتي في إطار الحجم الأمثل للاحتياطيات الدولية، وينسجم مع حالات الانخفاض الواضح في معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة، ما يؤكد فاعلية سياسات الإصلاح الاقتصادي الحاصلة في المملكة.

وتُشكل الاحتياطيات النقدية ركيزة مهمة في هذا الإطار، وهو ما عبر عنه صندوق النقد الدولي في يوليو 2024م، عندما أكد أن الاحتياطي النقدي والأصول الضخمة لصندوق الاستثمارات العامة يحميان المملكة من مخاطر تقلبات أسعار النفط ويدعمان التزامها بإعادة ضبط المالية العامة، مضيفًا أن التنفيذ المستدام لأجندة الإصلاح الهيكلي الطموحة لتنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاع غير النفطي سيسهم في توازن التدفقات بين المملكة والعالم الخارجي.

الاحتياطيات الداخلية والخارجية

وتنقسم الأصول الاحتياطية الخارجية والداخلية للمملكة إلى نوعين، **النوع الأول:** هي الأصول الاحتياطية التي تضم الاحتياطات النقدية والذهب، وكذلك الودائع والنقد الأجنبي في الخارج، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، إضافة إلى الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج.

أما **النوع الثاني:** فيتمثل في الأصول المملوكة للبنك المركز السعودي، والتي تشمل ثلاثة مكونات، الأول: مخصصات

> **الاحتياطيات ضمان قوي وشهادة ثقة بأن الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ومواجهة الأزمات وتجنبها.**

> **ارتفعت قيمة الأصول والاحتياطات للمملكة في الخارج إلى 1754 مليار ريال، مقارنةً بـ 1658 مليار ريال في مايو 2023م.**

المشاريع، وتشمل مشروعات الإسكان والنقل وخلافه، والثاني: الحساب الجاري، والثالث: الاحتياطي العام للدولة.

ومن أكثر المصطلحات التي يتم تداولها مصطلح احتياطي العملات الأجنبية؛ لأهميته الكبيرة في النظام النقدي والمالي ولارتباطه الوثيق بالتبادل التجاري والصادرات والواردات، ويشير المصطلح إلى "قيمة العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية والمؤسسات المالية بغرض الوفاء بالتزامات الاستثمار والاستيراد والمعاملات وخدمة الديون الخارجية، وكذلك السيطرة على سعر صرف العملة الوطنية محليًا".

أما صافي الاحتياطيات الدولية (NIR)، فيشير إلى الأصول الخارجية بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها أي دولة خارج حدودها لتوفير السيولة اللازمة والوفاء بالتزاماتها.

الأصول الاحتياطية للمملكة

وتشمل الأصول الاحتياطية للمملكة، عدد من البنود، وهي: الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج، والنقد أجنبي، والودائع في الخارج، وكذلك الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، فضلاً عن حقوق السحب الخاصة والذهب النقدي.

وفيما يتعلق بالاحتياطات بالعملات الأجنبية، فقد ارتفعت في الفترة نفسها، من 1564.4 مليار ريال إلى 1660.9 مليار ريال، وفي حين انخفض الاحتياطي لدى

صندوق النقد الدولي من 14.8 إلى 12.7 مليار ريال، فإن احتياطات الذهب النقدي ظلت قيمتها ثابتة عند 1.6 مليار ريال، وارتفعت حقوق السحب الخاصة من 77.4 مليار ريال إلى 77.7 مليار ريال.

وبشكلٍ عام، فإن إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي تنقسم في الغالب إلى استثمارات في الأوراق المالية بحوالي 57%، ثم نقد أجنبي وودائع في الخارج بحصة 38%، ثم حقوق السحب الخاصة بحصة 4%، فيما يبلغ الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي حوالي 1%، ويأتي في نهاية القائمة الذهب بنسبة 0.1%.

وبشكل عام ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2024م الأصول الاحتياطية للمملكة بنحو 7% وبما يعادل 115.7 مليار ريال (30.86 مليار دولار) في أول 6 أشهر من العام الجاري، مقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2023 والبالغة 1.638 تريليون ريال (436.9 مليار دولار).

وكانت الاستثمارات بالأوراق المالية المسار المهم في قيادة الأصول للارتفاع على أساس سنوي، والتي ارتفعت بنسبة 6.8%، وبما يعادل 64.76 مليار ريال (17.27 مليار دولار)، وارتفعت الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج إلى 1.015 تريليون ريال (270.84 مليار دولار)، بنهاية يونيو 2024م مقابل 950.88 مليار ريال (253.57 مليار دولار) في الشهر المماثل من عام 2023م.

وبالمثل ارتفعت قيمة النقد الأجنبي والودائع في الخارج 4.8% إلى 646.29 مليار ريال (172.34 مليار دولار)، مقابل 616.34 مليار ريال (164.36 مليار دولار) في شهر يونيو من عام 2023م، لتزيد بواقع 29.95 مليار ريال (7.99 مليار دولار).

وبلغ وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي 13.33 مليار ريال (3.55 مليار دولار) بنهاية يونيو 2024م مقابل 14.93 مليار ريال (3.98 مليار دولار) في الشهر المماثل من العام الماضي.

وبلغت حقوق السحب الخاصة إلى 77.24 مليار ريال (20.6 مليار دولار)، في يونيو من العام الجاري، مقابل 78.25 مليار ريال (20.87 مليار دولار)، في الشهر المماثل من العام الماضي، واستقرت قيمة الذهب النقدي عند 1.62 مليار ريال (433.07 مليون دولار) بنهاية يونيو من عام 2024م.

محمد بن عبدالله الجدعان، وزير المالية

تنويع الاستثمارات الخارجية

ومن ضمن الأصول الاحتياطية للمملكة في الخارج، الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية، وتُعد المملكة بالفعل من أكبر المستثمرين في تلك السندات، وبحسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية المعلنة مؤخرًا، بلغت قيمة استثمارات المملكة في أذونات وسندات الخزانة الأمريكية بنهاية أبريل عام

2023م نحو 113.3 مليار دولار، وفي يوليو 2024م ارتفعت استثماراتها في أذونات وسندات الخزانة الأمريكية إلى 180.8 مليار دولار "678 مليار ريال"، لتحتل المركز السادس عشر في قائمة كبار المستثمرين العالميين في أدوات الدين لحكومة الولايات المتحدة، فيما تُعد اليابان أكبر مستثمر في أدوات الدين الأمريكية بحوالي 1138 مليار دولار، تليها الصين بـ 816.3 مليار دولار.

وتهدف المملكة من خلال الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية إلى تحقيق عديد من الأهداف، ومنها تنويع الاستثمارات الخارجية، وتحقيق عائد استثماري ثابت، يسهم في تحقيق عدد من الأهداف المالية للمملكة، فضلاً عن دور هذه الاستثمارات في تعزيز العلاقات السعودية الأمريكية بشكل عام.

وتستخدم الدول احتياطاتها للحفاظ على السيولة في حالة حدوث أزمة اقتصادية، وضمان توفير الواردات والمنتجات للمواطنين، كما أن الاحتياطيات هي بمثابة ضمان قوي بأن الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، خاصةً إذا كان عليها ديون خارجية، ومن جهة أخرى، فإن الاحتياطيات تعطي المستثمرين الأجانب والمحليين شعورًا بالثقة والأمان، وخصوصًا وقت الأزمات.

حائط صد في مواجهة الأزمات

ويشير وزير المالية، محمد الجدعان إلى أن المملكة وضعت احتياطيات مالية للتعامل مع الأزمات لمواجهة صدمات الاقتصاد العالمي، مضيفًا أن ما يتم تحقيقه من وفورات من خلال هيئة كفاءة الإنفاق التابعة لوزارة المالية يتم إعادة استخدامه لتنفيذ عديد من المشروعات والبرامج.

وعلى سبيل المثال، فإنه في عام 2015م في وقت كانت أسعار النفط تتحرك صعودًا وهبوطًا، الأمر الذي خلق حالة من الترقب وعدم اليقين بشأن نمو الاقتصاد العالمي، برزت أهمية الأصول الاحتياطية للمملكة، (التي تجمعت عندما ارتفع سعر النفط، وبدأ تعافيه ابتداءً من عام 2010م عقب الهبوط الشديد أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008م)؛ حيث استخدمت تلك الاحتياطات كحائط صد للاقتصاد في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

وفيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا، فقد ساعدت الاحتياطيات المالية المملكة،

على تبني العديد من السياسات التحفيزية والحزم المالية للتخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية ودعم مسارات التعافي الاقتصادي. كما ساعدت تلك الاحتياطيات المملكة على اتخاذ إجراءات مهمة، مثل إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية، وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، ومساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضررًا.

رصيد هائل من الأصول

وفي هذا الإطار، وفي إشارة منه لقدرة اقتصاد المملكة على تجاوز الأزمات، يقول خبير الاقتصادات الناشئة، "فريد هاونج"، إن المملكة لديها رصيد هائل من الأصول الاحتياطية بالخارج التي تم تكوينها في ذروة ارتفاع أسعار النفط، وأنها استثمرت عوائد النفط بحكمة وذكاء وقامت بضخ تلك الأموال في الأصول الآمنة التي تدر عائدًا معقولًا.

وفقًا لما نشره مركز الإحصاء الخليجي، فإن الأصول الاحتياطية الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي استحوذت عام 2023م على المرتبة الخامسة عالميًا، من حيث حجم الأصول الاحتياطية الدولية، بعد الصين واليابان والاتحاد الأوروبي وسويسرا، وقبل الهند وروسيا وتايوان.

وبلغ إجمالي حجم الأصول الاحتياطية الأجنبية في مجلس التعاون نحو 748 مليار دولار، بنسبة 4.8% من إجمالي الاحتياطيات الدولية والبالغة 15694 مليار دولار، وجاءت الصين في المقدمة باحتياطيات تبلغ 3450 مليار دولار، تليها كل من اليابان 1295 مليار دولار، والاتحاد الأوروبي 1267 مليار دولار، وسويسرا 864 مليار دولار.

وتواصل بذلك الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى دول مجلس التعاون الخليجي نموها للعام الثالث على التوالي، إذ بلغت عام 2023م نحو 748 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ 4.4% مقارنةً بعام 2022م، والذي بلغت فيه الاحتياطيات الأجنبية 715.9 مليار دولار، فيما بلغت تلك الاحتياطيات عام 2021م، حوالي 698.2 مليار دولار، وفي عام 2020م، بلغت حوالي 666.7 مليار دولار، وهو العام الوحيد، في السنوات الخمس الأخيرة، الذي شهد انخفاضًا عن العام الذي يسبقه؛ حيث بلغت تلك الاحتياطيات، 707.8 مليار دولار في عام 2019م.

ويرجع الارتفاع خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وبعد الانخفاض، الذي حدث عام 2020م، إلى بدء التعافي في الاقتصاديات المختلفة من أزمة كورونا، وكذلك ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، وارتفاع أسعار الأصول المالية في الأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بحجم الاحتياطي من النقد الأجنبي تحديدًا، فقد احتلت السعودية عام 2019م، المرتبة الخامسة عالميًا بنحو 1.89 تريليون ريال أي ما يوازي 503.5 مليار دولار، وتلت السعودية بذلك كل من الصين بـ3.11 تريليون دولار، واليابان 1.33 تريليون دولار، وسويسرا 576 مليار دولار، وروسيا 529 مليار دولار، فيما جاء في المرتبة السادسة، وبعد السعودية مباشرةً، هونج كونج باحتياطي يبلغ 432.8 مليار دولار، ثم الهند 429 مليار دولار، وكوريا الجنوبية 401.5 مليار دولار.

ومن الملاحظ هنا غياب دول عظمى، مثل الولايات المتحدة وكافة دول أوروبا عن تلك القائمة، على اعتبار أن تلك الدول لا تحتاج للاحتفاظ بحجم كبير من الاحتياطيات، نظرًا لأن عملاتها بالفعل سواء الدولار واليورو، هما أكثر العملات الاحتياطية المستخدمة في المعاملات الدولية.

"المملكة لديها رصيد هائل من الأصول الاحتياطية بالخارج بعد أن استثمرت عوائد النفط في الأصول الآمنة.

"المملكة في المرتبة الـ 16 بين أكبر المستثمرين في أدوات الدين الأمريكية.

الصناديق السيادية والاحتياطات

وقد لعبت الصناديق السيادية دورًا كبيرًا في ارتفاع مستوى الاحتياطيات، وهي عبارة عن صناديق مملوكة من قبل دول، لإدارة الفوائض المالية واستثمارها، في عديد من المجالات، مثل الأراضي أو الأسهم أو السندات، وعلى الرغم من أن تاريخ الصناديق السيادية يعود لخمسينيات القرن الماضي، إلا أنها نشطت بشكل كبير في الفترة الأخيرة، واستحوذت على حصص ضخمة في مؤسسات عملاقة، مثل، سيتي جروب، مورجان ستانلي، ميريل لينش.

وتمتلك معظم الدول الكبرى المنتجة للنفط صناديق سيادية لإدارة الاحتياطات النقدية واستثمارات عوائد الصادرات والمنتجات الاستراتيجية، وعلى رأسها النفط، وكذلك اقتناص الفرص الاستثمارية في الخارج، والتي يمكن أن تكون مصدرًا رئيسًا، لدعم موازنات الدول خلال فترة الأزمات.

ويُعد صندوق الثروة السيادية النرويجي البالغ حجمه 1.6 تريليون دولار، هو الأكبر في العالم، ويستثمر الصندوق عائدات إنتاج النفط والغاز في الأسهم والسندات والعقارات ومشروعات الطاقة المتجددة في الخارج.

وفيما يتعلق بالصناديق السيادية العربية، يأتي صندوق الاستثمارات العامة السعودي بقيمة 861 مليار دولار، في المركز الثاني عربيًا والخامس عالميًا، فيما يحل جهاز أبو ظبي للاستثمار بقيمة 892 مليار دولار، في المركز الأول عربيًا والرابع عالميًا، أما الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، فحلت الثالثة عربيًا والسابعة عالميًا بقيمة 769 مليار دولار، وتلاها، جهاز قطر للاستثمار بقيمة 510 مليارات دولار، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية بقيمة 341 مليار دولار.

وكما ذكرنا، فإن الاحتياطيات في الخارج، تتخذ عددًا من الأشكال، ومنها الاحتياطيات النقدية، مثل الدولار واليورو، وبعض العملات الصعبة الأخرى، إضافة إلى أذونات وسندات الخزينة والذهب وغيرها، وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في زيادة إيرادات المملكة وأتاح لها زيادة استثماراتها الخارجية.

6 معطيات لنمو اقتصاد المملكة

وعلى الجانب المقابل، فقد ساعد الاستقرار النسبي، خلال السنوات الماضية في أسواق المال العالمية على زيادة ثقة المستثمرين، ومنهم المملكة على زيادة استثماراتها.

ولذلك، من المتوقع أن تستمر المملكة في زيادة احتياطاتها النقدية، في ظل الأهمية الواضحة لدور تلك الاحتياطيات، في تعزيز السياسات النقدية وإدارة سعر الصرف، والحد من التقلبات وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات وحالات الطوارئ والوفاء بالالتزامات الخارجية.

ويعزز من التوقعات الخاصة بزيادة الاحتياطيات الأجنبية، التوقعات الإيجابية والتقارير الدولية عن الاقتصاد الوطني، والتي تشير إلى أنه سيستمر في تحقيق نتائج مبشرة عام 2025م بناءً على 6 معطيات دفعت صندوق النقد والبنك الدوليين لرفع توقعاتهما لنمو اقتصاد المملكة، وتتمثل هذه المعطيات في: تحسن أداء القطاعات غير النفطية، وارتفاع الصادرات غير النفطية، واستمرار ارتفاع أسعار النفط، وتعزيز دور المملكة بوصفها مركزًا تجاريًا إقليميًا، وازدهار القطاعات الواعدة، ونمو الصادرات الخدمية. ■

اقتصاديات

الألومنيوم

ألومنيوم غير تقليدي!

الاقتصاد - هيئة التحرير

على الرغم من أنه أحد أكثر المعادن وفرةً على وجه الأرض، إلا أنه نادرًا ما يتم العثور على الألومنيوم كمعدن حر، وهذا يعني أن الشركات لا يمكنها فعليًا استخراجه مباشرةً، لكنها تقوم باستخراج البوكسيت، وهو مصدر كبير للألومنيوم، حيث تتم معالجة البوكسيت لتكوين الألومينا، والتي يتم تكريرها بعد ذلك لإنتاج الألومنيوم.

وفي عام 2018م، أضافت الولايات المتحدة الألومنيوم إلى قائمة المعادن المُهمة، ومع ذلك، فإن أكبر اقتصاد في العالم ليس لديه ما يكفي من إمدادات الألومنيوم المحلية لتلبية الطلب الصناعي، مما يعني أنه يجب عليه التحول إلى استيراد احتياجاته من الخارج.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج الألومنيوم العالمي ارتفع بشكلٍ طفيف ليسجل 69 مليون طن متري في عام 2022م، مقارنةً مع 67.5 مليون طن متري في العام السابق عليه، وتتصدر الصين باقي دول العالم في إنتاجه بحوالي 40 مليون طن متري، حيث شهدت نموًا ثابتًا في إنتاجه السنوي الأولي خلال العقد الماضي، تليها الهند بإنتاج بلغ 4 ملايين طن متري متجاوزة روسيا التي تأتي في المرتبة الثالثة عالميًا، بطاقة إنتاجية 3.7 مليون طن متري، ثم كندا بإنتاج وصل إلى 3 ملايين طن متري.

ومع التطور التكنولوجي الهائل والتقدم الكبير في مجال صناعة مركبات الفضاء، فضلاً عن ازدهار قطاع البناء والتشييد، وصناعة التعبئة والتغليف والطاقة المتجددة، واستخدامه في مجموعة واسعة من المنتجات، شهد الطلب على الألومنيوم ارتفاعًا ملحوظًا، كونه من العناصر الأساسية في تلك الصناعات، ومن ثم خلق فرص استثمارية هائلة، فثمة تقديرات تشير إلى أن العالم بحاجة إلى إنتاج حوالي 34 ألف طن متري إضافي لتلبية نمو الطلب، بزيادة 40% عن معدلات الإنتاج الحالية، ليصل إلى 120 مليون طن متري بحلول 2030م.

فرص استثمارية هائلة

وقد بلغت قيمة سوق الألومنيوم العالمي نحو 162 مليار دولار في عام 2023م، ومن المتوقع أن تصل إلى 285 مليار دولار بحلول عام 2030م، و394 مليار دولار بحلول 2032م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره حوالي 6% خلال الفترة (2024م إلى 2033م)، إلى أن التقدم التكنولوجي في صناعة الألومنيوم يوفر فرصًا استثمارية هائلة، من خلال تعزيز عمليات الكفاءة والاستدامة في الإنتاج، وتقليل استهلاك الطاقة والانبعاثات أثناء استخراجه، وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت تقنيات إعادة التدوير متطورة بشكلٍ متزايد، مما يسمح باستعادة الألومنيوم عالي الجودة، إذ يتماشى هذا التوجه الذي يركز على الاستدامة مع المبادرات العالمية لخفض البصمة الكربونية وتعزيز الاقتصادات الدائرية.

وكشفت جمعية الألومنيوم الأمريكية، عن ارتفاع الطلب على صناعة الألومنيوم في الولايات المتحدة وكندا بنسبة 4.3% على أساس سنوي بنهاية الربع الأول من

"المملكة ضخت ما لا يقل عن 12 مليار دولار في مشاريع الألومنيوم المختلفة لتوسيع طاقتها الإنتاجية.

"ثمة توقعات بأن تحقق سوق الألومنيوم بالمملكة معدل نمو سنوي 7%، وأن تصل قيمتها إلى 2.4 مليار دولار بحلول عام 2026م.

عام 2024م، ويأتي ذلك بعد انخفاض يقدر بنسبة 3.9% العام الماضي بعد النتائج القوية في عام 2022م، لافتةً إلى أنه على مدار العقد الماضي، أعلنت الشركات الأعضاء في الجمعية عن استثمارات تزيد على 10 مليارات دولار لعمليات التصنيع المحلية، بما في ذلك ما يقرب من 200 مليون دولار في التصنيع الأمريكي في عام 2024م، وذكرت أن هذا الاستثمار "التاريخي" يرجع لحد كبير إلى الطلب على صناعة التغليف المستدام، والمركبات الآمنة والصديقة للبيئة والمباني الخضراء والبنية التحتية. وقد حظي الألومنيوم، الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الحديد من حيث الطلب العالمي، في السنوات الأخيرة، على اهتمام خاص بسبب وزنه الخفيف وسهولة إعادة تدويره، حيث يتمتع بثقل نوعي يعادل حوالي "ثلث" وزن الحديد، وتبلغ الطاقة اللازمة لإعادة تدويره حوالي 2% من الطاقة المستخدمة في الصهر الكهربائي، فعلى سبيل المثال، فإن زيادة نسبة الألومنيوم المستخدم في تصنيع السيارات من شأنه أن يخفف هياكل السيارات ويحسن كفاءة استهلاك الوقود، ويمكن أيضًا إعادة تدوير الألومنيوم المستخدم سابقًا بشكل متكرر، ومن المتوقع بأن تصل قيمة سوق استخدام الألومنيوم في صناعة السيارات إلى 44 مليار دولار بحلول عام 2032م، وأن تتصدر منطقة آسيا والمحيط الهادي هذه السوق.

أكبر 10 منتجين في العالم

وتعتمد صناعة الألومنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي على إنتاج الألومنيوم الجديد، مع إنتاج ضئيل من الألومنيوم المعاد تدويره، وذلك على الرغم من إنتاج كميات كبيرة من خردة الألومنيوم من قطاعات البناء والنقل والتعبئة والتغليف، إذ تعد المملكة والإمارات العربية المتحدة من أكبر الدول المُولدة للخردة، ومع ذلك، يتم تصدير 75% من هذه المواد بشكل أساسي إلى الدول الآسيوية، بما في ذلك الهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية وباكستان، فعلى سبيل المثال، استوردت الهند حوالي 313 ألف طن من المملكة والإمارات عام 2023م، حيث تعد الدولتان ثالث ورابع أكبر مصدري تلك المواد إلى الهند، ومع ذلك تتجه الدولتان بشكل أكبر خلال الفترة الأخيرة نحو التوسع في بناء منشآت لإعادة التدوير.

ويمكن القول بأن صناعة الألومنيوم في المملكة تشهد تطورات كبيرة، منذ إطلاق استراتيجية التعدين عام 2018م، وهي الخطوات الرائدة التي تؤكد التزامها بتنفيذ هذه الاستراتيجية، حتى تعطي أولوية كبرى لهذه الصناعة الحيوية.

وتهدف المملكة إلى مضاعفة استثماراتها في صناعة الألومنيوم لتصبح واحدة من أكبر 10 منتجين للألومنيوم في العالم، حيث ضخت ما لا يقل عن 12 مليار دولار في مشاريع الألومنيوم المختلفة لتوسيع طاقتها الإنتاجية، ففي أوائل عام 2023م، وافقت الهيئة الملكية السعودية للجبيل وينبع على خمس اتفاقيات استثمارية بقيمة 11.4 مليار دولار، لإنشاء مشاريع صناعية كبرى في مدينتي ينبع ورأس الخير، في الوقت الذي تتوقع فيه تقارير دولية بأن تحقق سوق الألومنيوم في المملكة معدل نمو سنوي مركب قدره حوالي 7%، وأن تصل قيمتها إلى 2.4 مليار دولار بحلول عام 2026م.

وقد شهدت صناعة الألومنيوم في المملكة نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدفوعة بعوامل عدة، أبرزها الاحتياطات الوفيرة للبلاد من البوكسيت، حيث تعد موطنًا لرواسب البوكسيت الكبيرة، خاصة في منطقة "بيشة" والتي اجتذبت الاستثمار في مرافق صهر وتكرير الألومنيوم، بالإضافة إلى ذلك، أدى تركيز الحكومة على التنويع الاقتصادي والتصنيع، وفقًا لرؤية المملكة 2030م، إلى تحفيز الاستثمار في صناعات الألومنيوم، التي تلعب دورًا حاسمًا في الاستراتيجية الوطنية للصناعة، حيث تسهم في خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع ذي القيمة المضافة، علاوةً على ذلك، أدى نمو قطاعات الاستخدام النهائي الرئيسة مثل البناء والنقل والتعبئة والتغليف إلى تعزيز الطلب على منتجات الألومنيوم في المملكة.

بندر بن ابراهيم الخريّف، وزير الصناعة والثروة المعدنية

النفط الجديد

وأعلنت شركة التعدين العربية السعودية "معادن"، عن توقيع اتفاقية مع شركة تصنيع السيارات الكهربائية "لوسيد موتورز"،

لتوريد ألواح الألومنيوم عالية الجودة لمصانع الشركة الأمريكية، بهدف توريد ألواح الألومنيوم عالية الجودة لمصانع "لوسيد" في الولايات المتحدة.

وتعمل المملكة على رفع الاستثمارات في قطاع التعدين بشكل عام، وتشجيع المعادن الخضراء، حيث تقوم بتصدير 60% من الألومنيوم في شكل منتجات نهائية عالية الجودة، بحسب بندر الخريّف وزير الصناعة والثروة المعدنية، الذي أكد أن نظام الاستثمار التعديني في المملكة يعد من أفضل الأنظمة على مستوى العالم.

وبشكل عام تعتبر المعادن بمثابة "النفط الجديد" في المملكة، ويمكنها بالفعل إنتاج سلسلة القيمة للألومنيوم بالكامل، حيث يبلغ إنتاج البوكسيت 4.8 مليون طن متري سنويًا، في حين يصل إنتاج الألومينا والألومنيوم الأولي إلى مليون طن متري، إلى أن إطلاق تراخيص التعدين، وتوفير حوافز الاستثمار، والحملات الترويجية في الخارج، جعلت المملكة لاعبًا كبيرًا يتمتع بقوة تفاوضية على الساحة الدولية، فضلاً عن الكميات الهائلة من المعادن وهي الأكبر من تلك الموجودة في القارة الأوروبية.

وأعلنت الهيئة العامة للطيران المدني في مايو 2024م، عن تعاونها مع أكبر شركتين لصنع الطائرات "بوينغ" و"إيرباص" للحصول على الموافقة لاستخدام إنتاج الألمنيوم والتيتانيوم المحلي في طائراتهما، وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي تواجه فيه الشركتان الرئيستان لصناعة الطائرات نقصًا متزايدًا في الإمدادات، بما في ذلك الصعوبات في تأمين عديد من المعادن خفيفة الوزن.

وتعد شركة معادن للدرفلة المملوكة بنسبة 100% لشركة معادن، وتبلغ طاقتها الإنتاجية 460 ألف طن سنويًا، من أكبر الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوفر باقة متنوعة من منتجات الألومنيوم لقاعدة واسعة من العملاء حول العالم، وفقاً لأحدث التقنيات التكنولوجية العالمية.

ويمكن القول بأن صناعة الألومنيوم في المملكة من المتوقع أن تشهد قفزة نوعية خلال السنوات المقبلة، خاصة الألومنيوم منخفض الكربون، لاسيما مع التوسع في بناء المصانع التي تعتمد على الألومنيوم المعاد تدويره وزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع القائمة، وهذا سيسهم بشكلٍ كبير في زيادة قدراتها التنافسية في تصدير منتجاتها إلى الخارج، وتلبية الاحتياجات المحلية، مما يوفر فرصًا استثمارية هائلة في هذه الصناعة الحيوية. ■

اقتصاديات

السفن

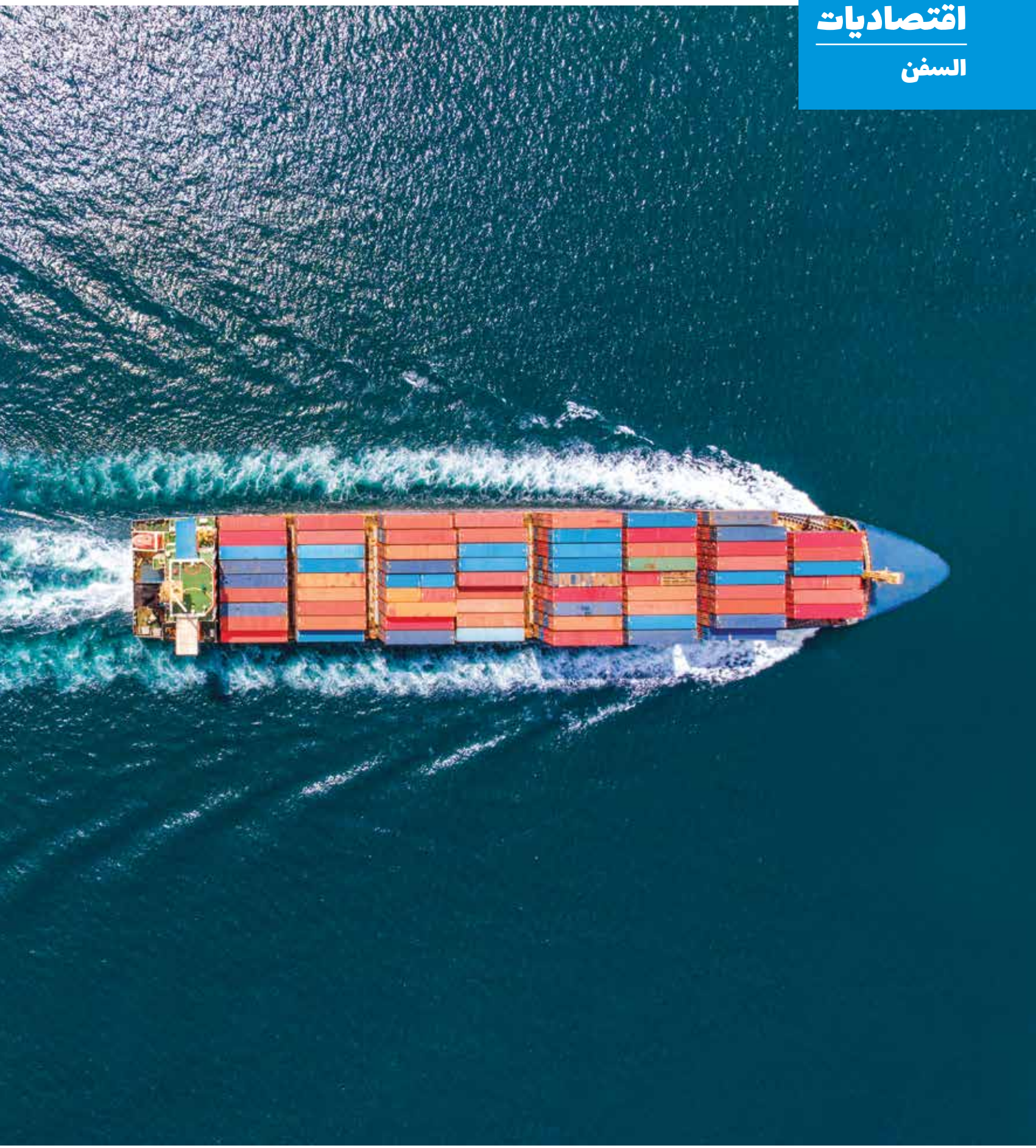

الصناعات البحرية.. عملاق سعودي قادم

الاقتصاد - هيئة التحرير

في ظل أن قرابة 90% من بضائع العالم يتم نقلها عبر البحار والمحيطات، أدرك عديد من الدول سواء المتقدمة أو الناشئة أو الصاعدة، أهمية قطاع صناعة وبناء السفن، باعتباره رقمًا فاعلاً في التجارة العالمية وسلاسل التوريد وأحد المساهمين الرئيسين في الناتج المحلي الإجمالي.

بسبب توقعات زيادة معدلات التجارة وخدمات الشحن ثمة توقعات بأن حجم سوق بناء السفن عام 2029م إلى 184.5 مليار دولار.

ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، الذي انعقد عام 2019م، قُدرت قيمة الأسطول البحري حول العالم بمبلغ 1. 15 تريليون دولار، وأن حجم سوق بناء السفن خلال العام الجاري بلغ حوالي 145.7 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل في عام 2029م إلى 184.5 مليار دولار، بسبب توقعات زيادة معدلات التجارة وخدمات الشحن والنمو الاقتصادي، وزيادة الطلب على السفن الصديقة للبيئة، وظهور الروبوتات في بناء السفن.

وفيما يتوقع تقرير صادر عن شركة Straits Research أن تصل قيمة صناعة بناء السفن إلى 181 مليار دولار عام 2030م، فإن تقرير بحثي صادر عن Market Reports World يتوقع أن يتم تجاوز التقديرات السابقة لتصل قيمة صناعة السفن عام 2028م إلى 229 مليار دولار.

وحتى آواخر القرن التاسع عشر ظلت السفن تُصنع من الأخشاب، إلى أن تطورت صناعتها بشكل كبير مع الثورة الصناعية واختراع الآلة البخارية واكتشاف الفحم الحجري والنفط، وبدأت صناعة السفن تنتقل من الخشب إلى الحديد والفولاذ والألومنيوم.

ولأهمية صناعة بناء السفن، صنفتها الصين عام 2006م بأنها واحدة من الصناعات الاستراتيجية السبع، وفي عام 2015م اعتبرت بناء السفن من أحد القطاعات الـ 10، التي تستهدف من خلالها السيطرة على التجارة العالمية بحلول عام 2025م.

وعلى الرغم من التقدم التقني والتكنولوجي المتسارع، فإن عديدًا من المهام والوظائف المرتبطة بصناعة السفن، وبنائها وصيانتها وإصلاحها، تحتاج إلى عمالة كثيفة، عالية المهارة والتخصص، ولذلك تولد هذه الصناعة عديدًا من فرص العمل، والتي تتجاوز الـ 1.8 مليون شخص

في العالم، زيادة على أكثر من 20 مليون عامل آخر يرتبطون بهذه الصناعة، كعمال الموانئ، والشواطئ، وأطقم الشحن، وغيرهم.

وفي ظل التحول إلى السيارات الكهربائية، يرى البعض أن قطاع بناء السفن يمكن أن يستوعب عديدًا من العمالة، التي قد تفقد وظائفها في مجال السيارات؛ إذ تشير التقديرات إلى أن مجال السيارات الكهربائية يتطلب حوالي 40% من عدد العاملين في السيارات ذات محركات الوقود التقليدية.

وباتت الصناعات البحرية وحركة النقل البحري العالمية، فائقة الأهمية، ويكفي أن نعلم أن توقف تلك الصناعة لأي سبب قد يؤدي إلى تعطل شركات الملاحة في العالم بأسره.

هيمنة صينية

وتهيمن الصين واليابان وكوريا الجنوبية على صناعة بناء السفن، بما يفوق الـ 85% من بناء السفن عالميًا، وتأتي الصين في المقدمة، إذ يمتلك القطاع الحكومي فيها أكبر مرافق بناء السفن في البلاد، وتقوم بتشييد مختلف أنواع السفن، مثل: ناقلات النفط والغاز الطبيعي وسفن الحاويات، وفي عام 2021م قامت بكين بتشييد 44.2% من السفن، التي تم تشييدها على مستوى العالم، لتستحوذ بذلك على الصدارة، التي كانت تحتلها كوريا الجنوبية في عام 2010م.

وتأتي كوريا الجنوبية في المركز الثاني عالميًا في صناعة وبناء السفن؛ إذ قامت في عام 2021م بتشييد 32.4% من السفن التي تم بناؤها عالميًا، وعقب الحرب الروسية الأوكرانية، زادت أرباح صناعة السفن الكورية، لدورها المحوري في إنتاج ناقلات الغاز الطبيعي المسال، إذ باتت تصنع حوالي 90% من ناقلات الغاز الطبيعي المسال في العالم، بعد أن أدت التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة والحاجة إلى بدائل للغاز الروسي في أوروبا إلى تعزيز الطلب على ناقلات الغاز الطبيعي المسال

أما اليابان، فقد ساعدها كونها إحدى أهم الاقتصادات العظمى في العالم، وكذلك تقدمها التكنولوجي الضخم على الحصول على المركز الثالث في صناعة السفن، وكانت اليابان واحدة من أوائل الدول التي تمتلك حاملات طائرات، واستخدمتها خلال الحرب العالمية الثانية، ورغم الهزيمة وانهيار تلك الصناعة في اليابان، إلا أن قطاع بناء السفن تعافى مثله في ذلك مثل كافة الصناعات في اليابان، وأصبح إنتاجها حوالي 17.6% على مستوى العالم.

نمو غير مسبوق

وتشهد صناعة بناء السفن في المملكة فترة من النمو غير المسبوق، الذي تقوده بالدرجة الأولى التطورات التكنولوجية، وزيادة الطلب العالمي، والالتزام بالاستدامة البيئية، وهذا النمو ينعكس بشكل مباشر على المفاصل الأخرى لهذه الصناعة، ففي مطلع عام 2013م قامت شركة أرامكو بعمل دراسات لإنشاء مجمع عملاق للصناعات البحرية في رأس الخير بالقرب من مدينة الجبيل الصناعية، ووقعت مذكرة تفاهم لإنشاء المجمع بالتعاون مع الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، وشركة هيونداي للصناعات الثقيلة، وشركة لامبريل كشركاء أساسيين، كما وقعت اتفاقات مع عدد من الشركات الأخرى، لتقديم خدمات الهندسة والشراء والإنشاء والتركيب المتكاملة للمنصات البحرية ليخدم مشاريع النفط والغاز.

وفي نوفمبر عام 2016م، تم بالفعل الإعلان عن تدشين "مجمع الملك سلمان العالمي للصناعات والخدمات البحرية" في رأس الخير، ليكون هو الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من حيث القدرة الإنتاجية والنطاق، وبتكلفة تقديرية 20 مليار ريال، وسط توقعات بأن يسهم المجمع بأكثر من 17 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أنه سيحد من واردات المعدات والخدمات البحرية بقيمة تصل إلى 12 مليار دولار، وتوليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة تزيد على 80 ألف وظيفة بحلول 2030م.

وتسعى المملكة من وراء هذا المجمع إلى تحقيق عديد من المهام والخدمات، مثل: إصلاح وصيانة السفن والحفارات وناقلات النفط الخام، وكذلك بناء جميع أنواع السفن، فضلاً عن إقامة منصات بحرية وأحواض جافة لبناء أجهزة الحفر، أما في عام 2019م، وضمن برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية، الذي تم إطلاقه عام 2019م، بهدف تحويل المملكة إلى منصة صناعية ولوجستية عالمية لربط قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، فقد تضمن ذلك، 4 قطاعات حيوية هي الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية.

بيروبرتو فولجيرو

سليمان المزروع

قرب المملكة من البحار والخلجان يدعمها في إقامة صناعات بحرية وجهود مستمرة لتوطين أنشطة صناعة السفن.

توقيع مذكرة تفاهم بين شركة فُلك للخدمات البحرية، وشركة البحري لإدارة السفن في مجال الخدمات اللوجستية والنقل

شركة الزامل للخدمات البحرية وبناء وإصلاح السفن تطلق خط إنتاج جديدًا لبناء القوارب الصلبة القابلة للنفخ

شراكات استراتيجية

وضمن الجهود المبذولة، أعلنت شركة بناء السفن الإيطالية "فينكانتييري" في مايو 2024م عن رغبتها في توطيد التعاون مع المملكة في مجالات الخدمات البحرية والرحلات السياحية والصناعات الدفاعية؛ حيث أوضح الرئيس التنفيذي للشركة "بيروبرتو فولجيرو" أنه بالنظر إلى الدور المحوري للصناعة البحرية في رؤية 2030م فإن شركته تتطلع إلى إقامة شراكات استراتيجية".

وبحسب الرئيس التنفيذي لبرنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية "ندلب"، سليمان المزروع، أن المملكة ستبدأ في إطار جهودها لتنويع اقتصادها في مجال صناعة وبناء السفن وأن مصانع السفن على وشك أن تظهر خلال هذا العام.

وإسهامًا في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م فإن هناك عديدًا من المؤسسات والشركات، التي تعمل في المسار نفسه، إذ وقَّعت شركة فُلك للخدمات البحرية، وهي إحدى الشركات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة مذكرة تفاهم مع شركة البحري لإدارة السفن في مجال الخدمات اللوجستية والنقل، بهدف تعزيز قدرات أسطول شركة فُلك وتعزيز القدرات التقنية للسفن، إلى جانب التعاون في إدارة الأسطول وتطويره، كما قامت شركة الزامل للخدمات البحرية وبناء وإصلاح السفن بالإعلان عن إطلاق خط الإنتاج الجديد لبناء القوارب الصلبة القابلة للنفخ، وذلك في مدينة الدمام، فضلاً عن تقديمها خدمات الدعم البحري والملاحي المتنوعة لقطاع النفط والغاز تحقيقًا لهدف توطين أنشطة صناعة السفن بالمملكة.

تحديات بيئية

وأخيرًا فإن أحد التحديات الضخمة، التي تواجه صناعة السفن حاليًا، هي كيفية التغلب على الآثار السلبية لتلك الصناعة على البيئة، من خلال تقليل الانبعاثات وتطوير سفن صديقة للبيئة، واستخدام تقنيات وتبني تكنولوجيات في النقل البحري، تُسهم في ترشيد استهلاك الوقود وحماية البيئة، خاصةً أن تقليل انبعاثات السفن، يُعد أمرًا مهمًا في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية والحفاظ على البيئة البحرية ومواجهة التغير المناخي.

وتبرز أهمية تلك النقطة، إذا علمنا أن قطاع الشحن العالمي يُسهم بأكثر من 3% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، كما تشير التقديرات إلى أن هذه النسبة قد تصل بحلول عام 2050م إلى حوالي 13%، الأمر الذي يتطلب اتخاذ عديد من الخطوات للحيلولة دون ذلك.

وإدراكًا لذلك، فقد استضافت مدينة جدة خلال سبتمبر 2023م بالتعاون مع منظمة البحرية الدولية، فعاليات مؤتمر استدامة الصناعة البحرية، تحت شعار "الابتكار من أجل مستقبل أخضر"، في ظل سعي مستمر لعديد من المؤسسات الدولية المعنية، لمواجهة الآثار السلبية للصناعة على البيئة، وإدارة كفاءة الطاقة واستخدام مواد وتقنيات صديقة للبيئة. ■

اقتصاديات

الاستزراع السمكي

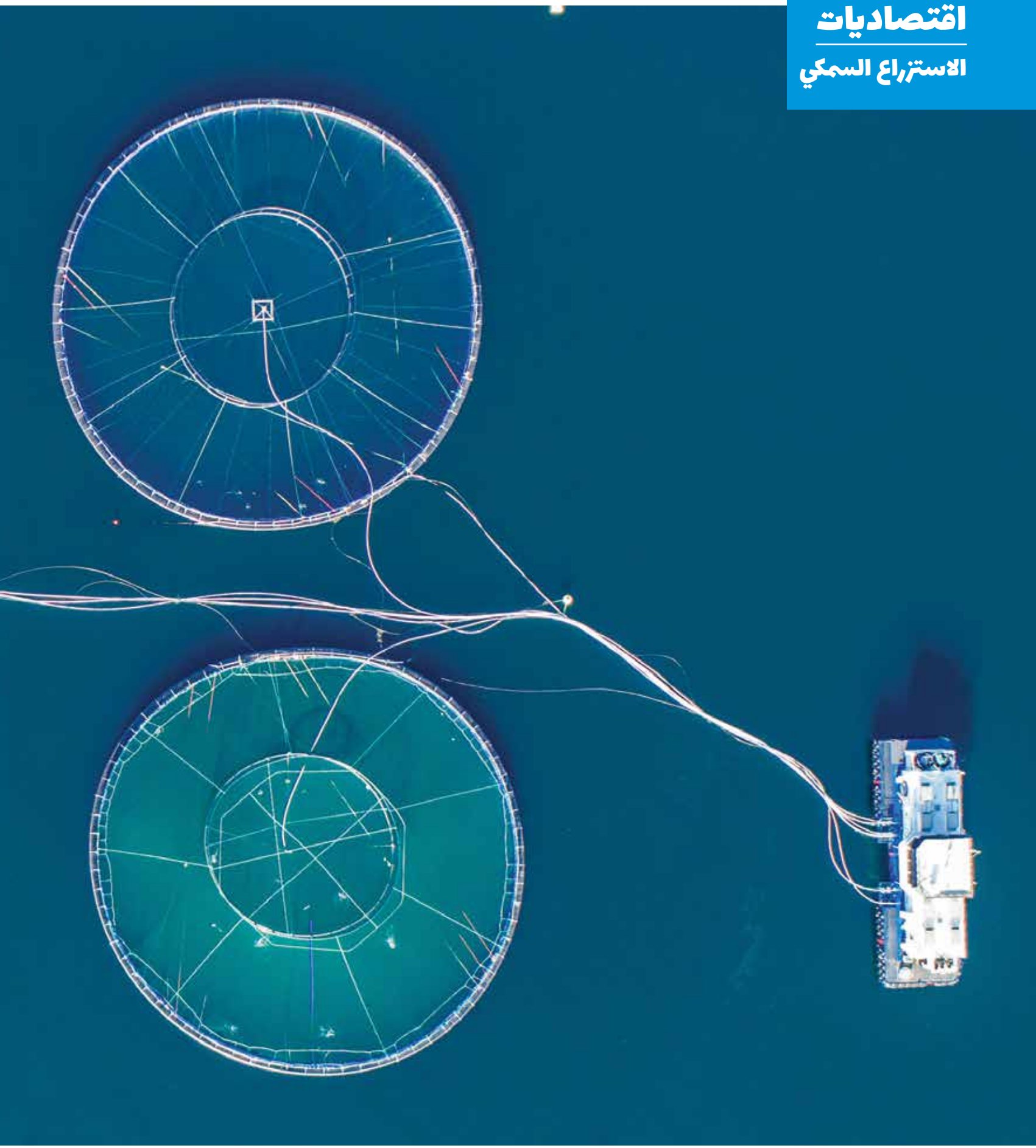

الاستزراع السمكي.. قطاع واعد

الاقتصاد: هيئة التحرير

أكد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة "شو دونيو" أن العالم بحاجة إلى مزيد من تربية الأحياء المائية، وقال "نحن بحاجة إلى التفكير بشكل مبتكر، وأن نكون موجهين نحو العمل، وأن نستهدف النتائج لإجراء التغييرات اللازمة لتسريع المسارات الوطنية والعالمية، نحو تحقيق نظم غذائية زراعية أكثر كفاءة وأكثر شمولاً ومرونة وأكثر استدامة".

مشروع مشترك بين "نيوم" وشركة أسماك تبوك، لإنشاء شركة توبيان للاستزراع المائي

م. عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي
وزير البيئة والمياه والزراعة

"العالم بحاجة إلى استثمار من 150 إلى 300 مليار دولار؛ لرفع قدرته الإنتاجية من المزارع السمكية."

وتأتي دعوة منظمة "الفاو" في وقت تشهد فيه مزارع الأسماك في العالم تراجعًا في الإنتاج خلال الأعوام الستة الماضية، من 94.5 مليون طن متري عام 2018م إلى 90.6 مليون طن متري عام 2023م، في حين ارتفع الإنتاج العالمي من الأسماك عن طريق الصيد إلى 96 مليون طن متري العام الماضي، مقارنةً مع 83.2 مليون طن متري عام 2018م، بحسب إحصاءات عالمية، مما يعكس الحاجة المُلحة إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي، خاصة مع ارتفاع الطلب العالمي على الأسماك.

فرص استثمارية كبيرة

وثمة توقعات دولية بأن يرتفع الطلب العالمي على المأكولات البحرية، (يصل متوسط استهلاك الفرد حوالي 200 جرام اسبوعيًا)، بنسبة 14% بحلول عام 2030م، على الرغم من أن 85% من الدول تتجاوز معايير وضوابط تنظيم عمليات الصيد في المسطحات المائية، مما يشكِّل إضرارًا بالغًا بالثروة السمكية، فيما أكد مختصون ضرورة التوسع في إنشاء مزارع الأسماك لتلبية الطلب المتزايد، لذا اتجه عديد من الدول إلى إنشاء مزارع سمكية على مساحات واسعة، سواء لمواجهة الطلب المحلي أو التصدير إلى الخارج.

وذكر تقرير حديث لمؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية "مورغان ستانلي"، أن التوسع في عملية الاستزراع السمكي يمثل "فرصة استثمارية كبيرة"، معتبرًا أنها واحدة من أكبر الفرص الاستثمارية في الوقت الحالي، مشيرًا إلى أن ما يقرب من 50% من إنتاج المأكولات البحرية العالمي يأتي من مصادر مستزرعة، معظمها في آسيا، والباقي من الثروة السمكية البرية، والتي من غير المرجح أن تزيد بشكل كبير.

وأضاف التقرير أن العالم بحاجة إلى استثمار من 150إلى 300 مليار دولار؛ لرفع قدرته الإنتاجية من المزارع السمكية خلال السنوات العشر المقبلة، التي ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود للتخفيف من تلوث المياه ومخاطر العمل الكامنة في تربية الأحياء المائية، التي تخدم الأهداف المناخية العالمية، حيث يمكن أيضًا أن تكون مزارع الأسماك موجودة في الموقع نفسه مع مواقع الطاقة المتجددة الجديدة، كما أن المأكولات البحرية المستزرعة تعد مصدرًا منخفض الكربون للبروتين نسبيًا.

ممارسات حديثة لتربية الأسماك

وثمة توقعات بأن تحقق سوق المزارع السمكية في المملكة معدل نمو سنوي مركب يزيد على 5.6% بحلول عام 2032م، وذلك نظرًا لاتجاه المملكة إلى التوسع في الاستزراع السمكي كحل مستدام يسمح بالإنتاج الخاضع للرقابة، مما يضمن إمدادات ثابتة وموثوقة من الأسماك لتلبية احتياجات المستهلكين المتزايدة، علاوةً على أن الموقع الجغرافي للمملكة يعد ضروريًا للنمو، حيث تتمتع البلاد بمساحات شاسعة من السواحل على طول البحر الأحمر والخليج العربي، مما يوفر فرصًا كبيرة لعمليات تربية الأحياء المائية.

فالمناخ الدافئ وتوافر مياه البحر يوفران ظروفًا مناسبة لتربية الأسماك على مدار العام، وإلى جانب ذلك، يتم ضخ استثمارات هائلة في تطوير البنية التحتية بما في ذلك بناء المزارع السمكية والمفرخات ومرافق المعالجة، وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل شراكات مع شركات وخبراء عالميين لنقل المعرفة والخبرة في الممارسات الحديثة والمبتكرة لتربية الأسماك، لافتًا إلى أن المملكة تعمل بنشاط على تعزيز نمو هذا القطاع كجزء من رؤية 2030م، حيث تقدم مبادرات وحوافز مختلفة لدعم تطوير صناعة تربية الأحياء المائية، وبالتالي دفع نمو السوق.

ويبدو أن تشهد صناعة تربية الأحياء المائية نموًا كبيرًا لاسيما بعد الإعلان مؤخرًا، عن مشروع مشترك بين "نيوم" وشركة أسماك تبوك لإنشاء شركة توبيان للاستزراع المائي، بهدف إنتاج 600 ألف طن من المنتجات السمكية سنويًا بحلول عام 2030م، ويتضمن المشروع مفارخ أسماك، من المتوقع أن تصبح الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحلول نهاية العام الجاري، حيث تبلغ طاقتها الاستيعابية 42 مليونًا من الإصبعيات السمكية، بالإضافة إلى مرافق إنتاج الأسماك الزعنفية التي من المتوقع أن يبلغ حجم إنتاجها 20 كيلو طنًا سنويًا.

وكشف وزير البيئة والمياه والزراعة، المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي، أن حجم الإنفاق الحكومي المباشر في قطاع الثروة السمكية في المملكة بلغ نحو مليار ريال (266.6 مليون دولار) في البنى التحتية والأبحاث والتوطين، مشيرًا إلى أن المملكة تعمل على مواجهة التحديات عبر إيجاد حلول مدروسة وتحسين الممارسات وتحفيز القطاع وتسهيل الإجراءات وتوفير الأراضي وبناء الأنظمة اللازمة والرقابة، إضافةً إلى بناء القدرات وإيجاد التشريعات الممكّنة للقطاع، لافتًا إلى أن النمو السكاني المتزايد والممارسات الضارة بالبيئة البحرية وتأثيرها المباشر على المخزون السمكي عوامل تحتّم التوجّه إلى تطوير وتنمية صناعة الاستزراع المائي لتحقيق الأمن الغذائي، وعلى الرغم من أن برامج الاستزراع السمكي في المملكة تعود بدايتها إلى ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع في الوقت الحالي، تؤكد أنه قطاع واعد ومربح في الوقت نفسه، ويزخر بفرص استثمارية، باعتباره من ركائز الأمن الغذائي.

كما وقّعت وزارة الاستثمار اتفاقية استثمارية مع شركة "بيور سلمون" السنغافورية، بالتعاون مع وزارتي الصناعة والثروة المعدنية والزراعة، وذلك لإنشاء أحد أكبر مشروعات استزراع أسماك السلمون على المستوى العالمي، باستخدام تقنية الاستزراع المائي المعاد تدويرها، باستثمارات تصل إلى 1.9 مليار ريال.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة السنغافورية، تتوافق رؤية بيرو سلمون مع رؤية المملكة 2030م، التي تركز على الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد وتطوير الصناعات

توقيع وزارة الاستثمار اتفاقية استثمارية مع شركة "بيور سلمون" السنغافورية، بالتعاون مع وزارتي الصناعة والثروة المعدنية والزراعة؛ وذلك لإنشاء أحد أكبر مشروعات استزراع أسماك السلمون على المستوى العالمي

توقعات بأن تحقق سوق المزارع السمكية في المملكة معدل نمو سنوي 5.6% بحلول عام 2032م.

المستدامة والمبتكرة داخل المملكة، ونحن فخورون بالإسهام في تحقيق هذه الرؤية، وسيخلق هذا الاستثمار المئات من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي تتطلب مهارات عالية، ومن خلال أكاديمية بيور سلمون وبالشراكة مع المؤسسات التعليمية المحلية في المملكة، سيتم إعداد وتدريب المتخصصين في تربية الأحياء المائية من الجيل القادم.

خطوات متسارعة

ومن بين أهم الخطوات التي تتخذها المملكة لترسيخ مكانتها في مجال الاستزراع المائي المستدام عالميًا، إعلان شركة "توبيان" (شركة نيوم للغذاء التي تعمل على ضمان النظم الغذائية المستقبلية)، عن عدد من الشراكات الاستراتيجية، منها مع البرنامج الوطني لتنمية الثروة الحيوانية والسمكية، بهدف تنمية التطوير التكنولوجي والممارسات المستدامة، علاوة على اتفاقية مع المجموعة الوطنية للاستزراع المائي (نقوا)، والتي تهدف إلى زيادة تسويق منتجات المأكولات البحرية التابعة لشركة نقوا في السوق المحلية.

وفي هذا السياق، أشاد الخبير البريطاني، جاكي ليندن، بالتطورات المذهلة التي يشهدها قطاع الاستزراع السمكي في المملكة، مشيرًا إلى أنها تضع خططًا طموحة ومُخططة بعناية لتوسيع القطاع بحلول 2030م، وأن أحد الأهداف الرئيسة لرؤية المملكة هو تنويع الاقتصاد، وقد تم اختيار مواصلة تطوير قطاعي صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية كعناصر مهمة في هذه الرؤية، لافتًا إلى أن الخطوة الأولى تمثلت في إنشاء البرنامج الوطني لتطوير الثروة الحيوانية والسمكية، بهدف تعزيز نمو صناعة المأكولات البحرية في البلاد وتحسين الأمن الغذائي وتنمية الصادرات.

ووفقًا لأحدث بيانات منظمة "الفاو"، فإن الأنواع الرئيسة المستزرعة في المملكة، هي الجمبري ذو الأرجل البيضاء (توقعات بأن يصل الإنتاج إلى حوالي 61 ألف طن متري)، والبلطي النيلي (الذي يبلغ إنتاجه نحو 8700 طن متري)، والقاروص الآسيوي أو البارامونديي (4100 طن متري)، والدنيس البحري ذو الرأس المذهب (1000 طن متري).

وتصل معدلات إنتاج الاستزراع السمكي في المملكة إلى 120 ألف طن متري سنويًا، وتقدر المشروعات المرخصة بأكثر من 300 مشروع تتنوع بين مشروعات المياه الداخلية، أو الأقفاص العائمة أو مشروعات الروبيان على الساحل، بحسب المدير الفني للجمعية السعودية للاستزراع المائي، هشام باعباد.

وأضاف باعباد، أن المملكة نجحت في استزراع بعض الأصناف من الأسماك غير الموجودة أساسًا في البلاد، مثل بعض أنواع الروبيان المقاوم للأمراض، الذي أصبحت المملكة تصدره إلى 35 دولة حول العالم، فضلاً عن سمك "الدنيس"، الذي يكاد يندر وجوده في البيئة المحلية، مشددًا على أن الاستثمار في القطاع يحمل فرصًا اقتصادية، خاصة مع توافر نسب العرض والطلب سواءً في الوقت الراهن، أو مستقبلاً، لافتًا إلى تحديات الاستزراع تتلخص في الأمراض والفيروسات، بجانب التسويق، وسلاسل الإمداد، وهي التحديات التي تعمل الجهات المعنية على إيجاد حلول لها. ■

شو دونيو

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

الفيدرالي في أزمة توقيت قراراته

مع إعلان جيروم بأول بأن الوقت قد حان لخفض نسب الفوائد، وبالتالي نهاية فترة التشديد الكمي تكون البنوك المركزية الكُبرى قد اختارت مرحلة جديدة من التعامل مع الاقتصاد.

التساؤل الأكثر تداولاً حاليًا في شتى الممارسات الاقتصادية والمالية، هو: "هل انتهت الحرب على التضخم؟".

الإجابة هنا تتطلب التدقيق في معايير التضخم وكيفية قياسه، وبالتالي فإن أسعار السلع الأساسية بما في ذلك الغذاء والدواء والخدمات الأساسية هي عند مستويات مرتفعة وقياسية، بل حتى أسعار الطاقة ومشتقاتها هي عند مستويات مرتفعة أيضًا.

أما أسعار المساكن سواء بيعًا أو إجارًا فهي أيضًا عند مستويات تاريخية في كل الولايات الأمريكية، وكذلك بيانات الوظائف الأمريكية فهي غير دقيقة ولا تنمو بشكل يعكس حراك اقتصادي ملفت نحو النمو

إذًا كيف انتهت الحرب على التضخم؟ فعليًا لقد أعلن الفيدرالي نهاية التشديد رغبة في الحفاظ على الأسواق وعدم تدهور الثقة بها وأيضًا حفاظًا على القطاعات البنكية والمالية.

وكما ذكرنا في مقالات سابقة فإن المحرك الرئيسي للفيدرالي كان أسواق المال والأعمال، وليس الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد القطاعي.

الضغوطات السياسية وحمى الانتخابات الأمريكية لم تُسعف الفيدرالي في قراراته، حيث لا يود الفيدرالي أن يكون خصمًا لأي جهة انتخابية، ولكنه بذلك اتجه إلى رغبة الأسواق والتي قد تكون أصعب على المدى الطويل، إلا أنها غير محدودة بفترة زمنية كالانتخابات.

والمتمعن في أسواق المال والأعمال يُلاحظ أنها عند مستويات مرتفعة تاريخيًا، ومع ذلك فإن الفيدرالي يكبح موجة ارتفاع نسب الفوائد استرضاءً للأسواق.

لم يسبق في تاريخ الفيدرالي أن خفض نسب الفوائد عندما تكون الأسواق مرتفعة، ولكنه هذه المرة يسعى إلى تعزيز مكاسب الأسواق حفاظًا على دورة السيولة في أروقة الأسواق ومنع لجوء المستثمرين وصناديق الاستثمار الكبرى إلى الادخار عند نسب فوائد مرتفعة وبالتالي التكسب من الخزانة في حين أن الخزانة تستدين بوتيرة عالية جدًا قفزت بالدين العام الأمريكي فوق مستوى الخمسة وثلاثون تريليون دولار أمريكي ونسبة دين عام إلى الناتج المحلي عند 125%.

في الفترة القادمة قد تشهد نتائج الشركات في أسواق المال والأعمال أخبارًا جيدة من ناحية انخفاض تكلفة الاستدانة والحصول على القروض، إلا أن ذلك لن يشفع للشركات بالاستمرار على المدى الطويل في ظل انخفاض أعداد الوظائف واستمرار التكلفة على المستهلك.

كما تأخر الفيدرالي كثيرًا في الحد من التضخم برفع نسب الفوائد، يبدو الفيدرالي أيضًا في ورطة جديدة مع توقيت خفض نسب الفوائد وسيدخل الاقتصاد الأمريكي بفترة استعادة التوازن حتى يعود الفيدرالي إلى قراءة البيانات الاقتصادية بعيدًا عن مؤثرات السياسة والأسواق. ■

أسواق

البيتكوين

الصناديق الفورية.. هل تُغير قواعد اللعبة؟

الاقتصاد - خالد الشايع

شهدت ساحة العملات الرقمية منذ نشأتها الأولى عديدًا من التغيرات، والتي كان آخرها مع بدايات عام 2024م، عندما قررت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية السماح بتداول العملات الرقمية عبر صناديق مؤشرات البيتكوين الفورية، والتي رغم مرور أكثر من ثمانية أشهر على انطلاقتها لا يزال عدم الوضوح هو السائد، فبعد سلسلة من الارتفاعات، عاد الانخفاض ليخيم مرة أخرى على الأسواق.

تمثل الصناديق الفورية تحديًا وفرصةً في آنٍ واحد، ففي حين قد تقوض مفهوم السيطرة الشخصية على ملكية بيتكوين، فإنها تؤثر على حجم التداول في البورصات.

ويبدو أن هذه الصناديق تمثل تحديًا وفرصةً في آن واحد، ففي حين قد تقوض صناديق الاستثمار المتداولة مفهوم السيطرة الشخصية على ملكية بيتكوين، قد تؤثر على حجم التداول في البورصات، إلا أن تطورها يلعب دورًا حيويًا في التبني الجماعي وتشكيل مستقبل البيتكوين.

وبشكل عام فإن صناديق تداول البيتكوين هي: محافظ استثمارية مجمعة تتعقب أسعار البيتكوين، مما يمكّن المستثمرين العاديين من التعرض لقيمة البيتكوين دون الحاجة إلى امتلاكه كأصل أساسي، فضلاً عن أنها تخضع للوائح وتدرج في البورصات الرئيسية.

التفاعل مع البيتكوين دون امتلاكه

وثمة فروقات بين صناديق تداول البيتكوين بالعقود الآجلة والفورية؛ إذ يتلخص الفرق الرئيس بينهما فيما يستثمرون فيها وطريقة تحديدهم لقيمتها، فتعتمد الصناديق الفورية على السعر الفوري للأصل الأساسي، بينما تعتمد صناديق العقود الآجلة على السعر المستقبلي للأصل الأساسي، ووفقًا لذلك، ينقل صندوق تداول البيتكوين الفوري تحركات البيتكوين، واهتزازات سعره الحالية، بينما يستثمر صندوق التداول بالعقود الآجلة في العقود التي تستند إلى السعر المحتمل للبيتكوين في تاريخ محدد مسبقًا في المستقبل.

وتسمح صناديق التداول للمستثمرين بالتفاعل مع البيتكوين دون امتلاكه بشكل مباشر، وهو ما يعني الاعتراف المتزايد من قبل السلطات التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك، تعمل صناديق تداول البيتكوين على تعزيز إمكانية الوصول للمتداولين، وتسهم

في مصداقية البيتكوين، ومع ذلك، يجب على المستثمرين توخي الحذر من تقلبات البيتكوين وأخطاء التتبع المحتملة في الصناديق والرسوم الإدارية المرتبطة به.

وتعتبر صناديق بتكوين المتداولة في بورصة (ETF)، أدوات استثمارية تتتبع أداء العملة المشفرة، يقوم المستثمرون بشراء أسهم الصندوق، الذي يديره مديرو الأصول الذين يحتفظون بعملة بيتكوين الفعلية وقيمتها الفورية كأصل أساسي، يكسب هؤلاء المديرون الأموال من رسوم الإدارة وبهامش ضئيل بين السعر الفعلي للعملة المشفرة والسعر الذي يبيعون به الأسهم.

في حين أن قيمة صناديق الاستثمار المتداولة ستتحرك جنبًا إلى جنب مع العملة الرقمية، فقد تكون الأموال أكثر استقرارًا حيث يمكن لمديري الصناديق استخدام أدوات مالية مختلفة داخل الصندوق لتخفيف التقلبات التي يتميز بها عالم العملات الرقمية المشفرة.

ما بين التدفقات واللون الأحمر

وفي أول جلستي تداول بعد طرح الصناديق الـ 11 الجديدة للتداول، شهدت تدفقات بأكثر من 1.4 مليار دولار أمريكي، وبحسب "بلومبرج"، إن صندوق Gray-scale Bitcoin Trust هو "ETF" الوحيد الذي شهد تدفقًا خارجيًا قدره 579 مليون دولار خلال أول يومين من التداول، وبعد خصم التدفقات الخارجية للصندوق، بلغ صافي إجمالي التدفقات الداخلية عبر الصناديق الـ 11 خلال الفترة نفسها 819 مليون دولار.

فيما شهد صندوق "iShares" التابع لشركة "BlackRock" تدفقات بالقرب من نصف مليار دولار في أول يومين، وشهد صندوق بيتكوين المتداول في البورصة التابع لشركة "Fidelity" ثاني أكبر التدفقات بقيمة 422 مليون دولار.

وعلى الرغم من تذبذبات أسعار البيتكوين طوال العاميين الماضيين، هناك ثمَّة توقعات تشهدها أسواق العملات المشفرة بأن تصل لأكثر من 100 ألف دولار للعملة الواحدة، في نهاية العام الجاري، والضعف في العام التالي؛ إذ يتوقع بنك "ستاندرد تشارترد"، أن يصل أجمالي التدفقات خلال العام الجاري نحو 100 مليار دولار، ويتوافق هذا الرقم مع وجهة نظر البنك لسعر عملة بيتكوين عند 100 ألف دولار حتى نهاية عام 2024م، وبحال تحققت التدفقات، فيعتقد البنك أن سيناريو الـ 200 ألف دولار للبيتكوين بحلول 2025م هو أمر محتمل.

بينما يتطلع مستثمرو العملات المشفرة إلى تقييم التأثير السوقي للصناديق؛ إذ يقارن الكثيرون ذلك بإطلاق عام 2004م صندوق "إس بي دي آر جولد شيرز" وهو أول صندوق استثمار فوري للذهب على الإطلاق، كان إجمالي القيمة السوقية لسوق الذهب حينها يتراوح بين تريليون وتريليوني دولار قبل الموافقة على صندوق الذهب المتداول في البورصة، ثم نما حجم

عبدالله فاضل

"التذبذب هو علامة معتادة لأسواق العملات المشفرة، فهو سوق غير مستقر منذ ظهوره، ولا يمكن أن يستقر، ويحتاج لوقت للنضج.

السوق لاحقًا إلى 16 تريليون دولار في غضون سنوات قليلة بعد ذلك.

وفي مقابل التدفقات الكبيرة أعلاه على الصناديق الفورية خيم اللون الأحمر خلال شهر أغسطس الماضي على العملات المشفرة، وذلك مع ابتعاد المتعاملين عن أصول المخاطرة في الأسواق العالمية، وواصلت البيتكوين تقلباتها الحادة، وأخذت تتهاوى بأكثر من 9% إلى ما دون الـ 55 ألف دولار، كما تراجع الإيثريوم بأكثر من 18% إلى نحو 2350 دولارًا، وتزامن هذا التراجع مع انخفاض حاد لسعر صندوق جرايسكيل للبيتكوين على خلفية إطلاق نسخة مصغرة منه، وبرسوم أقل.

سحب الأموال من الأسواق التقليدية

ويقول الخبير في العملات المشفرة، المهندس عبدالله فاضل، إن التعامل مع العملات المشفرة، بدأ في الولايات المتحدة منذ عدة سنوات من خلال شركة البيتكوين، ولكن التعامل مع صناديق العملات المشفرة بشكل مباشر بدأ مع بداية هذا العام، ويضيف بأنها بدأت عن طريق البيتكون، ثم لحقها الليثيوم، وهي مؤثرة على الاقتصاد وخاصة الأمريكي لأن المستثمر بات قادرًا على الشراء من خلال تلك الصناديق وهو ما يسحب الأموال من الأسواق التقليدية، ويشدد على أن التذبذب هو عامل معتاد في التعامل مع العملات المشفرة، هو سوق غير مستقر منذ ظهوره، ولا يمكن أن يستقر، ويحتاج لوقت للنضج حتى تقل نسبة التذبذب، وهو أمر مرهون بالعرض والطلب، متى ما كان العرض أكثر من الطلب سيترفع السعر والعكس، وهذا ثابت جدًا في سوق العملات، أي خبر يؤثر عليه لأن غالبية الملاك هم من الأفراد، وبالتالي يتأثرون بشكل مباشر بالأخبار ويؤثر على قراراتهم في البيع والشراء، مما يتسبب في هذا التذبذب الحاد.

ويؤكد فاضل على أنه لا يمكن التنبؤ بالسعر الذي قد يصل إليه البيتكوين خلال العامين المقبلين، فقد عودنا البيتكوين أن يكون هناك تنصيف كل أربع سنوات، التنصيف انتهى قبل فترة بسيطة، وفي حال الانتهاء منه فخلال السنة والنصف التي تلي التنصيف تكون هناك ارتفاعات، لأن هذا يؤثر على عملية العرض والطلب، لأن التنصيف يقلل من المكافآت المعطاة للمعدنين، وهذا يؤثر على العرض.

دوغ جورمان

ويقول سيكون هناك ارتفاع، ولكن لا يمكن الجزم أن تصل لـ 200 ألف دولار، في فترة التنصيف السابقة، كانت التوقعات أن يصل لـ 70 ألف دولار، ولكنه توقف عند 69 ألفًا ولم يصل للرقم المتوقع، مضيفًا بقوله: صحيح أن وجود الصناديق ستعطي فرصة أسهل للدخول والخروج، وضخ الأموال، ويؤثر على السوق بشكل مباشر، ولكن هذه الصناديق لها أهداف ومتى ما تحققت تلك الأهداف ستخرج منه وتؤثر على السوق، بلا شك أن النظرة المستقبلية متفائلة، ولكن لا أعتقد أن السوق ناضج بالشكل الذي يعطي أرقام محددة.

ولا يزال الخطر الأكبر الذي يواجه المستثمرين حتى بعد تدشين صناديق الـ ETFs يتمثل في التقلبات الحادة للعملة المشفرة، والتي وصلت إلى مستوى قياسي قرب 69 ألف دولار في نوفمبر 2021م قبل أن تتراجع دون 20 ألف دولار بعد عام واحد.

الحد من التقلبات والأنشطة الإجرامية

ويؤكد الخبير في العملات الرقمية والكاتب في موقع GWI، دوغ جورمان، أن الأشهر الثمانية عشرة الماضية غيرت من عالم العملات المشفرة، وبات نموها أسرع من أي وقت مضى، ويقول إنه مع وجود كثير من الوقت بين أيديهم وقلة الأنشطة التي ينفقون عليها الأموال، أتجه عديد من المستهلكين إلى تداول العملات المشفرة لأول مرة خلال الوباء، وهو ما أدى هذا إلى ظهور فئة جديدة تمامًا من "أسهم الميم"، التي أعادت الحياة إلى الشركات المتعثرة مثل GameStop وAMC، وهزت السوق إلى صميمها، ومن جانب أخر يستغرب جورمان من دعم المستثمرين اللوائح الجديدة، قائلاً على الرغم من أن لديهم وجهات نظر متضاربة تمامًا حول ما قد تعنيه هذه السياسات ومن يجب أن ينشئها، إذ يعتقد عديد من المستثمرين أن التنظيم الأكبر قد يضفي الشرعية على السوق الناشئة ـ مما يمكّن مزيدًا من الشركات من قبول العملات الرقمية، وزيادة قيمتها وأمنها من الاحتيال، وكل ذلك مع الحد من التقلبات والأنشطة الإجرامية، ومن ناحية أخرى، يخشى الكثيرون أيضًا أن يؤدي تنظيم العملات المشفرة إلى الحد بشكل فعال من طبيعتها القائمة على الندية، وهو ما جذب المستثمرين الأوائل، كما يرون أن عيوب تنظيم العملات المشفرة تشكل تهديدًا أكبر، ليس فقط لمحافظهم، بل وللحريات الفردية التي يختبرونها حاليًا في السوق اللامركزية والمجهولة". ■

أسواق

التحول الرقمي

الاتصالات والتقنية.. ست سنوات من النمو

الاقتصاد: هيئة التحرير

الطفرة الأخيرة التي يشهدها العالم في الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، والميتافيرس وغيرها من الابتكارات التكنولوجية، دفعت المملكة مبكرًا إلى إعادة النظر في نهجها للتحول الرقمي لتتمكن من مواكبة هذه التطورات واتجاهات السوق الجديدة، وجعلته ركيزة أساسية ضمن ممكنات رؤية 2030م، وتبنت استراتيجية شاملة لتحقيقه بجميع القطاعات، حتى وصلت بحجم سوق الاتصالات والتقنية إلى 166 مليار ريال عام2023م بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 8% خلال الستة أعوام الماضية، وثمة توقعات بتخطيه حاجز الـ 280 مليار ريال بحلول 2029م.

وقد حققت المملكة تقدمًا كبيرًا ومراتب متقدمة إقليميًا ودوليًا في مؤشرات الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية ونضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة ومؤشر البنك الدولي ونضج الحكومات الرقمية.

وصُنفت سوق الاتصالات والتقنية بالمملكة بالأكبر والأسرع نموًا؛ إذ تشغل المملكة المركز الثاني ضمن دول مجموعة العشرين في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية عام 2023م فيما تُظهر المؤشرات وصول نسبة انتشار اشتراكات خدمات الاتصالات المتنقلة إلى 198% من السكان، وتجاوز معدل استهلاك الفرد الشهري للبيانات في المملكة المعدل العالمي بـ 3 أضعاف، كما بلغت اشتراكات إنترنت الأشياء 12.6 مليون اشتراك، ووصلت سرعة تحميل الإنترنت المتنقل إلى 215 ميغا بت في الثانية، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة انتشار استخدام الإنترنت إلى 99%، فيما وصل عدد مقدمي خدمات الحوسبة السحابية المسجلين بالهيئة إلى 31 مقدم خدمة.

الاقتصاد الرقمي

وبحسب تقرير لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات نُشر مؤخرًا، بلغ إجمالي حجم الاقتصاد الرقمي 462 مليار ريال، وبلغ حجم الاستقطاب بالاستثمارات في مجال الحوسبة السحابية 16 مليار ريال، وبلغ حجم الاستثمارات التي ضخت في قطاع التقنية وحجم الطرح العام للشركات 13.7 مليار ريال، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التقنية 4.2 مليار ريال، وحجم سوق خدمات الحوسبة السحابية 9.8 مليار ريال، هذا وأكملت الجهات الحكومية بنسبة 89.24% من مرحلة التكامل في التحول الرقمي الحكومي لعام 2023م، وأن حجم سوق الاتصالات والتقنية وصل إلى 166 مليار ريال، وذلك بواقع 91 مليار ريال حجم سوق تقنية المعلومات، مقابل 75 مليار ريال حجم سوق الاتصالات، وحجم الاستثمارات التي تم ضخها في قطاع التقنية وحجم الطرح العام للشركات التقنية المحلية بلغ نحو 14 مليار ريال، في حين سجل حجم المحتوى المحلي في قطاع التقنية 28.7%.

وفيما يتعلق بالأداء المالي لقطاع الاتصالات والتقنية، كان رئيس إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال، جاسم الجبران، قد كشف خلال إحدى جلسات منتدى النسخة العاشرة من منتدى مؤشرات الاتصالات والتقنية، إن حجم أصول الشركات المدرجة في قطاع الاتصالات والتقنية يبلغ نحو 250 مليار ريال، ولفت إلى أن سوق المملكة يشكل نحو 37% من إجمالي الأصول في القطاع بمنطقة الخليج، فيما يبلغ إجمالي إيرادات الشركات المدرجة في قطاع الاتصالات والتقنية نحو 119 مليار ريال، وتشكل حصة المملكة 41% من إجمالي إيرادات القطاع بالخليج، كما تصل القيمة السوقية للشركات المدرجة في قطاعي الاتصالات والتقنية إلى 379 مليار ريال، وتشكل الحصة الأكبر بمنطقة الخليج بنسبة 57%.

جاسم الجبران

462 مليار ريال إجمالي حجم الاقتصاد الرقمي في المملكة.

166 مليار ريال حجم سوق الاتصالات والتقنية عام 2023م وثمة توقعات بتخطيه حاجز الـ 280 مليار ريال بحلول 2029م.

عوامل النمو

ويرجع النمو المرتفع في حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات إلى عديد من العوامل لعل أبرزها، ضخامة الإنفاق العام وتزايده المطرد، حيث خصصت المملكة ما يُقدر بنحو 120 مليار ريال خلال الفترة من (2019م حتى 2023م) لهذا القطاع، لتأتي في المرتبة الأولى عالميًا في الإنفاق على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والتوسع الملحوظ في الاستثمارات المخصصة للبنية الأساسية لشبكات الاتصالات بكافة أنواعها، فضلاً عن التزايد المطرد في المشاريع الحكومية الإلكترونية والاتجاه المتنامي للشركات الأجنبية لتكثيف عملياتها في المملكة من خلال مشاركات واتفاقيات تعاون تقني مع الشركات المحلية، وأخيرًا التوجه العام نحو الرقمنة في إطار السعي نحو المجتمع الرقمي بمفهومه الشامل.

وكانت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، قد عملت منذ عام 2019م على تركيز جهودها في تعزيز كفاءة سوق الاتصالات، وتنمية سوق التقنية، وتطوير القدرات الرقمية، والمحتوى المحلي، إضافة إلى تعزيز التميز المؤسسي وتبني نشر التقنية في كافة قطاعات بالمملكة، حيث عملت على تحفيز 100 منشأة لتبني الحلول السحابية والممكنات الرقمية،

32 مليار ريال إجمالي قيمة حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في العقود الحكومية عام 2023م.

والعمل مع الشركاء من القطاع الخاص لتحويل 526 شركة صغيرة ومتوسطة، و107 شركات كبيرة لاستخدام السحابية والممكنات الرقمية من قبل المنشآت المستفيدة، وهو في مجمله ما نتج عنه خفض التكاليف بنسبة 15%، وتوفير وقت أداء العمليات بنسبة تصل إلى 25%، وزيادة معدلات الإنتاجية 65%، وتحسين التعاون داخل بيئة العمل بـ70%، وتدريب وتأهيل أكثر من 300 موظف على استخدام الحلول السحابية والممكنات الرقمية.

واللافت في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة هو مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ زادت بصورة ملحوظة في الأعوام الماضية ووصلت إجمالي قيمة حصتها في العقود الحكومية عام 2023م إلى قرابة الـ 32 مليار ريال، وذلك بفضل مبادرات مثل برنامج الاستثمار والمشتريات الحكومية الرقمية (صدف) والذي يتضمن مجموعة من البرامج الفرعية تهدف إلى تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مشتريات الحكومة الرقمية مثل: برنامج تصنيف المقاولين، وبرنامج النخبة للموردين.

التحسين المستمر

وعلى الرغم مما تشهده المملكة من نمو متزايد سواء في حجم سوق قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أو حجم الإنفاق على القطاع، فإنه في ظل بيئة تتسارع فيها وتيرة ظهور التقنيات الجديدة، بات من الضروري على المؤسسات والشركات بالمملكة تبني نهج "التحسين المستمر" للتحول الرقمي لضمان بقائها في صدارة التنافسية، وهو ما أكد عليه نائب الرئيس بشركة مانيج إنجن- المتخصصة في إدارة تكنولوجيا المعلومات المؤسسية، والتابعة لمجموعة زوهو العالمية، مانيكاندان ثانغاراج، بقوله إن البيئة المتسارعة للتقنيات الجديدة تستجوب

مانيكاندان ثانغاراج

اتباع استراتيجيات التحسين المستمر، الذي يشمل تحسين البنية التحتية الرقمية بشكل مستمر، وتطوير مهارات القوى العاملة، واكتشاف فرص جديدة للابتكار.

وأوضح أن رحلة التحول الرقمي لا تسير وفق مسار واحد ينطبق على جميع الصناعات والمؤسسات، بل تنفرد كل جهة بتقنياتها، مبينًا أن دمج تقنيات الواقع المعزز (AR) والافتراضي (VR) بقطاع البناء على سبيل المثال يُمكن أن يُحدث ثورة في عملية التخطيط من خلال تجسيد المشاريع قبل التنفيذ، مما يسهم في توفير الوقت والمال والموارد، بينما قد تشهد الصناعة المالية تحولاً من الخدمات المصرفية التقليدية إلى خدمات الهاتف المحمول، مع تبني تقنيات متطورة مثل البلوك تشين والعملات المشفرة، تعزيزًا للأمن والفعالية.

ورأى بضرورة أن تُطور كل مؤسسة استراتيجية تحول رقمي محددة بوضوح ومصممة خصيصًا لتناسب احتياجاتها، لافتًا إلى وجود خطوات أساسية للتحول الرقمي يُمكن تعديلها لتناسب احتياجات كل مؤسسة على حدة، مؤكدًا ضرورة فهم تأثير التقنيات الرقمية على قطاع عمل المؤسسة كخطوة أولى لبدء التحول الرقمي بنجاح، إذ يتطلب ذلك تقييم الاتجاهات والتحديات والفرص التي تُحفز الحاجة إلى التحول، حيث تختلف خطوات التحول الرقمي من قطاع لآخر، لذا يجب تحديدها لتناسب مسيرة المؤسسة وأهدافها.

واعتبر ثانغاراج، أن خارطة الطريق الواضحة تمثل مفتاح نجاح رحلة التحول الرقمي للمؤسسات، حيث تبدأ بوضع أهداف محددة، مثل زيادة الحصة السوقية أو تحسين رضا العملاء، ثم تحديد استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل، ووضع خطة زمنية تمتد من 5 إلى 10 سنوات، بالإضافة إلى تحديد مجالات التنفيذ الفوري والاحتياجات المستقبلية، كما يجب أن تتمتع الخارطة بالمرونة للتكيف مع احتياجات المؤسسة والتكنولوجيا المتطورة.

ودعا المؤسسات إلى إشراك أصحاب المصلحة واطلاعهم على رحلة التحول الرقمي، والتأكيد على فوائد التحول مثل تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة العملاء وخلق فرص جديدة لزيادة الإيرادات، مؤكدًا على ضرورة اختيار التقنيات الرئيسة، مثل الحوسبة السحابية، والروبوتات، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين، التي تتوافق مع صناعة المؤسسة، وتدفع برحلة التحول الرقمي الخاصة بها، ناصحًا المؤسسات والشركات في المملكة بمراقبة التقنيات الناشئة باستمرار ودمجها في خارطة الطريق الرقمية الخاصة، موصيًا المؤسسات بالتعاون مع مقدمي التقنيات المبتكرة لضمان رحلة تحول رقمي ناجحة، والمتابعة المستمرة لمسيرة التحول الرقمي، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان فعاليته، وتحديد مؤشرات أداء الرئيسة لقياس التقدم المحرز، مثل نمو الإيرادات، أو تحسين تجربة الموظفين، أو خفض التكاليف، مشددًا على غرس ثقافة التغيير والابتكار على مستوى المؤسسات والشركات في المملكة. ■

"بنك معلومات" الطاقة المتجددة

الاقتصاد - هيئة التحرير

في خطوة غير مسبوقة عالميًا، تحقق المملكة طموحاتها المتعلقة بالتوسع في إنتاج وتصدير الطاقة المتجددة، وزيادة إسهاماتها ضمن مزيج الطاقة إلى 50% بحلول 2030م، وذلك بإطلاقها مشروع المسح الجغرافي للطاقة المتجددة، وهو "بنك معلومات" للمستثمرين في قطاع الطاقة المتجددة، والأول من نوعه سواء من ناحية التغطية الجغرافية أو شمولية البيانات ودقّتها، كونه يستهدف تركيب 1200 محطة لرصد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء المملكة.

توقيع عقود مشروع المسح الجغرافي لمشروعات الطاقة المتجددة

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة

د. فهد بن جمعة

وقال وزير الطاقة، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن مشروع المسح – وهو جزء من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة – غير مسبوق عالميًا في نطاقه، مشيرًا إلى أنه شمل أكثر من 850 ألف كيلومتر مربع في جميع أنحاء البلاد، وهي مساحة تعادل تقريبًا حجم المملكة المتحدة وفرنسا مجتمعتين، أو ألمانيا وإسبانيا مجتمعتين، لافتًا إلى أنه لم يسبق لأي دولة أخرى في العالم إجراء مسح جغرافي من هذا النوع بهذا الحجم.

بوابة دخول المستثمرين

وذكر عضو لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى سابقًا، الدكتور فهد ابن جمعة، أن هذا المشروع يهيئ البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات باعتباره البوابة أو السوق الأكبر لدخول المستثمرين إلى قطاع الطاقة المتجددة، ومن المتوقع أن يكون له مردود إيجابي جدًا على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة واقتصاد المملكة بشكل عام، مؤكدًا على أنه يسهم في تسريع خطوات تحقيق مستهدفات 2030م، وفي ذات الوقت، سيسهم في رفع تنافسية المملكة في قطاع الطاقة المتجددة، حيث سيوفر البيانات الضرورية المطلوبة لتحديد المواقع المثلى التي تتوافر فيها طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وتمتلك المملكة فرصًا جيدة لتحقيق هدفها المتعلق بإنتاج 130 جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة، ومن المؤكد أن مشروع المسح الجغرافي، سيساعدها في ذلك حتى قبل حلول عام 2030م، من خلال تعزيز السياسات والمزايا التنافسية وغيرها من التدابير التي من شأنها جذب مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، وقد نجحت المملكة في إضافة 2.1 جيجاوات من قدرة الطاقة المتجددة منذ عام 2022م، بزيادة قدرها 300%، مقارنةً مع 700 ميجاوات المضافة بين عامي 2012م و2022م.

وبهذه الوتيرة الحالية، يمكن أن تزيد قدرات الطاقة المتجددة بمعدل نمو سنوي مركب في حدود 40%، لتصل إلى 31.5 جيجاوات بحلول عام 2030م، و63.1 جيجاوات بحلول

عام 2035م، حيث تجاوزت مشاريع الطاقة المتجددة قيد الإنشاء 8 جيجاوات في نهاية العام الماضي، ويرجع ذلك أساسًا إلى العديد من المشاريع التي تمت ترسيتها من خلال المزادات في الأشهر الثمانية عشر الماضية، ومن المتوقع أن تعادل مصادر الطاقة المتجددة 35.4% من مزيج القدرات في المملكة بحلول عام 2035م.

تسارع نمو الطاقة المتجددة

ومن جانبه، قال المحلل في شركة الأبحاث العالمية "جوبال داتا"، "سوديشنا سارماه"، إن نمو الطاقة المتجددة في المملكة تسارع مؤخرًا بسبب سياسة البلاد لتنويع مصادرها لضمان أمن الإمدادات على المدى الطويل، لافتًا إلى أن وفرة الإشعاع الشمسي وموارد الرياح تجعل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من التقنيات المتجددة الرئيسية التي يتم التركيز عليها بشكلٍ كبير، حيث شكلت الطاقة الشمسية نسبة 82.6% من إجمالي قدرات الطاقة المتجددة نهاية العام الماضي.

ويلعب التقدم التكنولوجي وخفض التكاليف في تقنيات الطاقة المتجددة دورًا حاسمًا في دفع النمو في صناعة الطاقة المتجددة في المملكة، فالتقدم السريع في الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وتوربينات الرياح، وأنظمة تخزين الطاقة، وتقنيات تكامل الشبكات، أدى إلى تخفيضات كبيرة في تكلفة توليد الطاقة المتجددة، وقد أسهم ذلك، في جعل الطاقة المتجددة أكثر قدرة على المنافسة مع توليد الطاقة من المصادر التقليدية.

ومن أبرز العوامل التي تُعزز موثوقية وأداء أنظمة الطاقة المتجددة هو التقدم في كفاءة الطاقة، وتقنيات الشبكات الذكية، والتحول الرقمي، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين، ومع استمرار تطور تقنيات الطاقة المتجددة التي أصبحت أكثر فعالية من حيث التكلفة، من المتوقع أن يتسارع اعتماد ونشر حلول الطاقة المتجددة في المملكة، مما يدفع النمو في صناعة الطاقة المتجددة.

ويمكن التأكيد على أن الإعلان عن إجراء المسح الجغرافي للطاقة المتجددة يعد أحد أهم المبادرات التي اتخذتها المملكة في عام 2024م، يأتي ذلك في الوقت، الذي تعمل فيه المملكة على إنشاء أكبر مركزين في العالم لالتقاط الكربون وتخزينه في المنطقة الشرقية والغربية، بقدرة مستهدفة 44 مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون وتخزينه سنويًا بحلول 2035م، فضلاً عن إعلان شركة "نيوم للهيدروجين الأخضر" اعتزامها بناء أكبر مصنع على مستوى العالم، لإنتاج الهيدروجين الأخضر من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100%، على أن يبدأ الإنتاج بحلول عام 2026م، بطاقة 1.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، بما يعادل 600 طن من الهيدروجين الأخضر يوميًا، ضمن خطواتها لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060م، وخططها لأن تكون مصدرًا عالميًا رئيسًا للهيدروجين الأخضر النظيف.

تعزيز الاستدامة والتنمية

ويوفر المسح الجغرافي "بنك معلومات" للمستثمرين في قطاع الطاقة المتجددة، ويسهم بشكل كبير في تسريع إقامة مشروعات الطاقة المعتمدة على الشمس والرياح، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد، فضلاً عن تقليل مخاطر الاستثمار، وبالتالي سيسهم في نمو قطاع الطاقة المتجددة خلال السنوات المقبلة، ولا تقتصر خطط تنويع مزيج الطاقة، على خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة فحسب، لكنه يضمن كذلك تحقيق الاستدامة وتعظيم القيمة المضافة من المصادر الهيدروكربونية.

وقد أشاد الخبير البريطاني والرئيس التنفيذي لشركة "هاردكاسل"، "زيد بلباقي"، بالخطوات التي تتخذها دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة والمملكة على وجه الخصوص، لتشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، معتبرًا أنها في الاتجاه الصحيح، وأشار إلى أن المنطقة من المتوقع أن تكون بحاجة إلى 100 جيجاوات أخرى من الطاقة خلال العقد المقبل لتلبية الطلب المتزايد، علاوةً على ذلك، فإن عديدًا من سبل التنويع الاقتصادي، مثل الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية ومناطق الجذب السياحي، والتي تستهلك الكهرباء بكثافة،

وهو ما يزيد الحاجة إلى مصادر طاقة كافية ومستدامة.

وأضاف أنه فضلاً عن فوائد أمن الطاقة واستدامتها في الداخل، فإن التزامها بالطاقة المتجددة أسهم في تعزيز علاقات المملكة الدولية، فضلاً عن جذب وتوفير الاستثمار الأجنبي، فعلى سبيل المثال، وقّعت المملكة شراكات للطاقة المتجددة مع أذربيجان وموريتانيا وأوزبكستان، خلال الأسبوع الأول من شهر مايو 2024م، كما أنها تجري حاليًا محادثات مع الاتحاد الأوروبي لتحديد سبل التعاون في مجال الطاقة المتجددة واحتجاز الكربون، فضلاً عن استضافة أسبوع الطاقة الخضراء في شهر مارس 2024م، حيث اجتمع قادة الصناعة المحليون والدوليون لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجه سلسلة قيمة الطاقة.

> **المسح سيسهم في تسريع خطوات تحقيق مستهدفات 2030م ورفع تنافسية المملكة.**

مركز إقليمي للطاقة النظيفة

ويمكن القول إن المملكة تواصل خطواتها الناجحة لبناء بنية تحتية قوية ومستدامة للطاقة المتجددة، التي لا يمكنها تلبية الطلب المحلي فحسب، بل يمكنها أيضًا دعم الاستهلاك الدولي، حيث تنشط الشركات المملوكة للدولة في توفير الدعم المالي والتنظيمي اللازم لهذا الخطوات، علاوةً على تعزيز مجالات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالنظر إلى أن الطاقة المتجددة لم تعد خيارًا، بل ضرورة لتعزيز الاستدامة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتتيح فرصة كبيرة للتوظيف وتنمية المهارات ويزيد من ثقة المستثمرين الدوليين في المملكة.

وأخيرًا فإن عديدًا من القطاعات الاقتصادية في المملكة، تسير في مسارات تصاعدية ملحوظة، خاصة فيما يتعلق بطموحاتها في أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة النظيفة والتكنولوجيا الفائقة الصديقة للمناخ، ومن بين هذه الخطوات، مساعيها لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، والتي توفر فرصًا مثلى للشركات الغربية المتخصصة في تكنولوجيا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وحلول تخزين الطاقة، وتقنيات البناء الخضراء، خاصة وأن الصحاري الشاسعة المضاءة بنور الشمس في البلاد والاستثمارات الكبيرة في الطاقة الخضراء تجعلها أرضًا خصبة لمشاريع الطاقة المتجددة الرائدة.

فالمملكة تمر بتحولات سريعة مع مشاريع عملاقة وضخمة، وكل هذه المشاريع موجهة نحو الاقتصاد المستقبلي، ويتشكل هذا المستقبل بشكل أسرع مما يدركه الكثيرون خارج المنطقة، وذلك بفضل مزيج قوي من الاستثمار والبنية التحتية والإرادة السياسية الداعمة، ما يؤكد بأن لدى المملكة فرصةً فريدة لأخذ زمام المبادرة في وضع العالم على أساس أكثر استدامة للطاقة وفي الوقت نفسه تنويع اقتصادها. ■

التأمين الاجتماعي والتأمين "الخاص"!

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

عدلت المملكة نظام التأمينات الاجتماعية عبر قرارات جديدة أقرها مجلس الوزراء الموقر بطريقة متوازنة راعت مصلحة المتقاعدين الحاليين والمستفيدين من المتقاعدين المتوفين إلى جانب التدرج في تطبيق رفع سن التقاعد الكامل والتقاعد المبكر.

لهذه الخطوة المفصلية في تاريخ التأمينات الاجتماعية أبعاد كثيرة فهي أولاً: حافظت على مكتسبات كبار السن الذين وصلت أعمارهم إلى 50 عامًا وأكثر مراعاة للبعد الاجتماعي لهذه الفئات التي استقرت ظروفها المعيشية إلى حد كبير.

ثانيًا: ستخفف التعديلات من عجز التأمينات الاجتماعية خصوصًا في ملف التقاعد المبكر الذي تأثر بارتفاع معدلات العمر (بإذن الله)، نتيجة الرعاية الصحية وارتفاع مستويات الوعي والكشف المبكر عن الأمراض وحرص الحكومة على مستويات الصحة العامة وجودة الحياة.

الطريقة التي عالجت الحكومة بها هذا الملف، الذي كان يدرس لسنوات كانت متوازنة، فالمعروف أن رفع سن التقاعد يمكن أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف في النظام التأميني الاجتماعي، وتقليل العجز في ميزانية مؤسسات التقاعد، لكنه أيضًا قد يؤثر على الداخلين الجدد لسوق العمل، ويبدو لي أن التعديلات الجديدة نجحت إلى حد معقول في إيجاد التوازن المناسب بين احتياجات الاقتصاد واحتياجات الأفراد.

وحسب بحثي المتواضع لا توجد نظرية عامة وثابتة لتأثير رفع سن التقاعد على اقتصادات الدول، لأن الأمر يعتمد على ظروف كل دولة وعلى طبيعة التركيبة السكانية وأوضاع الاقتصاد إجمالاً وحتى عادات وثقافة المجتمع، ونحن رغم أن مجتمعنا يتمتع بمعدلات أعمار منخفضة إلا أننا في المقابل لدينا تراجع ملحوظ في مستويات الخصوبة ومتوسط عدد أفراد الأسرة، وهذا قد لا يحدث تأثيرًا على المدى القريب إلا أنه سيفعل على المدى البعيد.

رفع سن التقاعد إلى أكثر من ستين عامًا لم يعد غريبًا أو استثنائيًا؛ لأنه اليوم موجود في أغلب دول العالم، والدول التي لم ترفع السن بعد هي في طريقها إلى ذلك لأن هناك أدبيات مشتركة ومعروفة للقوى البشرية وإدارتها خاصة في القطاع الخاص الذي يتشابه كثيرًا نتيجة العولمة.

في المقابل تستغني بعض الشركات أو الجهات أيًا كان نوعها عن بعض الموظفين والموظفات ممن لم يبلغوا سن التقاعد النظامي لعدة أسباب، فبعضها يحتاج إلى تجديد الدماء وتخفيض متوسط الأعمار أو متوسط الرواتب، وبعضها استعاض بالتقنيات الجديدة عن بعض الموارد البشرية، وبعضها يحتاج إلى مورد بشري من الأجيال الجديدة الأقرب إلى التقنية والذكاء الاصطناعي؛ ليستمر في المنافسة أو يحافظ على مستويات الربحية.

وعلى الرغم من الخلاف بين المدارس الإدارية حول هذه الممارسة إلا إنها تظل حقًا مشروعًا خاصة للمنظمات الربحية والإسهامات العامة التي تتوقع أن الاستغناء عن بعض الخبرات وتخفيض النفقات سيسهم إيجابيًا في موازناتها العامة.

هنا ينبغي أن تعمل الشركات الكبرى على مزيد من التحفيز لمنسوبيها ليكون لديهم برامجهم الادخارية والحمائية الخاصة لتكون عونًا لهم في حال الاستغناء عنهم لأي سبب من الأسباب أعلاه، وما نراه في بعض الشركات المساهمة من برامج تخصيص الأسهم كحوافز للموظفين ينبغي أن يكون ديدن الجميع.

أيضًا ينبغي على الفرد أن يكون له برنامجه الخاص للأسهم أو الادخار التقاعدي حتى لا يجد نفسه فجأة بدون دخل مادي إذا لم يكن قد أكمل الثلاثين عامًا التي أصبحت اليوم شرطا للتقاعد المبكر لمن اشتراكاتهم أقل من 179 شهرًا وللداخلين الجدد في سوق العمل.

سيكون من محددات بيئة العمل الأفضل ما توفره من أفكار ومساعدة عند الاستغناء عن الموظفين، وسيكون من الحصافة والذكاء أن يعمل الموظف من بداية حياته العملية على تأمينه الخاص. ■

لماذا ينتظر الشخص العادي قرار الفائدة؟

تحليل جو الهوا

الفيدرالي الاحتياطي دائمًا تحت الأنظار وتأثير قراراته لا يقتصر فقط على الاقتصاد الأمريكي، بل له التأثير نفسه على الاقتصاد العالمي، وطبعًا على الأسواق العالمية، فنرى العالم بأجمعه ينتظر قراراته وتحوز بتغطية إعلامية كبيرة، توازي الأحداث السياسية الكُبرى، وأي تلميح على تغيير في سعر معدلات الفائدة، نرى تقلبات عالية، وتكون هذه القرارات بمثابة قائد لاي اتجاه في الأسواق.

إذًا من الطبيعي أن يكون اختيار العبارات مدروس بدقة عالية، كي لا يُسبب انهيارات في الأسهم، وبالتالي تجنب هالة من الذعر تؤذي صغار المستثمرين بشكل خاص، وتؤدي أيضًا إلى إيجاد قلق عند كبار الشركات عندما تشاهد انهيار سهمها، لأن هناك عديدًا من كُبرى الشركات لديها برامج بمليارات الدولارات لإعادة شراء سهمها.

نستعرض هنا بالتفصيل عن الجهات التي تستفيد من خفض معدلات الفائدة؟، فبدرجة أولى هناك الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي عليها مديونية عالية، والأسر المتوسطة الدخل، وبالنسبة لهذه الشركات فهي عادة لديها مديونية عالية، ولا تستطيع أن تتوسع في أعمالها أو حتى مواجهة التحديات في خدمة ديونها، وبالتالي خفض معدلات الفائدة يساعد بقوة هذه الفئة من الشركات.

لذلك نرى عند أي تلميح إلى خفض محتمل، يكون هناك موجة شراء على أسهم هذه الشركات، وذلك على أساس أن المستثمرين يعتقدون أن أداء هذه الشركات سيكون مختلفًا كليًا، وستستطيع أن تُقدم نتائج مبهرة، لذلك يحدث ارتفاعات قوية على هذه الأسهم.

نصل الآن إلى الأسر المتوسطة الدخل، فهي بحاجة دائمة إلى قرض سيارة وتمويل شراء منزل وبطاقة ائتمانية وقرض استهلاكي، وبالتالي تلعب معدلات الفائدة العالية دورًا كبيرًا في سلوكه الاستهلاكي.

البنك الفيدرالي لا يريد أن يرتكب الخطأ نفسه الذي وقع فيه في فترة جائحة

كورونا، عندما انفجرت معدلات التضخم في العالم، وقتها التقديرات كانت تُشير إلى أن هذا التضخم عابرًا وهو بسبب سلاسل التوريد، وأنه سيهدأ بمجرد حل المشكلة!

ولكن كما تعرفون استمر التضخم بالارتفاع واضطر الفيدرالي أن يستعمل جميع أسلحته لترويضه برفع معدلات الفائدة إلى ما فوق الـ 5% وهي أعلى مستوى لها في عقدين.

عدا عن ذلك تثبيتها على مدى أكثر من سنة ونصف عند هذه المستويات ضاربًا بعرض الحائط كل ما يدعم الطلب، واستطاع أن يحقق إنجازًا بعدما أدت هذه الإجراءات إلى تراجع معدلات التضخم من 9% إلى مستويات 3%.

تاريخيًا نرى في أشهر (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر) تقلبات عالية جدًا، وأحيانًا انهيارات، فمثلاً الإثنين الأسود الذي حصل في أكتوبر من عام 1987م شهد انهيار مؤشر "الداو جونز" الصناعي الشهير بأكثر من 22% في جلسة واحدة! نعم بأكثر من 22%، فهل ممكن أن تتخيلوا حجم هذه الخسارة؟

هنا يجب أن ألفت النظر إلى كيف نتعرف على الحركة الكبيرة في الأسواق؟ والتي تحصل عندما تتحول حركة الأسبوع إلى حركة يوم واحد وتتحول حركة اليوم إلى حركة دقيقة واحدة، نأخذ مثالاً على ذلك: مؤشر ناسداك إذا حصل عليه تراجع بـ 1200 نقطة مثلاً، ممكن تأخذ هذه الحركة معه بضعة أيام كمعدل، ولكن إذا حققها في بضع ساعات، هذا يدل على حركة غير اعتيادية وبالتالي يجب التعامل مع السوق بطريقة مختلفة.

نأخذ مثالاً آخر، إذا كانت حركة هبوط المؤشر 300 نقطة كمعدل في جلسة واحدة، ولكن إذا استطاع أن يحقق ذلك في دقيقة واحدة ولعدة مرات، هذا يدل أيضًا على أن الجلسة ليست عادية وأن السيولة عالية جدًا، لذلك يجب الحذر جدًا مع التقلبات، وبالتأكيد ستكون هناك تحركات سعرية ممكن تشاهدها لأول مرة أو أيضًا من النادر أن تراها أكثر من مرة في السنة.

البنوك المركزية ومع الخبرات الكثيرة التي اكتسبتها في السنوات الأخيرة بتعاملها مع عدد كبير من الأزمات، منذ أزمة الرهن العقاري عام 2008م، والتي تحولت إلى أزمة مالية عالمية وأدت أيضًا إلى انهيار الأسواق العالمية، ولكن مع إطلاق برامج التحفيز وبرامج التيسير الكمي عادت الأسواق ومحت خسائرها وأيضًا حققت مستويات قياسية.

من الأزمة العالمية عام 2008م إلى أزمة اليورو عام 2011م أو ما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية التي هددت منطقة اليورو وأيضًا استطاعت البنوك المركزية وعلى رأسها طبعًا البنك المركزي الأوروبي أن يتغلب على هذه الأزمة التي بقيت أوروبية.

أما بالنسبة لأزمة كورونا فتعاملت البنوك المركزية وصانعو القرار مع تحديات غير مسبوقة في ظل إغلاق تام للاقتصاد ومشكلات في سلاسل التوريد تولد تضخمًا عاليًا سبب مشكلة كبيرة للمسؤولين استغرقت سنوات لمحاولة لجم هذا التضخم الذي كان لا يهدأ، وما زال حتى الوقت الحالي يشغل بال حكام البنوك المركزية الكبرى حول العالم.

إذًا من خلال ذلك نستطيع القول إن البنوك المركزية أصبح لديها الكثير من الأسلحة لاستعمالها في الأزمات بعد الدروس الكثيرة التي تلقتها، وخصوصًا أننا أمام مرحلة مليئة بالتحديات والأحداث المتسارعة والمفاجئة. بالإضافة إلى ذلك، هناك الكثير من الاستحقاقات في الأشهر المقبلة، وبالتالي التغيرات كثيرة وسريعة. ■

كرييتف

أتمتة اللحوم

أتمتة اللحوم!

الاقتصاد - هيئة التحرير

يبدو أن آفاق تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تتوقف عند حدٍ معين، فكل يوم تكتسب الروبوتات أرضًا جديدةً، ويتم الاعتماد عليها في أداء مهام عالية الدقة، كنا نظن بأنه لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري فيها، فليس من المستغرب أن نرى الآلة الإلكترونية تقوم بكل شيء في المستقبل خاصة في القطاعات الأكثر توظيفًا للعمالة حول العالم، ومنها صناعة اللحوم.

"25% من الشركات الأوروبية سيتم أتمتة عملياتها بالكامل نهاية 2024م و30% زيادة في إنتاجية مصانع اللحوم بسبب الذكاء الاصطناعي.

"فرص استثمارية واعدة في قطاع اللحوم بالمملكة وتوقعات بأن تبلغ قيمته 1.5 مليار دولار.

استثمارات ضخمة

ففي الولايات المتحدة، توسعت أتمتة صناعة اللحوم بشكلٍ كبير خلال الفترة الماضية، إذ يتم الاعتماد على الروبوتات في رعاية الحيوانات في المزارع، وتقطيع اللحوم والدواجن في المصانع، ونجحت في الانتقال من الإنسان إلى الآلة بصورةٍ ملحوظة، في أكثر القطاعات التي تشهد معدلات دوران للعمالة.

وقامت شركة "كارجيل" بولاية مينيسوتا، وهي من كبرى شركات تصنيع اللحوم في الولايات المتحدة، باستثمار 300 مليون دولار في إدخال الأتمتة في منشآتها، مع خطط لاستثمار 400 مليون دولار إضافية في الأتمتة والتحليلات التنبؤية والذكاء الاصطناعي كجزء من مصنعها للصناعات الغذائية، كما أطلقت "مبادرة المستقبل" العام الماضي، بهدف توسيع استثماراتها في الأتمتة، لتحسين خدمة العملاء وجعل مصانعها أكثر كفاءة.

وفي السياق نفسه، أعلنت شركة "تايسون فودز" الأمريكية لتصنيع اللحوم، عن استثمار أكثر من 1.3 مليار دولار في إضافة المزيد من الأتمتة إلى مصانعها على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وذكر "مارتي لين"، مدير التطوير التكنولوجي بالشركة، أن شركات تصنيع اللحوم الكبرى تستثمر في أتمتة عمليات التعبئة والتغليف والشحن، لأن هذه التقنيات منخفضة التكلفة والمخاطر، وتناسب الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في استخدام هذه التكنولوجيات المبتكرة.

وحصل معهد جورجيا التقني وجامعات أمريكية على منحة بقيمة 5 ملايين دولار لزيادة استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات في معالجة لحوم الدجاج لتقليل الهدر في نزع العظام واكتشاف مسببات الأمراض.

وأوضح أحد خبراء البحوث الزراعية بوزارة الزراعة الأمريكية، "سوبياه إن جيف بور"، أن خطوط تجهيز الدواجن بدأت منذ 70 إلى 80 عامًا، ومنذ ذلك الحين، لم تكن هناك سوى تغييرات تدريجية في التكنولوجيا، واليوم ثمة حاجة إلى تغيير جذري، فيمكن للإنسان أن يشعر عندما يضرب السكين العظم، لكن في المقابل، فإن الأتمتة الحالية في معالجة الدواجن، مثل أجهزة نزع العظام، تهدر الكثير من اللحوم"، مضيفًا: "يترك عمال إزالة العظام حوالي 13% من اللحوم على العظام، وتترك أجهزة إزالة العظام الآلية ما بين 16% إلى 17%، وهذه خسارة كبيرة في القيمة، وسوف نستخدم الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي لتحسين الدقة وتقليل الهدر.

وأضاف الخبير الأمريكي أن الأتمتة يمكن أن تعالج مشكلة نقص العمالة، وفي البداية قد يساعد الأشخاص الذين يعملون عن بُعد في تعزيز المعالجة الآلية، حيث يقوم العمال بتسجيل الدخول من المنزل باستخدام نظارات الواقع الافتراضي وقفازات اللمس للتحكم في الروبوتات الموجودة على بُعد أميال، وأثناء العمل عن بُعد، ستقوم القوى العاملة بتعليم الذكاء الاصطناعي كيفية تقطيع الدجاج بأحجام وأشكال مختلفة.

اعتماد متزايد على الروبوتات

وفي كندا التي بلغت قيمة صادراتها من لحوم البقر عام 2022م نحو 4.7 مليار دولار،

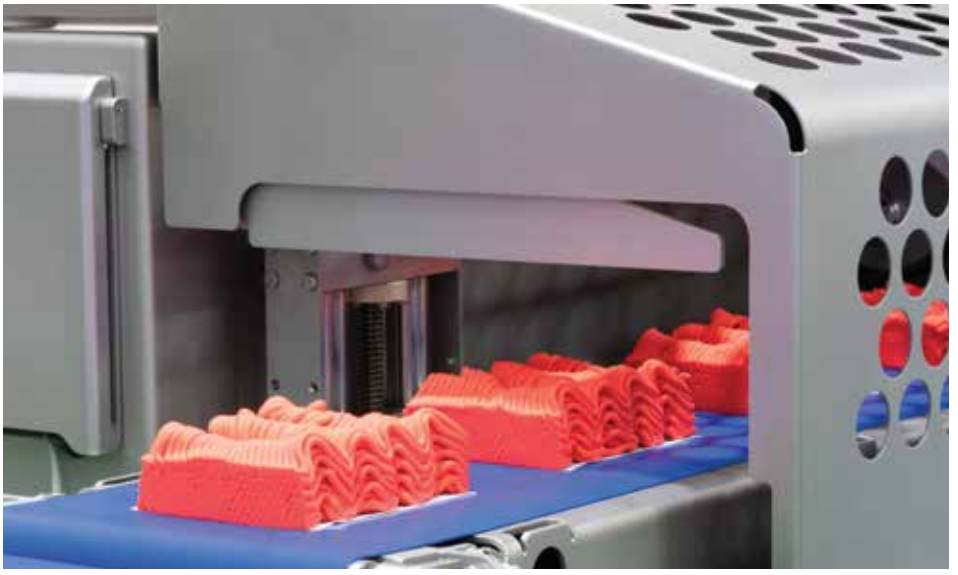

اتخذت الشركات المصنعة للحوم خطوات متقدمة نحو الاعتماد على الروبوتات، خاصة في مجال نقل الحيوانات المذبوحة إلى أماكن التقطيع والتغليف، لكن الأمر لا يخلو من تحديات، كشف عنها كبير مسؤولي المعلومات والتكنولوجيا في شركة "مابل ليف فودز"، "أندرياس ليريس"، بقوله إن "تكرار العين البشرية واللمس هما أبرز التحديات حتى الآن، حيث لا يستطيع الجزارون الآليون إجراء عمليات تقطيع دقيقة، ويمكنهم أيضًا أن يواجهوا صعوبة في تحديد الفرق بدقة بين الجلد والدهون والعظام واللحوم في منشآت الدجاج والديك الرومي".

وثمة اتفاق عام بأن قطاع تجهيز وتصدير اللحوم يمكن أن يستفيد من التكنولوجيا المُحسنة للتغلب على نقص العمالة، وتحسين سلامة الأغذية، والبقاء قادرًا على المنافسة أمام البدائل الأخرى مثل البروتينات النباتية.

التوسع في التقنيات

وباعتبارها أول شركة في صناعة اللحوم والأغذية في أستونيا، أعلنت شركة "نيو ميت فاكتوري"، بالتعاون مع معهد علوم الكمبيوتر في جامعة تارتو، عن إجراء اختبارات حلول الذكاء الاصطناعي والروبوتات الجديدة التي ستساعد على تحسين الإنتاج وتحسين مراقبة جودة المنتجات.

وبشأن الرغبة في اختبار تقنيات الذكاء الاصطناعي، ذكر الرئيس التنفيذي للشركة، "راغنار لوفا"، أنه فيما يخص صناعة الأغذية، فإن رقمنة الإنتاج أمر لا مفر منه إذا أردنا التوسع في الأسواق الخارجية، وتحسين التكاليف وجعل الإنتاج أكثر كفاءة.

ووفقًا لأستاذ الذكاء الاصطناعي في معهد علوم الكمبيوتر، "أردي تامبو"، فإن تقنيات التعلم الآلي ناضجة بما يكفي لاستخدامها في صناعة اللحوم لمراقبة العمليات واكتشاف الأخطاء، وأضاف: "أعتقد أنه بفضل النماذج مفتوحة المصدر، ستصبح حلول التعلم الآلي متاحة قريبًا مثل مواقع الويب، إنها مجرد مسألة تعديل طفيف للأدوات الموجودة بناءً على حالات الاستخدام وتعبئتها بشكل صحيح للمستخدم".

وفي النرويج، تعتزم شركة "فولور"، وهي شركة ناشئة متخصصة في برمجيات الذكاء الاصطناعي، قيادة نهجًا تحويليًا لصناعة

اللحوم في البلاد، من خلال استغلال قدرة البيانات والتكنولوجيا على تحسين عملية صنع القرار وتحسين عمليات التقطيع والفرز، مع توفير مكاسب بيئية في الوقت نفسه لصناعة تمثل 14.5% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية.

وذكر الرئيس التنفيذي للشركة، "روبرت إكريم"، أن تقنيات الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على حل مشكلات صناعة اللحوم في العالم، مشيرًا إلى أنه يتم فقد 24% من اللحوم الحيوانية في الوقت الحاضر من خلال سلاسل التوريد بأكملها، وأن الجمع بين المعرفة التقنية والصناعية العميقة، يمكن أن يحقق أقصى استفادة من الحيوانات في صناعة ذات هوامش ربح منخفضة.

وتواجه مرافق تجهيز اللحوم في أستراليا عديدًا من التحديات بسبب البيئات القاسية داخل مرافق التخزين الباردة، والتي تشكل مخاطر على العمال، وصعوبات في الحصول على العمالة الماهرة، علاوةً على المشكلات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، لكن شركة "ديمتاك" وفرت حلول تقنية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، يتم استخدامها في عديد من مصانع اللحوم، من خلال تقديم روبوتات تعمل بتقنيات عالية على مدار الساعة في بيئات التخزين الباردة.

تحسين الإنتاجية

وفي نيوزيلاندا، وبعد ما يقرب من عقدين من بدء العمل عليه، تم تركيب نظام آلي جديد لتقطيع لحوم الضأن في مصنع "فينيغاند" التابع لمزارع "سيلفر فيرن"، حيث يتم الاعتماد على تقنيات الأشعة المتقدمة والتصوير ثنائي وثلاثي الأبعاد، لمساعدة الروبوتات في عملية التقطيع وتحديد أماكن العظام واللحوم بشكل دقيق.

ويقول مدير المصنع "برونوين كيرنز"، إن الروبوتات تحل محل 7 أشخاص تم نشرهم في أماكن أخرى بالمصنع، لافتًا إلى أن الدوافع وراء إدخال هذه التكنولوجيا هي تحسين الصحة والسلامة ودقة التقطيع لتحسين إنتاج اللحوم، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات، مضيفًا أن: "إدخال التكنولوجيا يضمن اتساق المنتج والإنتاجية، كما أن دقتها ستعزز التحرك لإنتاج مزيد من المنتجات ذات القيمة المضافة، فقد عملت في الصناعة لمدة 40 عامًا، ولم أكن أتخيل أبدًا أن تقوم الروبوتات بهذه المهام".

نمو متزايد في المملكة

وفي السنوات الأخيرة كانت عمليات الأتمتة المُحسنة في دائرة الضوء، حيث كان الهدف الرئيسي هو تحسين الإنتاجية، وخفض تكاليف العمالة وهدر الطعام، إذ يعتمد تصنيع اللحوم بشكل كبير على العمالة، حيث يمثل العمال ما بين 10 إلى 15% من تكاليف الشركات، وأن 25% من الشركات الأوروبية تسعى إلى الأتمتة الكاملة بحلول نهاية 2024م، مقارنةً مع 10% فقط عام 2019م، فقد شهدت المصانع التي تم أتمتة عملياتها بالكامل زيادة في الإنتاج بنسبة 30%، مع عدد موظفين أقل بنفس النسبة تقريبًا.

ويمكن لسوق اللحوم المتنامية في المملكة الاستفادة من هذه التقنيات المبتكرة، فثمة تقديرات تشير إلى تحقيق سوق اللحوم الحمراء معدل نمو سنوي مركب قدره 2.2% خلال الفترة (2024م - 2029م)، من 1.3 مليار دولار عام 2024م إلى 1.5 مليار دولار بحلول عام 2029م، وبالتالي توفر هذه التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي فرصًا استثمارية واعدة.

وأوضح الخبير في مجموعة بوسطن الاستشارية، "ديكر ووكر"، أن عملية الأتمتة لا تعني فقط "دعونا نضع روبوتًا هناك ونحله محل الإنسان"، فهناك حقيقة عملية للغاية وهي أن التكنولوجيا ليست موجودة فقط لأتمتة العديد من هذه الخطوات، وأن الهدف النهائي لا يتمثل في استبدال العمال بالكامل في مصانع معالجة اللحوم والدواجن، ولكن بدلاً من ذلك إيجاد طرق لزيادة أو تحسين تجربة العمال والإنتاجية، حيث يمكن للعنصر البشري أن يراقب قيام الأذرع الإلكترونية والروبوتات بمهام عملها.

ويمكن القول بأنه لا يمكن مقارنة استخدام الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي في صناعة اللحوم، بالتقدم الذي حققه قطاع السيارات والإلكترونيات، لكن هذه الصناعة يمكنها الاستفادة من هذا التقدم، خاصةً فيما يتعلق بتحقيق إنتاجية وأرباح أكبر، ويمكن للمستثمرين في هذه الصناعة الحيوية، أتمتة بعض الوظائف المتكررة، حيث أن الروبوتات أسرع من العمل باليد، ولا تحتاج إلى فترات راحة، فضلاً عن الاستعانة بها في عمليات القص والتغليف والتعبئة، كما أن هناك روبوتات منخفضة التكلفة خاصة فيما يتعلق الأمر بمسألة الصيانة، وهذه ميزة إضافية يمكن استغلالها. ■

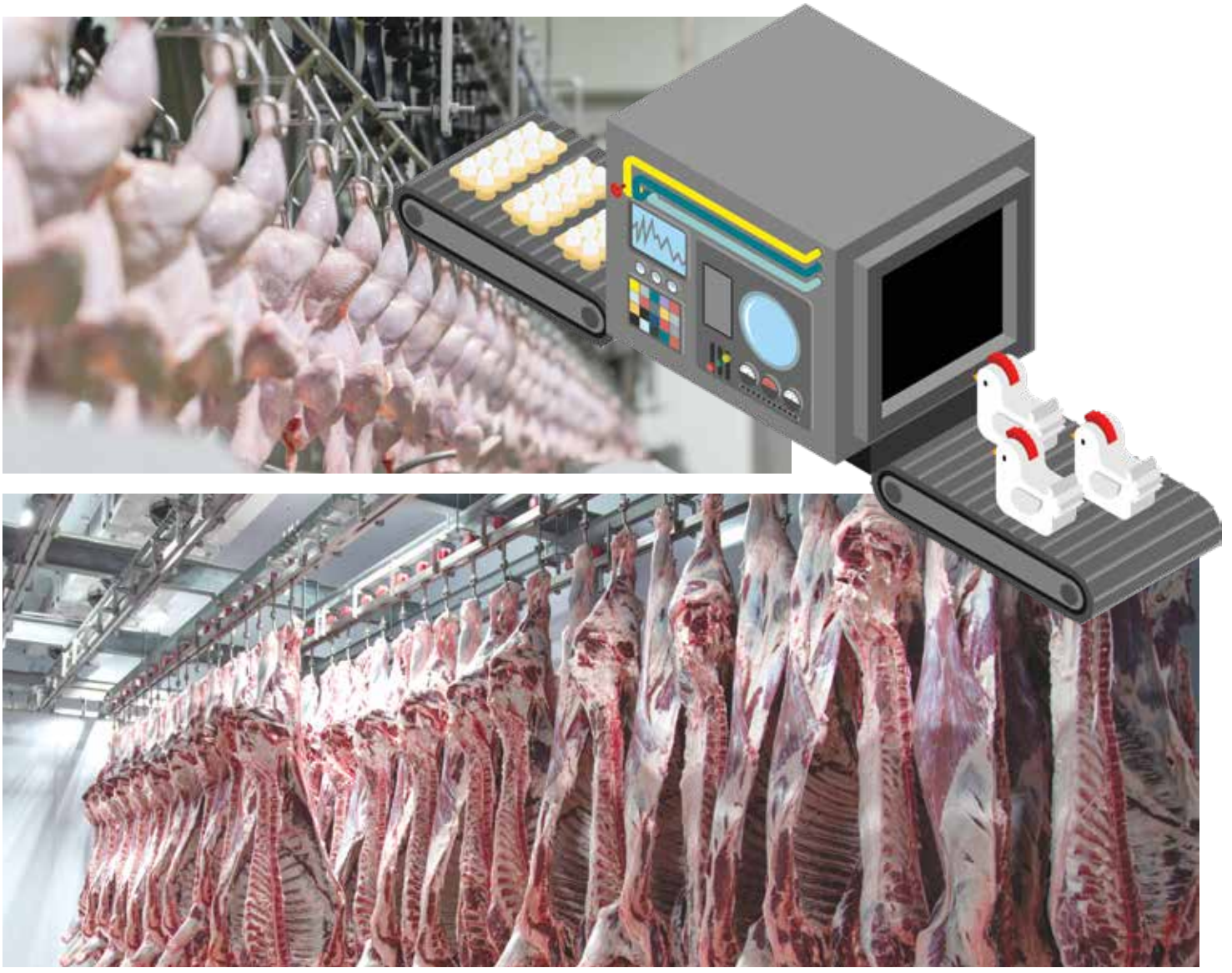

كرييتڤ

الطاقة الشمسية

كهرباء المناطيد الشمسية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

لم تعد البالونات الطائرة وسيلة للمتعة والتسلية فحسب، لكن في المستقبل القريب سيكون لها استخدامات أخرى، ربما تتغلب على وظيفتها التقليدية، فليس من المستغرب أن تنتشر بصورة أكبر مما هي عليه حاليًا، حاملة معها ألواحًا شمسية تقوم بتوليد الطاقة الكهربائية، ومن المؤكد أن هذه التقنية المبتكرة من المنتظر أن تفتح الباب على مصراعيه أمام زيادة الاستثمارات في المشروعات المستدامة التي يتم تنفيذها خارج حدود كوكب الأرض.

"المناطيد الشمسية تولد كهرباء أقوى 500 مرة من الألواح التقليدية، وثمة مؤشرات بأن يتم الاعتماد عليها بشكل أوسع خلال السنوات المقبلة."

"اعتماد الخلايا الشمسية على الطقس "تحدٍ كبير" يفسح المجال أمام توليد الطاقة من الفضاء."

يأتي ذلك في إطار المساعي التي تبذلها شتى دول العالم من أجل الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة وتعظيم إنتاجيتها، لتحقيق هدف خفض الانبعاثات والحصول على الطاقة الكهربائية من العناصر المستدامة.

وأمام أن الطاقة التي تصل إلينا من الفضاء أقوى مما يمكننا توليدها على الأرض، هذه الفكرة التي ظل العلماء يتتبعونها منذ عقود، وهذا هو السبب وراء محاولتهم "امتصاص" أشعة الشمس باختراع هائل ومبتكر، أقوى 500 مرة من الألواح الشمسية التقليدية.

وكشفت شركة "كول إيرث سولار"، عن أول مناطيد شمسية لتوليد الكهرباء في العالم، مزودة على سطحها بخلايا شمسية رقيقة تعمل على تحويل أشعة الشمس إلى طاقة كهربائية، وأشارت إلى أن هذه المناطيد قادرة على التحليق فوق طبقات السحاب، حيث يكون السطوع الشمسي عند أعلى مستوياته، وبالتالي توليد كهرباء بشكل هائل.

ويتم تصنيع الخلايا الشمسية ذات الأغشية الرقيقة من السيليكون غير المتبلور باستخدام شرائط، ثم يتم وضعها على غلاف البالون، حيث تتمتع هذه الألواح بمرونة لا مثيل لها مقارنةً بالخلايا الشمسية التقليدية المصنوعة من السيليكون والتي توفر ميزة فريدة في سهولة ربطها بالمناطيد، وعندما يصل ضوء الشمس إلى الخلايا، يتم امتصاص الفوتونات بسبب المادة شبه الموصلة، مما يؤدي إلى فقدان الإلكترونات والسماح لها بالتدفق في اتجاه واحد فقط، إذ يعد هذا النقل للإلكترونات المسؤول عن تدفق التيار الكهربائي المباشر، لكن العقبة الآن هي التوصل إلى طريقة لإرسال الطاقة الكهربائية المُولدة بسلاسة إلى محطة التخزين الأرضية، حيث تم تصميم هذه المناطيد خصيصًا للطيران على ارتفاعات عالية جدًا، تصل إلى حوالي 1000 قدم تقريبًا.

ويمكن لهذه المناطيد أن ترتفع فوق الضباب وأتربة الغلاف الجوي السفلي إلى طبقة الستراتوسفير، مما يتيح لها التقاط ضوء الشمس بشكل أكبر، كما أن الشكل الكروي لها يسمح بتجميع أشعة الشمس من أكثر من نقطة مقارنةً بالألواح المسطحة التي لا يمكنها جمع أشعة الشمس إلا من أمامها.

الطاقة فوق السحاب

وبلاشك فإن المناطيد الكهروضوئية تعد خطوة للأمام في الحصول على الطاقة من مصادر متجددة خارج غلافنا الجوي، وهو الأمر الذي تم وضعه نظريًا منذ تسعينيات القرن الماضي، ومع ذلك، يبقى أن نرى إلى أي مدى سيصل هذا الابتكار، وما هي كمية الكهرباء النظيفة التي سنحصل عليها في نهاية المطاف مقارنةً بالألواح الشمسية التقليدية، وهذا ما يحاول العلماء تحديده الآن.

ويمكن القول إن فكرة "كول إيرث سولار" عن البالونات الشمسية المولدة للكهرباء، ليست هي الوحيدة، حيث يعمل فريق فرنسي وياباني على تطوير وسيلة أكثر فعالية للحصول على الطاقة باستخدام المناطيد أيضًا، ويقود حاليًا أحد كبار الباحثين في المركز الوطني للأبحاث العلمية، وهو مؤسسة بحثية فرنسية، "جان فرانسوا غيمولز"، مجموعة من الباحثين اليابانيين، ويأمل الفريق في الحصول على نموذج أولي في غضون عامين.

وذكر غيمولز: "إذا كنت ترغب في الحصول على الطاقة من الشمس، فمن المفيد أن تذهب فوق السحب" مشيرًا إلى أن المناطيد الشمسية يمكنها توليد ثلاثة أضعاف الطاقة لكل قدم مقارنةً بنظيراتها الأرضية، وسيكون تصميمها أيضًا قادرًا على تخزين الطاقة وكذلك توليد الطاقة، وأضاف: "نحصل على مزيد من الضوء هناك، في الواقع الكمية نفسها تقريبًا في كل مكان على الأرض، ليست هناك حاجة لوضع مزارع الطاقة الشمسية في الصحاري".

وأضاف أنه بالرغم من التطور الحاصل في الألواح الشمسية التقليدية، من حيث التكلفة والكفاءة، لكن جميع الخلايا الكهروضوئية الأرضية لديها نقطة ضعف خطيرة، وهي اعتمادها على الطقس، فإذا

كانت الغيوم تعترض الطريق، فحتى أفضل الألواح الشمسية لا تعمل بشكل جيد، مشيرًا إلى أن البالون أخف من الألواح الشمسية، لذا فهو يحتاج إلى طاقة أقل لتصنيعه ونقله، بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم الذهاب إلى أي مكان ولن يشغلوا الأراضي التي يمكن استخدامها لأغراض أخرى (مثل زراعة المحاصيل).

وتابع الباحث الفرنسي: "سيكون مثل هذا المولد الشمسي سهلاً وسريعًا جدًا في التركيب، بالإضافة إلى نقله أو إزالته عند الحاجة، واستخدام الأراضي ضئيل للغاية، ولديه القدرة على جعل الطاقة الشمسية أكثر استدامة وأسرع لنشرها على نطاق واسع".

أقمار اصطناعية لتوليد الكهرباء

وثمَّة من يؤكدون بأن توفير الأراضي للخلايا الشمسية قد لا تكون مشكلة كبيرة في المستقبل، حيث يمكن وضعها على الأسطح أو نوافذ المباني الكبيرة، ومع ذلك، تظل فكرة "غيمولز" وفريقه مثيرة للاهتمام، وليس الأمر كما لو أننا لا نعرف كيفية صنع بالونات على ارتفاعات عالية، تقوم عملاق البحث "جوجل" بالفعل ببناء بالونات لنشر الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء العالم.

ويمكن القول إن الحصول على أشعة الشمس بشكل مستمر، مسألة تشغل بال كثير من الشركات الناشئة في هذا المجال، حيث أعلنت شركة مقرها ولاية كاليفورنيا الأمريكية، عن اعتزامها إطلاق مجموعة من الأقمار الصناعية الصغيرة العاكسة للضوء، العام المقبل، والتي سترسل ضوء الشمس إلى محطات الطاقة الشمسية لتعزيز إنتاج الكهرباء المتجددة بعد حلول الظلام.

وذكر المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "ريفلكت أوربيتال"، "بن نواك"، أنه من المقرر إطلاق كوكبة من 57 قمرًا صناعيًا صغيرًا تدور حول الأرض في تشكيل في مدار قطبي متزامن مع الشمس، على ارتفاع 370 ميلاً، ففي هذا المدار، ستدور الأقمار الصناعية حول الكوكب من القطب إلى القطب بينما يدور الكوكب تحتها، وستحلق الأقمار الصناعية فوق كل بقعة على الأرض في الوقت نفسه من اليوم، وستقوم بمرورين كل 24 ساعة، لافتًا إلى أن هذه الأقمار ستوفر 30 دقيقة إضافية من ضوء الشمس لمحطات الطاقة، في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى الطاقة.

وأضاف: "المشكلة هي أن الطاقة الشمسية غير متاحة عندما نريدها فعلاً، فكلما ازداد عدد مزارع الطاقة الشمسية التي نبنيها، انخفض عدد الأشخاص الذين يريدونها فعليًا خلال النهار، سيكون أمرًا رائعًا حقًا إذا تمكنا من الحصول على بعض الطاقة الشمسية قبل شروق الشمس وبعد غروبها".

وفي عام 2019م، قامت شركة "سوبر اسبيس" التي تتخذ من أسطنبول مقرًا لها، بإطلاق مجموعة من البالونات الشمسية الصغيرة (1500 بالون)، والتي تحصد طاقة غير محدودة من الشمس، في تجربة تشبه "عباد الشمس"، وتبدأ البالونات الشمسية في الارتفاع باستخدام حرارة الشمس لالتقاط مزيد من ضوء النهار لتوليد الطاقة الكهربائية، وفي الليل تبدأ في الانخفاض إلى ارتفاع محدد، بعد أن تفقد طاقتها الحرارية في الداخل.

مشكلة تخزين الطاقة

وانخفضت تكلفة الألواح الشمسية بنسبة 90% على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وتستمر كفاءتها في الارتفاع، وذلك بفضل التقدم في تكنولوجيا الخلايا الكهروضوئية، لذا أصبحت الطاقة الشمسية الآن أرخص شكل من أشكال الكهرباء المتاحة للبشر على الإطلاق، لكن الطبيعة المتقطعة لتوليد الطاقة الشمسية تمثل مشكلة لا يزال الخبراء يكافحون من أجل حلها، ومن هنا تبدو الحاجة إلى استخدام المناطيد الشمسية أو الأقمار الصناعية الصغيرة التي يمكنها الحصول على قدر أكبر من الطاقة الشمسية من الفضاء وإرسالها إلى المحطات على الأرض.

وبحسب مرصد الطاقة العالمي، هناك حوالي 8300 مزرعة للطاقة الشمسية تعمل في جميع أنحاء العالم، ويتمتع كوكب الأرض في المتوسط، بحوالي 12 ساعة من ضوء الشمس يوميًا، ولكن جزء فقط منه عبارة عن سماء مشمسة صافية، وفي يوم غائم، من المتوقع أن تنتج اللوحة الشمسية ما بين 10% إلى 25% من إنتاج الطاقة العادي، لذلك، يمكن أن يصل وقت التوقف عن العمل في مزرعة الطاقة الشمسية إلى أكثر من 50%.

ففي الوقت الذي يعتقد فيه العلماء أن ضوء الشمس هو النفط الجديد، والفضاء جاهز لدعم البنية التحتية للطاقة، لكن العديد من الباحثين وصناع السياسات يرون أن تخزين هذه الطاقة لحين الحاجة إليها، لساعات أو حتى أيام، هو المفتاح لانتقال الاقتصادات بعيدًا عن الوقود التقليدي.

وقالت وزيرة الطاقة الأمريكية، "جينيفر جرانهولم"، في بيان صدر عام 2022م عندما أعلنت وزارتها أنها ستخصص أكثر من 300 مليون دولار لتخزين الطاقة على المدى الطويل، "إن تطوير تقنيات تخزين الطاقة أمر بالغ الأهمية لتحقيق شبكة طاقة خالية من الكربون".

ومن المتوقع أن يتم الاعتماد على المناطيد الشمسية والطرق المبتكرة بشكل أوسع خلال السنوات المقبلة، باعتبارها مصدرًا مهمًا للحصول على الكهرباء من المصادر المتجددة، وفي الوقت نفسه، تقضي على المشكلات المتعلقة بالمساحات الشاسعة التي تحتاجها محطات الطاقة الشمسية، خاصة مع تزايد الاعتماد بشكل أكبر على الشمس والرياح لخفض انبعاثات الكربون، وهي القضية التي تشغل بال كافة دول العالم دون استثناء. ■

لاڤندر

مضخات حرارية

مضخات حرارية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

أجهزة كهربائية تعمل على تدفئة وتبريد المباني، وتسهم في خفض الانبعاثات بشكلٍ ملحوظ، وتزايدات مبيعاتها في الآونة الأخيرة بصورة كبيرة في معظم دول العالم.. إنها المضخات الحرارية التي تعد أحد أكثر الخيارات كفاءةً لتحقيق الحياد الكربوني، خاصةً أنها تعتمد على الحرارة المحيطة والطاقة المتجددة.

وتشير التقديرات إلى أن مبيعات المضخات الحرارية شهدت زخمًا غير مسبوق في جميع أنحاء العالم، بمعدل نمو بلغ 30% تقريبًا منذ عام 2020م، على الرغم من حدوث انخفاض بنسبة 3% في عام 2023م، وتمثل الصين - التي تعد حاليًا أكبر سوق في العالم للمضخات الحرارية للمباني - أكثر من ربع المبيعات العالمية، وتصدرت باقي دول العالم في نمو مبيعات المضخات بنسبة قوية بلغت 12%.

وقد بلغ حجم سوق المضخات الحرارية العالمية 47 مليار دولار في عام 2023م، وسط توقعات بأن يصل إلى حوالي 52 مليار دولار بنهاية العام الجاري، وأن يحقق معدل نمو سنوي مركب بنسبة 10% حتى عام 2034م مدفوعًا بزيادة الاستثمارات في القطاعات التجارية والسكنية واللوائح الحكومية الخاصة لمعايير كفاءة الطاقة، والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ وخفض الانبعاثات والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

وتستهلك المضخات الحرارية طاقة أقل بـ (3-5) مرات في المتوسط من السخانات الكهربائية أو الحلول القائمة على الوقود التقليدي، على الرغم من أن استخدامها في مجال الصناعة وتدفئة المناطق لا يزال في مرحلة التطور، ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض الوعي وارتفاع التكاليف الأولية، إلى أن هذه المضخات من التقنيات الأساسية لإزالة الكربون، فعلى سبيل المثال تسهم في خفض انبعاثات التدفئة المنزلية في المتوسط بنسبة 65%، بالنظر إلى أن تدفئة المباني مسؤولة عن 10% من الانبعاثات.

انتشار عالمي واسع

وأعلن اتحاد المناخ الأمريكي عن عزمه تزويد 20 مليون منزل بمضخات الحرارة الكهربائية بحلول عام 2030م، لتحقيق هدفه في القضاء على انبعاثات المباني، لكن هذه الخطوة، سيكون لها مردود اقتصادي، خاصة في المناطق ذات الدخل المنخفض، حيث من المتوقع أن تسهم هذه المضخات في خفض تكاليف الطاقة السنوية بين 1700-2100 دولار للمبنى الواحد، يأتي ذلك وسط توقعات، بأن تحقق سوق المضخات الحرارية معدل نمو سنوي مركب في حدود 9%، لتصل إلى حوالي 20 مليار دولار بحلول عام 2034م.

وما زلنا في الولايات المتحدة، حيث تجاوزت مبيعات المضخات الحرارية لأول مرة مبيعات أفران الغاز وذلك في عام

"20% حصة متوقعة للمضخات الحرارية من قدرات التدفئة العالمية لتحقيق الحياد الكربوني."

2020م، وحققت ذروة مبيعات تزيد عن 4 ملايين وحدة في عام 2022م، إذ تمثل المضخات الحرارية 55% من مبيعات أنظمة التدفئة حاليًا، لتسجل قفزة كبيرة أعلى من المتوسطات التاريخية منذ التوسع في استخدامها قبل 20 عامًا.

وفي أوروبا، انخفضت مبيعات المضخات الحرارية بنسبة 6.5% في عام 2023م، وهو أول انخفاض بعد عشر سنوات من النمو السنوي، مما يهدد أهداف القارة العجوز المناخية لعام 2030م، حيث تم بيع حوالي 3 ملايين مضخة حرارية العام الماضي، وارتفع إجمالي المضخات الحرارية المثبتة في المباني في أوروبا إلى حوالي 24 مليونًا، بزيادة قدرها 13.7% عن عام 2022م، لكن إذا ظلت المبيعات السنوية عند هذا المستوى، فمن المتوقع تركيب حوالي 45 مليون مضخة حرارية بحلول عام 2030م، وهو ما يقل بنحو 25% عن أهداف الاتحاد الأوروبي.

وذكرت الجمعية الأوروبية للمضخات الحرارية، أن الاتحاد الأوروبي سيفقد الاستثمارات المحتملة وصافي نمو الصناعة الصفري، وأكدت أن هناك أيضًا فرصة ضائعة لتجنب انبعاثات بحوالي 70 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، أي ما يقرب من الإنتاج السنوي لثاني أكسيد الكربون في دولة رومانيا، وأشارت إلى أنه مع وجود أكثر من 250 موقع تصنيع في أوروبا، فإن كل مضخة حرارية يتم بيعها وتركيبها تمثل دفعة لقطاع التكنولوجيا النظيفة وتزيد من قدرتها التنافسية.

وتحتاج المملكة المتحدة، في مساعيها لتحقيق هدف الحياد الكربوني، إلى تغطية 10% من المنازل (البالغ عددها حوالي 30 مليون منزل) بالمضخات الحرارية مقارنةً مع 1% فقط حاليًا، وهو ما يعني تركيب 1600 مضخة يوميًا لمدة 5 سنوات مقبلة.

ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإن المضخات الحرارية ستكون عنصرًا حاسمًا في خطط مكافحة تغير المناخ، وفي سيناريو يصل فيه العالم إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050م، يجب أن تمثل المضخات الحرارية 20% من قدرات التدفئة العالمية بحلول نهاية هذا العقد.

إيجابيات لا تخلو من سلبيات

وبشكل مبسط، فإن هناك نوعين رئيسين من المضخات الحرارية، لكنهما يعملان بطريقة مشابهة للثلاجات ومكيفات الهواء، النوع الأول، الذي يستخدم الهواء الخارجي سواء لتبريد أو تسخين الهواء بالداخل، والنوع الثاني، يعتمد على الهواء والماء معًا، بشكل يسمح بنقل الطاقة في الهواء الخارجي إلى الماء، لاستخدامها في التبريد أو التسخين عبر أنانيب أرضية يتم تصميمها بشكل يتناسب مع مساحة المبنى.

وأوضح مدير مبادرة الهندسة المستدامة في كلية تاندون للهندسة بجامعة نيويورك، "ميغيل موديستينو"، أن المضخات الحرارية تنقل الحرارة ولا تنتجها، باستخدام الكمية نفسها من الكهرباء، حيث يمكنها أن توفر دفئًا أكبر بثلاث إلى أربع مرات من المدفأة

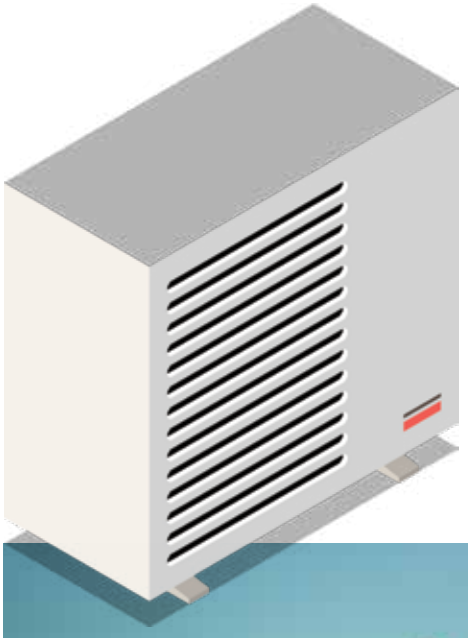

الكهربائية، مشيرًا إلى أن المضخات الحرارية الأرضية تستقبل الحرارة من تحت الأرض، حيث تكون أكثر استقرارًا.

وتتمتع المضخات الحرارية بعدة مزايا، من بينها أنها تعمل بالكهرباء، والتي تأتي بشكل متزايد من مصادر متجددة؛ كما أنها ذات كفاءة عالية، حيث تستطيع إنتاج من 3-5 وحدات من الحرارة لكل وحدة كهرباء تستخدم لتشغيل المضخة حتى في درجات الحرارات الباردة جدًا بالخارج، لكن المشكلة الأساسية التي تواجهها، هي المتعلقة بالتكلفة، حيث إن شراء وتركيب مضخة واحدة أكبر تكلفة من الغلايات التي تعمل بالغاز، كما أنها ستسهم في ارتفاع الطلب على الكهرباء خاصةً في أوقات الذروة، بحسب مختصين.

ويُنظر إلى المضخات الحرارية على نحو متزايد باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهداف إزالة الكربون، حيث تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن 875 مليون أسرة سوف تحتاج إلى الحصول عليها بحلول عام 2050م لتتماشى مع تحقيق أهداف صافي الصفر، إلى جانب زيادة الكهرباء النظيفة.

كما يجري النظر في طرق التدفئة البديلة منخفضة الكربون، ولكن بعضها، مثل تلك التي تستخدم الهيدروجين، أقل كفاءة وأكثر تكلفة، وبصرف النظر عن بعض الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية، فإن العامل الرئيس الذي يمنع مزيدًا من إنتاج المضخات الحرارية ونشرها حاليًا هو الطلب، الذي كان محدودًا بسبب التكاليف الأولية للمعدات بالإضافة إلى عدم إلمام الأسر بالتكنولوجيا، ففي المملكة المتحدة وبعض الدول الأخرى، تعد الكهرباء أيضًا أكثر تكلفة مقارنةً مع الغاز، مما يزيد من تكاليف التشغيل (على سبيل المثال، تصل تكلفة تركيب مضخة حرارية واحدة ما بين 10-19 ألف دولار في المملكة المتحدة)، في حين يقدم عديد من الحكومات إعانات لدعم استخدام هذه المضخات.

ويمكن القول إن المضخات الحرارية أضحت تقنية واسعة الانتشار في العالم، وتعمل الشركات المُصنعة على تحسين

ميغيل موديستينو

فرص استثمارية واعدة وتنافس قوي بين الشركات لإنشاء خطوط إنتاج مخصصة للمضخات الحرارية.

كفاءتها وخفض تكلفتها، مع سهولة تركيبها، واستخدام مواد تبريد وتدفئة أكثر توافقًا مع المعايير البيئية، وقد تم حتى الآن تركيب ما يقدر بنحو 200 مليون مضخة حرارية على مستوى العالم، وهي تحظى بشعبية خاصة في بلدان الشمال الأوروبي.

فرص استثمارية واعدة

ولا شك في أن الدعم الحكومي وحجم السوق المستقبلي المُتوقع، جعل سوق المضخات الحرارية تجتذب مزيدًا من الاستثمارات من عدة مصادر، بما في ذلك المستثمرين في صناعة الغلايات التقليدية الذين يقومون بالتوسع أو إنشاء خطوط إنتاج جديدة، ففي نهاية عام 2023م، ذكرت الرابطة الأوروبية للمضخات الحرارية، أن جملة الاستثمارات المُخصصة للتوسع في إنتاجها والأبحاث ذات الصلة بهذه المضخات ستصل إلى 7 مليارات يورو على مدى السنوات الثلاثة المقبلة، وهو ما يشير إلى أنها تمثل فرص استثمارية واعدة.

وأعلنت شركة "بوش" عن خطط لإنشاء مصنع جديد بقيمة 225 مليون يورو في بولندا، من المقرر افتتاحه في نهاية عام2027م، وهو جزء من استثمار إجمالي بقيمة مليار يورو لزيادة قدرة إنتاج المضخات الحرارية الأوروبية خلال العقد الحالي، وفي عام 2021م، قامت شركة البنية التحتية الكندية العملاقة "بروكفيلد"، بشراء حصة الأغلبية في شركة تركيب المضخات الحرارية الألمانية "ثورموندو"، وفي عام 2023م، قامت شركة الخدمات المالية في بريطانيا، بالتعاون مع شركة "أكتوبس إنرجي"، بشراء شركة "كينسا" للمضخات الحرارية الأرضية، باستثمارات بلغت 70 مليون جنيه استرليني.

ويمكن القول إن المضخات الحرارية هي الحاضر والمستقبل، حيث من المتوقع التوسع في استخدامها في المنازل والمنشآت التجارية والصناعية خلال الفترة المقبلة، خاصة مع الاستثمارات الضخمة المنتظرة، ومساعي الدول لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة الأممية، باعتبارها الحل المثالي لأنشطة التبريد والتدفئة ذات الكفاءة العالية في حسن استغلال موارد الطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة. ■

ثروات

تراجع البطالة

البطالة تتراجع!

الاقتصاد: خالد الشايع

خطت المملكة خلال الأشهر القليلة الماضية خطوات واسعة نحو تقليص نسب البطالة بين السعوديين، مقتربةً بشكل سريع من المعدلات المستهدفة قبل نحو ست سنوات من موعد استحقاقاتها؛ إذ سجلت معدلات البطالة خلال الربع الأول من العام الجاري انخفاضًا كبيرًا، بلغ 0.2 نقطة مئوية على أساس فصلي، ليسجل 7.6%، مقارنة بما كانت عليه في الربع الأخير من العام الماضي، وهو أدني مستوى يصل له منذ بدء الخطط الحكومية لزيادة معدل التوظيف، واقترب من المستهدف في رؤية 2030م والمحدد بـ 7%.

د. عاصم بن محمد السعيد

وما شهدته معدلات البطالة من تحسن لافت، يؤكد قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مزيد من الوظائف الجيدة، واستدامة العمل الحكومي الهادف لمعالجة أزمة البطالة، بعد أن تمكن سوق العمل من استيعاب مزيد من القوى العاملة الوطنية، وكان معدل البطالة تراجع في الربع الأخير من عام 2023م نحو 0.9% مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه وبانخفاض 0.3% عن الربع الرابع من عام 2022م.

تحول نوعي

جاءت تلك الأرقام المشجعة، بفضل الجهود التي بذلتها وزارة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية لتنظيم سوق العمل، وإطلاق برامج التوطين والتدريب ورفع كفاءة طالبي الوظائف، إضافة إلى دور الوزارات الأخرى ذات العلاقة في تعزيز الأنشطة الاقتصادية وبما انعكس إيجابًا على خلق مزيد من الوظائف النوعية.

ولا يمكن فصل معدل البطالة عن متغيرات الاقتصاد، والإصلاحات المهمة التي أحدثت تحولاً نوعيًا خلال السنوات الماضية؛ إذ يرتبط خلق الوظائف بتطور الاقتصاد وتنوعه، وقدرته على النمو والتنوع، من خلال ضخ مشروعات كبرى في الاقتصاد، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز القطاعات الواعدة وهو ما أسهم في تمكين قوى العمل الوطنية، وخلق مزيد من الوظائف النوعية لهم، وتحسن مستوى البطالة الذي كان عند مستوى 12.7% في الربع الأول من عام2017م.

السيطرة على البطالة

ويؤكد أستاذ الإدارة المشارك، الدكتور عاصم بن محمد السعيد، على أن رؤية 2030م أسهمت في وضع الخطط للسيطرة على البطالة وخفض نسبتها، لافتًا إلى الحرص الذي أبدته الجهات الرسمية بالعمل على تحقيق أهداف الرؤية من خلال توفير عديد من فرص العمل للشباب المتدرب والمؤهل وإعطاء مزيد من الدور للقطاع الخاص وزيادة مشاركة المرأة وخصخصة القطاعات الخدمية ومساهمة قطاع السياحة في خلق الوظائف والاستثمارات الأجنبية في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة، وقال إنه في عام 2021م أطلق ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان برنامج تنمية القدرات البشرية، ليكون أحد البرامج التنفيذية لرؤية 2030م الذي يسعى إلى تطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف، وتطوير أساس تعليمي متين للجميع يسهم في غرس القيم منذ سن مبكرة، وتحضير الشباب لسوق العمل، ولهذا نلاحظ من خلال النتائج الاحصائية لمستوى البطالة نجاح الجهات الرسمية في تحقيق أهداف الرؤية ووضع السياسات والخطط التي تؤدي إلى متابعة زيادة معدلات التوظيف وتحسين المهارات لدى الشباب من خلال تطوير نظام التعليم والتدريب المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل وزيادة فرص العمل وخفض معدل البطالة، وتقديم الحوافز لدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها توظيف المواطنين السعوديين.

انخفاض تاريخي

وكانت نشرة سوق العمل، التي صدرت عن الهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من العام الجاري أظهرت انخفاضًا تاريخيًا لمعدل البطالة لإجمالي السعوديين، وقدرة كبيرة للحكومة في تطوير وتنمية سوق العمل، والتوسع في استقطاب الكوادر الوطنية، إذ استطاعت المملكة أن تتقدم إلى المرتبة الخامسة في معدل البطالة بين دول مجموعة العشرين بنسبة 3.5% والذي يعد من أدنى المعدلات في العالم، بما يعكس نجاح الجهود في توفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني.

ويؤكد هذا الانخفاض المستمر في معدلات البطالة أن المملكة تسير في الطريق الصحيح الذي رُسم لها، ويشدد الخبير الاقتصادي والكاتب الصحفي، خالد السهيل، على أن انخفاض معدلات البطالة يعتبر أحد المنجزات المهمة، وهو من المؤشرات التي تؤكد نجاح الرؤية في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال بوصلة

خالد السهيل

ذات نتائج إيجابية من خلال تشجيع الدخل المحلي غير النفطي وتشجيع الاستثمارات من الداخل والخارج وتمكين رواد الأعمال والاستثمار أيضًا في القطاعات الواعدة مثل: السياحة والثقافة والترفيه وسواها من نشاطات أعطت فرصة لتوليد وظائف جديدة للذكور والإناث، وقال إنه بلا شك أن إثراء وتوسيع دائرة الاقتصاد المحلي ومصادره تصب بشكل كامل في توفير مزيد من الوظائف، القطاع السياحي الذي بدأت المملكة الاستثمار الفاعل فيه منذ الربع الأخير من 2019م ما أعطى العام الماضي نتائج كبيرة، إذ أن تزايد وصول السياح إلى المملكة أدى لزيادة التوظيف في هذا القطاع الواعد.

أربعة تحديات

ومنذ عام 2020م أطلقت المملكة عديدًا من المبادرات والخطط لزيادة التوظيف، من أبرزها برنامج تنظيم العمل المرن المحدّث، الذي أسهم في صقل مهارات وخبرات الكثيرين لدمجهم في سوق العمل، عبر إيجاد تنظيم تعاقدي مرن يحفظ حقوق كافة الأطراف، وهو ما أسهم وبشكل كبير في ارتفاع معدَّل مشاركة إجمالي السعوديين في القوى العاملة في الربع الأول من عام 2024م، ليبلغ 51.4 في المائة، مقارنة بـ 50.4 في المائة، في الربع الرابع من العام 2023م.

وبفضل تلك البرامج والإصلاحات الاقتصادية والمبادرات الحكومية تقدمت المملكة إلى المرتبة الخامسة بين مجموعة العشرين في معدل البطالة، بما يشير إلى مستقبل واعد للشباب وإلى تعزيز بيئة العمل من خلال مساهمة برامج صندوق تنمية الموارد البشرية الموجهة لدعم التدريب والتمكين والإرشاد، حيث استفاد من تلك البرامج نحو 1.1 مليون مواطن لينضموا إلى سوق العمل، وهو أيضًا ما أسهم في ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث في الربع الأول من عام 2024م إلى 35.8% مقارنة بـ 35.0% في الربع الرابع من عام 2023م وارتفاع معدل مشاركة الذكور إلى 66.4% مقارنةً بـ 65.4% خلال نفس الفترة.

خطوات مستقبلية

وتواصل المملكة سعيها لتخفيض معدل البطالة عبر عدة خطوات مستقبلية، أبرزها تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني، والتوسع في برامج التدريب والشراكات مع القطاع الخاص لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، وتشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على القطاعات الواعدة والتكنولوجية، ومواصلة جذب الاستثمارات فيها.

ويؤكد خالد السهيل، على أن نمط التوظيف الحالي أصبح يركز على بناء المهارات قبل الانخراط في الوظيفة وتستمر المسألة على رأس العمل من خلال الدورات الملزمة للجهات كافة، ويقول: نرى أن المشروعات الضخمة مثل: نيوم والبحر الأحمر وسواهما تسيران على النمط الذي اتخذته أرامكو منذ تأسيسها وأعني بذلك استقطاب الشباب من الجنسين وتوفير التعليم التدريب اللازم لهم والذي يفضي للتوظيف، حالياً لا يوجد منشأة حكومية أو شبه حكومية إلا ولديها برامج تدريب وتعليم منتهي بالتوظيف، هذه المبادرة التي رسّختها الرؤية ساعدت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على تحقيق استراتيجيتها لتقليص معدلات البطالة والوصول بها إلى الحد الأدنى.

"انخفاض معدل البطالة التاريخي يؤكد نجاح الرؤية ودقة التوقعات التي طرحتها وقدرة الحكومة على تحقيقها.

"معدلات البطالة هبطت من 15.4% إلى 7.6% في أقل من أربع سنوات، متجاوزة تبعات جائحة "كوفيد 19".

د. عاصم عرب

دقة التوقعات

من جانبه يرى رئيس مكتب عرب للاستشارات، الدكتور عاصم عرب، أن هذه الأرقام الإيجابية لم تكن وليده الصدفة، ويقول إن الاقتصاد الوطني شهد تحسنًا ملحوظًا من نهاية فترة كوفيد 19 متقدمًا على الكثير من الاقتصاديات الكبرى، وهو ما يؤكد نجاح رؤية ولي العهد ودقة التوقعات التي طرحتها الرؤية، بل وقدرة الحكومة على تحقيقها رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

يشدد عرب على أن المتتبع للجهود الحكومية المبذولة في هذا المجال خصوصًا من قبل منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية سيجد أن برامج وقرارات التوطين لدعم منشآت القطاع الخاص أسهمت في وصول عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص إلى رقم قياسي، حيث بلغ 2.363.194 سعوديًا وسعودية، كما تؤكد نشرة سوق العمل الأخيرة نجاح برامج وخطط الحكومة في تنشيط سوق العمل وتحفيز السعوديين على الانخراط في صفوفه للمشاركة في التنمية والبناء.

وفي أواخر 2023م أصدر صندوق النقد الدولي تقريرًا إيجابيًا عقب اختتام مناقشات مشاورات المادة الرابعة، أكد خلاله أن الاقتصاد السعودي يشهد حالة من الازدهار والنمو، وأن موقف المملكة المالي يتسم بالقوة، مشيدًا بالتقدم الذي أحرزته في تنفيذ الأجندة الإصلاحية لرؤية 2030م، كما أشاد الصندوق حينها بتسارع وتيرة التحول الرقمي وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وبالإصلاحات في البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال، والجهود الجارية بالاستثمار في رأس المال البشري، والنمو المستمر للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وأثنى التقرير على الجهود المتواصلة لاستكمال الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحقيق مستهدفات الرؤية، منوهًا بأن المملكة كانت أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نموًا في عام 2022م بمعدل بلغ 8.7% مع نمو الناتج المحلي غير النفطي بنحو 4.8%، وتراجع معدلات البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوى تاريخي لها. ■

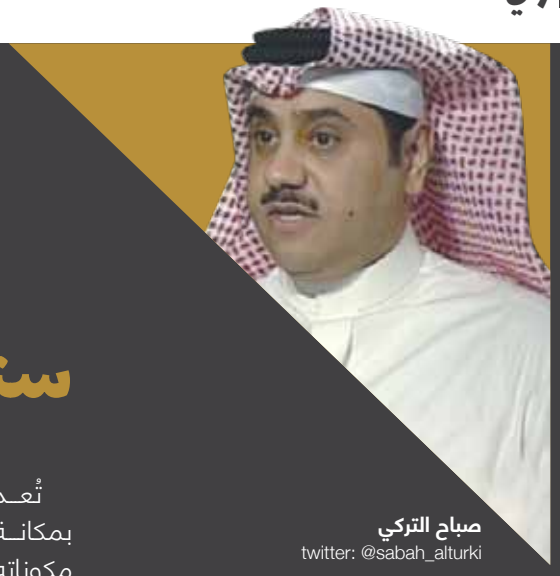

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

ستة "سلندر" وثلاثة "غيار"!

تُعد السيولة الفاعلة في السوق المالي بمكانة المحرك اللازم لتنشيط أسعار مكوناته (أسهم، مشتقات، سلع) والمحفز على جاذبيته عطفًا على حالة ظروفه الهيكلية والاقتصادية، والمقصود بالسيولة الفاعلة في سوق الأسهم هو معدل السيولة المتداولة به يوميًا (بيع وشراء) وليس المقصود بها تلك السيولة المالية المتأتية من زيادة حجم أصول السوق (توسعته أفقيًا) عن طريق إدراج شركات جديدة إليه.

من المهم إدراك أن لكل سوق مالي مثل: (سوق الأسهم) مواصفات يجب أن تتناغم مع بعضها بعضًا، وإلا فقد ذلك السوق حيويته وتطلع الآخرين للمشاركة به بصفة مستمرة، وإحدى تلك الصفات هي وجوب توافر سيولة فاعلة في السوق تتناسب وحجم أصوله في كل مرحلة، مثل هذه السيولة المتواترة والمتناسبة مع حركة موجاته السعرية (ليست متذبذبة بحدة أو منقطعة لفترات) تعتبر عامل اتزان للسوق ومعززة لحالة العرض والطلب اعتمادًا على الأداء المالي لشركاته أو جاذبية أسهمها للمضاربة العامة.

لا يستقيم في الهندسة الميكانيكية "كقدرة عزم دوران مجز" أن تمتلك ماكينة سيارة بعدد (6) أسطوانات (سلندر) وأكثر وناقل للحركة (جير) بعدد (3) غيارات فقط، فالمخرجات وقتها لن تكون سليمة وستحد من القدرة الحقيقية لماكينة السيارة بسبب القصور في فاعلية ناقل الحركة ومحدوديته، وبالتالي تأثيره على سرعة السيارة وأريحيتها في كل مرحلة من الطريق!

لو أسقطنا المثال السابق (كمثال تشبيهي)، واعتبرنا السيارة تمثل السوق المالي وسعة الماكينة هي حجمه (أصوله وعدد شركاته)، وناقل الحركة هو حجم السيولة الفاعلة لفهمنا أهمية الأخيرة ودورها الفاعل بتحقيق الاتزان والحيوية المطلوبة في السوق.

وقفات:

- من آثار نقص السيولة الفاعلة وتذبذبها في أي سوق مالي (كالأسهم) موازنة بحجمه، هو زيادة مدة جني الأرباح والتصحيح في حركته السعرية عن المعتاد واحتياجه لمدة طويلة للنهوض مجددًا، فضلاً عن التفاوت الملحوظ في توزع السيولة داخل قطاعات وأسهم السوق (سوق كفاءات وقدرات تحليلية).
- مهمة توفير السيولة الفاعلة للسوق المالي هو تحدٍ، لكنه في الوقت نفسه ليس بالمعضلة التي يصعب تجاوزها، فطالما كانت هناك إرادة مسبقة بتوسيعه أفقيًا (أي السوق) فالحلول من المفترض لن تعجز عن مده عموديًا لدرجة التوازن فيما بينهم!
- من صفات أغلب متداولي أسواق المال عدم السؤال عن طبيعة ومصادر وأسباب زيادة السيولة الفاعلة في السوق في موجاته السعرية الصاعدة، إلا أن الحال يختلف في موجات التصحيح السعري للسوق.

تقرير
الرياضات الإلكترونية

بداية مثيرة للترفيه الرقمي!

الاقتصاد - هيئة التحرير

قادت المملكة على مدار 8 أسابيع متتالية من المنافسات بين أفضل اللاعبين والفرق والمنظمات في قطاع الرياضات الإلكترونية، في الفترة من (2 يوليو حتى 25 أغسطس 2024م)، الحدث الترفيهي الأكبر والأول في تاريخ الرياضات الإلكترونية، تنافس خلاله أكثر من 1500 لاعب في 22 بطولة، على جوائز تجاوزت قيمتها نحو 60 مليون دولار، وصاحبه عديد من الحفلات الموسيقية والاستعراضات المسرحية، وحظي بتغطية إعلامية واسعة عبر 59 منصة محلية وعالمية نقلت مجريات أحداثه عبر ما يزيد على 30 لغة.

ابتكار سعودي

ويعد كأس العالم للرياضات الإلكترونية 2024م، حدثًا استثنائيًا والبطولة العالمية الأولى من نوعها على صعيد رياضات الألعاب الإلكتروني، فهي ابتكار سعودي بامتياز، لم يكن موجودًا في السابق، وحظيت بجماهيرية كبيرة بين أوساط اللاعبين والمهتمين ومنتجي وناشري الألعاب الإلكترونية، فهي الإصدار الأول من سلسلة بطولات دولية سنوية للرياضات الإلكترونية حلت محل مهرجان (Gamers8)، وتديره مؤسسة كأس العالم للرياضات الإلكترونية، بتمويل من صندوق الاستثمارات العامة السعودي

وقد توّج صاحب السمو الملكي، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد ابن سلمان، في اختتام الحدث يوم الأحد 25 أغسطس النادي السعودي "فريق فالكونز" بالجائزة المالية الأكبر البالغة 7 ملايين دولار، بعد أن تصدر الترتيب بـ 5665 نقطة جمعها من مشاركته في 12 بطولة، وفاز خلالها بالمركز الأول في بطولتي "كول أوف ديوتي: ووزون" و"فري فاير"؛ ليرسخ فوزهم في البطولة أن المملكة بمواهبها الوطنية وجهةً عالمية رائدة في قطاع الرياضات الإلكترونية

وحققت البطولة التي امتدت ثماني أسابيع، أرقامًا قياسية على عدة مستويات خلال هذا العام، ونال مستوى التنظيم استحسان الجمهور العالمي؛ مؤكدًا ذلك كثافة المشاهدات، حيث استضافت البطولة أكثر من مليون زائر، وساهمت في زيادة عدد الزوّار لمدينة الرياض خلال فترة البطولة بنسبة تجاوزت 29% مقارنةً بالعام الماضي، وإقامة أكثر من 32 فعالية ترفيهية وثقافية مصاحبة، كما شاهد أحداثها أكثر من 500 مليون مشاهد، بإجمالي تجاوز 250 مليون ساعة مشاهدة، مسجلة رقمًا هو الأعلى عالميًا في قطاع الرياضات الإلكترونية

وكان قد تم تقسيم الجوائز المالية للبطولة والتي صنفت بأكبر مجموع جوائز في تاريخ الرياضات الإلكترونية، إلى أربع فئات: بطولة الأندية، وبطولات الألعاب، والتصفيات، وجوائز أفضل لاعب، ومنحت بطولة الأندية 20 مليون دولار إلى أفضل 16 فريقًا بناءً على أدائهم الإجمالي، وكان لكل بطولة من بطولات الألعاب العشرين مجموع جوائز بلغ قيمتها الـ 33.8 مليون دولارًا، وتنافست بقية الفرق على أكثر من 7 مليون دولار خلال الأحداث المؤهلة، فضلاً عن منح أفضل لاعب في كل حدث مبلغ 50,000 دولار

خطوة طبيعية

واعتبر ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية خطوة طبيعية تالية في رحلة المملكة لتصبح المركز العالمي الأول للألعاب والرياضات الإلكترونية، وأكد أن البطولة ستسهم في تعزيز رؤية المملكة 2030م، بما في ذلك تنويع الاقتصاد، وتعزيز قطاع السياحة وتوفير الفرص الوظيفية في مختلف القطاعات، وتقديم ترفيه عالي المستوى للمواطنين والمقيمين والزائرين على حد سواء.

فيما قال الأمير فيصل بن بندر بن سلطان، رئيس الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية إن كأس العالم للرياضات الإلكترونية يحقق رؤية تهدف إلى جمع محترفي الرياضات الإلكترونية والمشجعين والناشرين معًا في مشهد يدفع الرياضات الإلكترونية تجاه مسار مليء بالفرص الواعدة للجميع، كما يحظى الحدث باهتمام مجتمع الألعاب والرياضات الإلكترونية العالمي.

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن سلطان، رئيس مجلس إدارة الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية

إطلاق بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية

كأس العام للرياضات الإلكترونية حقق قفزة في صناعة الرياضات الإلكترونية ودفع النمو والاستدامة عبر منظومة القطاع بأكمله.

واعتبر الرئيس التنفيذي لمؤسسة كأس العالم للرياضات الإلكترونية، رالف رايشرت، كأس العام للرياضات الإلكترونية بمثابة احتفال استثنائي وحّد المجتمع الدولي عبر الألعاب والرياضات الإلكترونية، وحقق قفزة في صناعة الرياضات الإلكترونية ودفع النمو والاستدامة عبر منظومة القطاع بأكمله.

وشهدت "الرياضات الإلكترونية" في العقود الأخيرة، تحولاً جذريًا من مجرد وسيلة للترفيه إلى صناعة ضخمة تدر مليارات الدولارات؛ إذ تطورت الألعاب الإلكترونية بشكل سريع لتصبح واحدة من أكثر الصناعات نموًا وتأثيرًا في العالم، فيما لم تعد تقتصر فقط على الهواة والشباب، بل أصبحت ظاهرة وصناعة عالمية تغيّر المشهد التقليدي للقطاعات الأخرى، وتجذب اهتمام المستثمرين في مختلف أنحاء العالم، وتدفع بعجلة التغيير في مجالات التخطيط الاستراتيجي والاستثمار وحقوق النقل والرعاية، والتسويق، وتنظيم الفعاليات، وغيرها.

جمهور هائل

وثمَّة أكثر من 3.4 مليار شخص يمارسون الألعاب الإلكترونية حول العالم، وما يقدّر بنحو 234 مليون لاعب للرياضات الإلكترونية، فضلاً عن الجمهور الهائل، لتتجاوز أرقام مشاهدات بطولاتها عديدًا من الرياضات التقليدية، كما تعد ثالث رياضة شعبيةً من حيث عدد المشاهدات، ويتم بث بطولات ودوريات الرياضات الإلكترونية بانتظام على التلفزيون ومنصات البث المباشر للألعاب الشهيرة، حتى أصبحت صناعة ألعاب الفيديو أو الألعاب الإلكترونية إلى إحدى أهم الصناعات المؤثرة في الاقتصاد العالمي، نظرًا للعائد المادي الذي حققته، فبحسب موقع (American Gaming) المتخصص بدراسات قطاع الألعاب، أسهمت الألعاب الإلكترونية

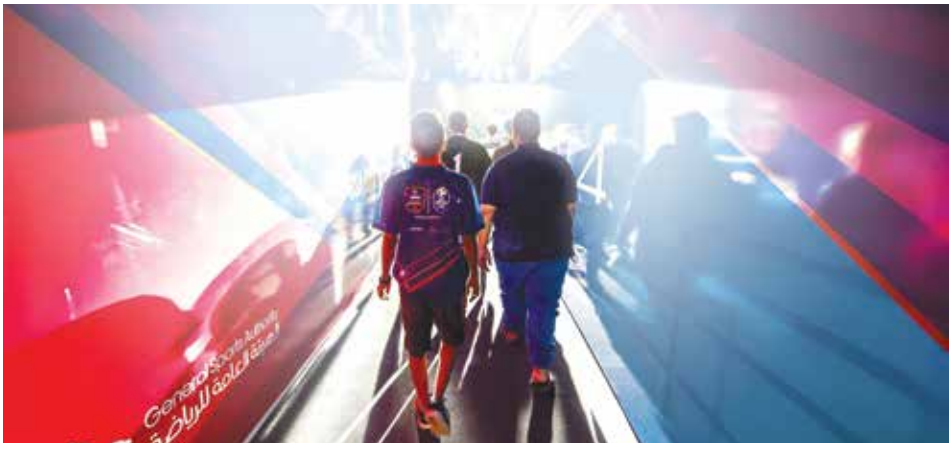

أكثر من 3.4 مليار شخص يمارسون الألعاب الإلكترونية حول العالم، وما يقدّر بنحو 234 مليون لاعب للرياضات الإلكترونية.

قطاع الرياضات الإلكترونية العالمي عملاقًا اقتصاديًا هائلاً يتوقع أن يتجاوز حجم سوقه نحو 212 مليار دولار عام 2026م.

في دعم الاقتصاد الأمريكي بمقدار 329 مليار دولار خلقت الألعاب أكثر من 1.8 مليون وظيفة جديدة بأجور تجاوزت 104 مليارات دولار، كما شاركت في الضرائب المحلية المختلفة بمقدار 66.5 مليار دولار.

عملاق اقتصادي

ويُعدّ قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية العالمي عملاقًا اقتصاديًا هائلاً يتخطى قطاعات الموسيقى والأفلام مجتمعة، فمع حجم سوق يبلغ 187 مليار دولار أمريكي، وتوقعات بأن يتجاوز حجم سوقه نحو 212 مليار دولار بحلول عام 2026م، بحسب تقرير سوق الألعاب الإلكترونية العالمية الصادر عن "New Zoo" يُمثّل هذا القطاع الديناميكي قوة دافعة للاقتصاد العالمي، ويتيح فرصًا لا حصر لها للنمو والازدهار.

وفي العام الجاري 2024م ثمة توقعات تشير إلى احتمالية أن يصل حجم سوق ألعاب الفيديو إلى إيرادات قدرها 282.30 مليار دولار أمريكي، بحسب بيانات Statista، والتي تشير كذلك إلى أنه من المتوقع أن ينمو القطاع بمعدل سنوي قدره 8.76% بين عامي 2024م و2027م، مما يؤدي إلى حجم سوق متوقع يبلغ 363.20 مليار دولار بحلول العام 2027م، الذي من المتوقع فيه أن يصل عدد المستخدمين في سوق ألعاب الفيديو إلى 1,472.0 مليون مستخدم، وأن يرتفع معدل انتشار المستخدمين من 16.9% في العام

2024م إلى 18.5% بحلول عام 2027م، ومن بين جميع قطاعات السوق، تمتلك الإعلانات داخل اللعبة الحصة الأكبر بحجم سوق يبلغ 109.60 مليار دولار في عام 2024م.

حجم السوق في المملكة

ويشهد هذا القطاع نموًا بشكل متنوّع ومزدهر ومستمر في المملكة تماشيًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030م وتشكّل الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية في المملكة المنصّة الرئيسة لنمو هذا القطاع بمختلف أقسامه، وتهدف إلى خلق 39 ألف فرصة عمل، والإسهام بنحو 13.3 مليار دولار في اقتصاد المملكة بحلول عام 2030م.

وباتت المملكة تشكل وجهة لصناع الألعاب الإلكترونية ومطوريها، إذ برزت كلاعب رئيس في هذا القطاع، فقد خصصت مجموعة Savvy Games Group التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، نحو 8 مليارات دولار للاستحواذ على علامات تجارية عالمية لألعاب الفيديو، كما تمتلك الشركة أيضًا صندوقًا ضخمًا بقيمة 38 مليار دولار للاستثمار في هذا القطاع.

وقد بلغ حجم سوق الألعاب الإلكترونية في المملكة نحو 3.75 مليار ريال عام 2023م، فيما يُتوقع وصوله إلى 10 مليارات ريال بحلول 2026م، فضلاً عن أن المملكة أصبحت الآن وفقًا لبيانات الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية موطنًا لـ 23.5 مليون شخص من عشاق ألعاب الفيديو، إذ يمثلون نسبة 67% من إجمالي عدد السكان، إضافة إلى أن عدد اللاعبين المحترفين يتجاوز 100 لاعب محترف متفرغ للرياضات الإلكترونية في البطولات المحلية والدولية، وتعد استراتيجية قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية استثمارًا متكاملاً لتطوير كامل سلسلة القيمة للقطاع.

ثقة كبيرة

وعلى صعيد الحضور العالمي في مجال البطولات الإلكترونية فازت المملكة بترشيح اللجنة الأولمبية الدولية في استضافة الألعاب الإلكترونية خلال الفترة من 2025م إلى عام 2037م، حيث اختارت اللجنة الأولمبية الدولية، المملكة لاستضافة النسخ المقبلة من الألعاب الأولمبية الإلكترونية، مانحةً إياها ثقة كبيرة في قدرات المملكة في هذا الشأن، فهو بلا شك إنجاز هائل وجديد من نوعه على صعيد منطقة الشرق الأوسط والعالم، ويؤكد ريادة المملكة بتحقيق معدلات نجاح مرتفعة في صناعة وتنظيم الأحداث العالمية الفريدة والنوعية على جميع الأصعدة، والفوز باستضافة أهم المناسبات الدولية في شتى المجالات، لاسيما الرياضية منها، التي دائمًا ما يشار فيها إلى النجاح الكبير المرافق لكل تفاصيل الاستضافة والتنظيم والحفاوة، محققةً بذلك قفزات تنموية في مختلف جوانب الحياة المعنية بالبشرية أجمع، ومواكبةً الحديث والجديد والمبتكر في حياة الإنسان وجودة حياته. ■

صاحب السمو الملكي ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود يتوّج مساعد الدوسري، الرئيس التنفيذي لفريق فالكونز

أمير الشرقية يرعى معرض "الحِرَف والأعمال اليدوية 2024م" في نسخته السابعة

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقية، تنظم غرفة الشرقية ممثلة بمركزها للمسؤولية الاجتماعية، في الفترة من (25 إلى 29 سبتمبر 2024م)، في معارض الظهران الدولية، نسختها السابعة من معرض الحِرف والأعمال اليدوية، الذي يهدف إلى تطوير قدرات المشاركين من أصحاب الحرف والأعمال اليدوية وإكسابهم المهارات اللازمة لرفع جودة منتجاتهم وفتح قنوات تسويقية لهم.

وقال رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إن هذه النسخة الجديدة من معرض "الحرف والأعمال اليدوية" يأتي امتدادًا للنجاح الكبير الذي حققه المعرض خلال النسخ السابقة منذ انطلاقه عام2015م، واستمرارًا لما توليه الغرفة من أهمية لأصحاب الحرف والأعمال اليدوية في المنطقة، كونها أحد التطبيقات الفعلية لممارسة العمل الحر، والقادرة على الإسهام بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني وتنشيط عملية الإنتاج والتسويق وتوفير فرص العمل.

وأثنى الرزيزاء، على رعاية سمو أمير المنطقة الشرقية للمعرض في نسخته السابعة والدعم الكبير الذي يجده أصحاب الحرف والأعمال اليدوية من سموّه، قائلاً: (إنه دائم الحرص على رعايتهم ودعمهم للارتقاء بدورهم في كافة محافظات المنطقة).

وأوضح الرزيزاء، أن هذه النسخة من "معرض الحرف والأعمال اليدوية" سوف تنطلق بنحو 350 عارضًا مقسمة على أربع تخصصات، ومشاركة أكثر من 16 جمعية أهلية، بالإضافة إلى الجهات الداعمة للعارضين وعدد من الجهات الحكومية التي تتبنى وتدعم المشاريع الإبداعية والابتكارية والتخصصية.

وأكد أن مشروعات هذه الفئة أخذت تلعب دورًا مهمًا في اقتصاديات عديد من الدول حول العالم، وأنها خطوة أولى للانخراط في مسارات العمل الحر، مشيرًا إلى دورها في تحقيق توازن التنمية، وذلك لما يمكن أن توفره هذه المشروعات من فرص عمل وتأصيل للتراث الوطني وتعزيز الهوية الوطنية.

وأفاد بأن الغرفة تواصل جهودها لجعل أصحاب الحرف رقمًا فاعلاً في الحركة الاقتصادية بالمنطقة، منوهًا إلى أن تفعيل دورهم وتطوير أدائهم يدعم التقليل من واردات المملكة للمشغولات اليدوية فضلاً عن تنشيط القطاع السياحي، مضيفًا أن المعرض بمثابة نافذة تسويقية جيدة في المنطقة، وثمة تخطيط من قبل مركز المسؤولية الاجتماعية بالغرفة لعقد عدد من اللقاءات التعريفية والبرامج التحضيرية استعدادًا للمعرض.

وأشار الرزيزاء، إلى أن الغرفة دائمًا ما تُقدم الدعم والمشورة عبر قنواتها المنوطة للارتقاء بمستوى أصحاب الحرف، وذلك بتوسيع قاعدة معارفهم بآليات التطوير والتحديث في مجالات التسويق والإنتاج وإدارة المشروعات، مؤكدًا أهمية المعرض كونه يمثل فرصة لأصحاب الحرف بعرض منتجاتها والتعرف على الجهات ذات الاهتمام بأعمالهم.

.. ويرعى معرض "وظائف 2024م" في أكتوبر المقبل

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود ابن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، تنظم غرفة الشرقية ممثلة بمركز التوظيف معرض "وظائف 2024م" خلال شهر أكتوبر 2024م، وذلك على أرض شركة معارض الظهران الدولية إكسبو.

وقال رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إن الغرفة تحرص سنويًا على إقامة المعرض لتكون مساهمًا فاعلاً في خطة التوطين التي تدعمها الدولة، من خلال توفير الكوادر الوطنية المؤهلة للشركات والمؤسسات الراغبة في دعم فريق العمل لديها في المهارات والخبرات الوطنية.

وأوضح الرزيزاء أن المعرض وخلال سنوات انعقاده أظهر كثيرًا من الشباب والشابات السعوديين الذين يحملون تخصصات حديثة تواكب التطور السريع الحاصل في سوق العمل ومتطلباته من حيث التخصصات والتفاصيل الفنية، مشيرًا إلى أن المعرض يُتيح للباحثين والباحثات عن فرص وظيفية التواصل المباشر مع أصحاب العمل وممثلي المؤسسات، حيث يمكنهم طرح الأسئلة والاستفسارات والتعرف على مزيد حول الشركات واحتياجاتها من التخصصات والفرص المتاحة.

ويمثل المعرض فرصة للباحثين عن العمل للتعرف على صناعة أو تخصص معين بشكل أفضل بحيث يمكنهم ذلك من استكشاف الشركات والمؤسسات المشاركة ومعرفة مزيد عن احتياجات الصناعة والاتجاهات العالمية الحالية، كما يمكن للمشاركين في المعرض تقديم سيرتهم الذاتية إلكترونيًا وبشكل مباشر إلى مسؤولي الموارد البشرية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة فرص الحصول على مقابلات وإيجاد الوظيفة المناسبة. ■

"منشآت" تختتم أولى جولات الامتياز التجاري في محافظة الخبر

اختتمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" جولة الامتياز التجاري في محافظة الخبر، والتي انطلقت يومي 12 و13 أغسطس 2024م، بشراكة مع وزارة التجارة وبرنامج التحول الوطني ومركز الامتياز التجاري، ومشاركة عدد من الجهات الداعمة والممكنة للتعريف بالخدمات والبرامج في مجال الامتياز التجاري، وذلك في مركز دعم المنشآت.

وفي جلسة حوارية بعنوان البرامج والمنتجات المقدمة لمانحي وأصحاب الامتياز التجاري أكد خلالها رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء أن الغرفة تركز على تنظيم العلاقة بين رواد الأعمال والجهات الداعمة، مشيرًا إلى أن الغرفة أقامت أول معرض للامتياز التجاري قبل 12 عامًا بالتعاون مع إحدى الشركات التجارية.

وأضاف بقوله إن غرفة الشرقية قدمت خدماتها لقطاع الأعمال لمدة تقارب 70 عامًا، وركزت في السنوات الـ 15 الأخيرة بشكل خاص على الامتياز التجاري، وباعتبارها جهة غير تنفيذية وغير مانحة للتمويل، ركزت الغرفة على التوجيه والتوعية من خلال تنظيم ورش العمل والتعاون مع الجهات المختلفة كما تسعى إلى تعزيز التعاون مع الجهات الداعمة والممكنة لدعم رواد الأعمال.

فيما أشار المدير التنفيذي لتمويل المنشآت في بنك التنمية الاجتماعية، فارس العبد الجبار، إلى أن إجمالي قيمة تمويل البنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغ 140 مليون ريال، استفاد منها 150 منشأة في قطاع الامتياز التجاري.

وأوضح العبد الجبار أن بنك التنمية الاجتماعية أطلق أول منتج مخصص للامتياز التجاري في عام 2007م وصمم منتجًا حديثًا في عام 2020م بضمانات وضعها في متناول الجميع، موضحًا أن بنك التنمية قدم مسارين لرائد الأعمال، الأول: تصنيعي لبناء خطة العمل، والثاني: تمويلي يشمل كافة البرامج والمنتجات التمويلية، كما يقدم مسارًا تأسيسيًا لرائد الأعمال في مجال الامتياز التجاري.

وهدفت الجولة إلى زيادة الوعي والثقافة عن الامتياز التجاري وجوانبه المختلفة متضمنة القانونية والتشغيلية والتسويقية، تحفيز التوسع والاستثمار عبر نموذج عمل الامتياز التجاري والعمل على استعراض قصص نجاحها، توفير بيئة استثمارية متكاملة من خلال مشاركة الجهات الممكنة والاستشارية ومانحي العلامات التجارية وأصحاب الامتياز المحتملين.

وشارك في الجولة 40 علامة تجارية و7 جهات ممكنة وداعمة، لتمكين رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التعرف على أهم الأساسيات في مجال الامتياز التجاري.

وعقدت الجولة عددًا من ورش العمل متضمنة طرق اكتساب حقوق الامتياز وتقييم الفرص الاستثمارية، والتعريف بمركز الامتياز التجاري في "منشآت"، إلى جانب التعرف على استراتيجيات السوق وآليات التوسع الدولي في الامتياز التجاري، وتطوير الأدلة التشغيلية للعلامات التجارية.

اتفاقية تعاون مع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون

وقَّعت غرفة الشرقية اتفاقية تعاون مع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تستهدف دعم قطاع الأعمال في المجالات العلمية والفنية وتبادل الخبرات في التحكيم التجاري بما يسهم في تنمية قطاع الأعمال.

ووقَّع اتفاقية التعاون بمقر الغرفة، رئيس مجلس إدارة الغرفة بدر بن سليمان الرزيزاء، وأمين عام المركز الدكتور كمال بن عبد الله آل حمد، واتفق الطرفان على تعزيز أوجه التعاون المشترك وتنفيذ البرامج والفعاليات التي تهدف إلى دعم قطاع الأعمال بشكل عام.

وتعكس الاتفاقية حرص الغرفة والمركز على تنفيذ المبادرات التي تعمل على تمكين وتعزيز دور القطاع في خدمة الاقتصاد الوطني والإقليمي والعمل على تنميته بما يتوافق مع الرؤى المستقبلية للقطاع، إضافة إلى رفع مستوى الوعي في مجال التحكيم للإسهام في تذليل التحديات التي قد تواجه قطاع الأعمال.

وأكد الرزيزاء بأن الاتفاقية تأتي ضمن مساعي الغرفة في دعم قطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، حيث تعمل الغرفة على تنظيم ورش العمل والبرامج التدريبية والتي تستضيف فيها الأكاديميين والمتخصصين بهدف استعراض السبل والخطوات لتطوير آلية العمل في القطاع وأوجه الدعم بما يمكنه من أداء أدواره التنموية. ■

غرفة الشرقية تستعرض الفرص الاستثمارية في القطاع البلدي

نظمت غرفة الشرقية مُمثلة بمركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وأمانة المنطقة الشرقية 7 أغسطس 2024م ورشة عمل بعنوان "كيف أستثمر في القطاع البلدي؟"، بحضور عدد من المهتمين والمستثمرين ورواد الأعمال، بمقر الغرفة الرئيس.

واستعرضت الورشة التي قدمها المشرف على التخطيط الاستثماري في أمانة المنطقة الشرقية ناصر التويجري، أبرز الفرص الاستثمارية بالمنطقة، وآلية الاستثمار في القطاع البلدي، وأبرز المحفزات والمميزات والتسهيلات المقدمة، كما تحدث عن الخدمات المُقدمة من مركز التميز الاستثماري.

وقال التويجري إن عدد الأصول الاستثمارية بلغ أكثر من 20 ألف أصل استثماري بمساحة تزيد على 116 مليون متر مربع في المنطقة الشرقية، وتتنوع الفرص الاستثمارية في القطاعات الترفيهية والسياحية والرياضية والبحرية بالإضافة الى الصحية، والعديد من الأنشطة والخدمات المُتنوعة في مُدن ومُحافظات المنطقة.

كما أشار إلى هذا أبرز الفرص الاستثمارية في حاضرة الدمام، ومحافظة الخُبر منها إنشاء وتشغيل مواقع ترفيهية تجارية، ومصنع لإعادة تدوير نفايات البطاريات، وإنشاء وتشغيل مراكز، ومعارض ومستودعات تجارية، ومحطات الوقود.

يُذكر أن من أهم مزايا اللائحة المحفزة للمستثمرين هي مدد العقود التي تصل إلى 50 سنة، وفترة الإعفاء التي تصل حتى 10% من مدة العقد، وإمكانية تغيير وإضافة الأنشطة لدعم المُستثمرين، والضمان البنكي حتى 25% فقط، بالإضافة الى التسهيلات المقدمة من مركز التميز الاستثماري بالأمانة الذي يهتم بالتسهيل لإصدار التراخيص والموافقات اللازمة. ■

ورشة عمل تستعرض آليات تصنيف المقاولين والمكاتب الهندسية

نظمت غرفة الشرقية منتصف يوليو 2024م بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان مُمثلة بوكالة تنظيم مشغلي المدن، ورشة عمل بعنوان (التحديثات على آلية تصنيف المقاولين والمكاتب الهندسية)، التي شهدت حضورًا من قطاع الأعمال والمتخصصين في مجال المقاولين والمكاتب الهندسية.

وشارك في الورشة مدير عام شؤون هيئة المقاولين والمهندسين، المهندس صالح بن أحمد الزهراني، ومدير عام التصنيف المهندس، وليد بن اختر سلطان، ومدير عام جودة الأعمال التجارية المهندس مشعل بن مرضي العنزي.

وتحدث المُشاركون في الورشة خلال اللقاء الذي أداره عضو مجلس إدارة الغرفة، حمد بن حمود الحماد، حول التعريف بنظام التصنيف، وآلية التقديم على منصة بلدي، والمعايير الفنية والمالية، وخدمات بوابة تصنيف مُقدمي خدمات المُدن.

وأكد حمد الحماد خلال اللقاء أهمية الجهود المُشتركة والمستمرة بين الغرفة والقطاعات الحكومية من أجل خلق وعي أكبر لدى قطاع الأعمال، ورفع الوعي لدى منشآت قطاع المقاولات والاستشارات الهندسية عن أهمية الحصول على شهادة تصنيف مقدمي خدمات المدن للدخول في مشاريع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية. ■

وفد نرويجي يلتقي بقطاع الأعمال في الشرقية

التقى رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، 9 يوليو 2024م، سعادة السفير النرويجي لدى المملكة، السيد توماس ليد بول، وسعادة السكرتير الثاني للسفير النرويجي، السيد اندرياس سلوردال، وذلك بهدف بحث فرص الاستثمار المتبادل مع الشركات النرويجية الناشئة، والإسهام في تنمية الاستثمارات النوعية، وتمكين القطاع الخاص من اكتشاف الفرص الاستثمارية في كلا البلدين.

وقال الرزيزاء، إن التعاون الاقتصادي بين المملكة والنرويج يُمثل حجر الزاوية في تعزيز العلاقات الثنائية، لاسيما أنهما يتمتعان بإمكانات اقتصادية كبيرة، وثمة حرصٌ كبير على تفعيلها وتنميتها واستغلالها.

وأشار إلى أن الفترات الأخيرة شهدت خطوات كبيرة من الجانبين تستهدف اتساعًا أكبر للعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين مدعومة بتوافق في وجهات النظر حيال الكثير من الموضوعات الاقتصادية؛ مما أثمر تدفقًا للاستثمارات المشتركة وارتفاعًا في حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وقال إنه ثمَّة آفاق جديدة تتفتح أمام رجال الأعمال في كلا البلدين تؤشر بمزيد من التعاون والشراكات الاستثمارية في قطاعات كالسياحة ومجال المركبات الكهربائية وقطاعي السفن والموانئ والثروة السمكية، وإن غرفة الشرقية، وفي إطار جهودها لتعزيز فرص الاستثمار المتبادل والإسهام في تنمية الاستثمارات النوعية وتمكين القطاع الخاص من اكتشاف الفرص الاستثمارية في كلا البلدين الصديقين، تضع كافة فروعها وكل إمكاناتها لتزويد رجال الأعمال في مملكة النرويج بالمعلومات التجارية والاستثمارية التي يحتاجونها.

وكان قد حضر اللقاء عضوي مجلس الإدارة بدر العبدالكريم، ومحمد علي المجدوعي. ■

.. وآخر كازاخستاني يبحث فرص التعاون

وبحث 14 يوليو الماضي وفدًا كازاخستانيًا ترأسه سفير كازاخستان في المملكة، السيد ماديار مينلبيكوف، مع رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، فرص الاستثمار والتعاون المتبادل بين القطاع الخاص في البلدين.

وتناول اللقاء استعراضًا لأكبر القطاعات الاستثمارية في كازاخستان وأهمية تبادل المعلومات التجارية والاقتصادية عنها، وطرق نمو وتطور الاستثمار السعودي في كازاخستان، وبحث فرص التعاون والتنسيق لزيارات الوفود للمنطقة الشرقية.

وقال رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إن العلاقات بين المملكة وكازاخستان تتميز بالقوة والعمق، وفي تنامٍ وازدهار مستمر على كافة الأصعدة وفي شتى المجالات.

وأشار إلى أن اليوم ثمة خطوات كبيرة من الجانبين تستهدف اتساعًا أكبر للعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين؛ مما أثمر ارتفاعًا في حجم التبادل التجاري بين البلدين، الذي حقق نموًا بنسبة 71% عام 2023م انعكس على نمو صادرات المملكة بنسبة 32% والواردات من كازاخستان بنسبة 74%.

وقال إن ثمة آفاق جديدة تتفتح أمام رجال الأعمال في كلا البلدين تؤشر بمزيد من التعاون والشراكات الاستثمارية، في ظل ما يتميز به السوق السعودي من تنوع ونمو بشكل مطرد وفقًا لرؤية طموحة هدفها تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وما يشهده في المقابل اقتصاد كازاخستان من نمو متصاعد. ■

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل